الفصل الأوّل

التنمية المستقلّة:
محاولة لتحديد مفهوم مجهّل(*)

د. اسماعيل صبري عبدالله (**)

أولاً: الطيب والخبيث من التنمية

١ ـ التنمية ليست دائماً طيبة

منذ أن بدأ الحديث في الغرب عن «التنمية»، اقترن بذلك اللفظ حكم قيمي ايجابي مؤداه أن التنمية أمر طيب وغاية تسعى إليها كل شعوب العالم الثالث. وبفضل هذا الحكم القيمي احتلت التنمية المكان الأعلى بين مقاصد المجتمع، عليه أن يعبىء من أجلها الجهود. كذلك اتسم الحديث عن التنمية بالتركيز أساساً على مكونها الاقتصادي. وكان القوم في البداية لا يميزون بين النمو والتنمية. ثم جاء من قال ان النمو كمي، أما التنمية فإنها تعني تغييراً نوعياً في بنية الاقتصاد يتأتى بتنوع وتعدد الأنشطة الاقتصادية، والمكانة المتزايدة الشأن التي يأخذها تدريجياً قطاع الصناعة التحويلية. وكانت الفرضية التي يستند اليها ذلك الزعم هي أن التنمية الاقتصادية ستجر في أذيالها حتماً التنمية الاجتماعية والتقدم العلمي والثقافي، وبذلك يكون التحديث. ومع ذلك، ظل المقياس الأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو معدل الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي، وهو مقياس كمي يقصر عن الاحاطة بتغييرات بنية الاقتصاد. وحتى على المستوى الكمي الخالص ثبت أنه مقياس مضلل يختزل أموراً متعددة ومتنافرة من حيث الدلالة في نسبة بسيطة فارغة.

وحتى حين خيبت نتائج جهود التنمية ما كان معلقاً عليها من آمال، كان الهجوم الحاد

(*) يشكر المؤلف زميله د. الفونس عزيز الذي تفضل بتلخيص البحث الأصلي (١٠٠ صفحة) الى الحجم الذي اقتضاه المركز. كما ينوه بجهده الكبير وما أنفقه من وقت وما اتسم به عمله من حرص شديد على ما يعد من جوهر البحث.

(**) اقتصادي عربي، ووزير تخطيط سابق في مصر ورئيس منتدى العالم الثالث في القاهرة.

الذي بدأ منذ أواسط الستينات يركز على نقد «استراتيجيات التنمية». ولم يتعرض أحد فيما نعلم لنقد مفهوم التنمية المتضمن لحكم قيمي ايجابي. وكانت غاية النقد ان كتب مؤلفون من أهل الغرب الرأسمالي ان نمط النمو التاريخي للغرب (في شقه الرأسمالي أساساً ـ والى حد ما في شقه الاشتراكي) ليس غير صالح لبلدان العالم الثالث فحسب، ولكنه أيضاً غير مرض بالنسبة لشعوب الغرب ذاتها. وخير مثال على ذلك ما قاله أ. ساكس من أن ظاهرة التنمية «غير السوية» Maldevelopment تعم العالم أجمع. وإذا كانت بلدان العالم الثالث تشكو التخلف فإن الأقطار الصناعية تشكو التلوث وتبديد الموارد وقصور الرخاء المادي عن اسعاد الانسان. وليس أوضح من هذا القول في التسليم بأن التنمية تكون طيبة أو لا تكون تنمية أصلاً[1].

وربما يسر التسليم بأن التنمية طيبة أبداً اشتقاق الكلمة في لغات أوروبية على رأسها الانكليزية. ففي تلك اللغة يعني فعل To develop: يتفتح ويزدهر وينضج. ولا يختلف مدلول فعل Developper في الفرنسية كثيراً عن ذلك[2]. وتلك معان محببة الى النفس. وهكذا غلب على الأذهان استخدام المصدر من هذا الفعل للدلالة على تطور المستعمرات وأشباه المستعمرات السابقة. فالحالة التي نسميها في العربية التخلف، يقال عنها بالانكليزية بطء في النمو أو نقص فيه Under-development بالمقارنة مع البلدان التي جاوزت مرحلة الطفولة والصبا واكتملت لها عناصر القوة. وكان المفروض أن «تساعد» الأمم البالغة شعوب العالم الثالث. وكان هذا القول من الاقتصاديين الغربيين متسقاً مع «النظرية الاقتصادية» التي يقدسونها. فالنظرية الكلاسيكية الحديثة تقوم على دراسة سوق المنافسة الكاملة في الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج بحثاً عن حالة التوازن بين تعظيم دالة الانتاج لكل منتج، ودالة المنفعة لكل مستهلك. وكان كل ذلك طبيعياً، لأن النظرية ولدت وشاعت في عنفوان النظام الرأسمالي. ومن ثم كان لا مفر من ابتداع فرع من الدراسات الاقتصادية قريب مما يسمى الاقتصاد التطبيقي يعالج حالة المتخلفين ويحدد أقصر السبل للارتقاء بهم الى مستوى المواطنين في عالم النظرية الاقتصادية. وهكذا نشأ ما يسمى «اقتصاديات التنمية» بعيداً عن جسم النظرية الاقتصادية (أو التحليل الاقتصادي أو علم الاقتصاد). والغريب هو أننا حين اردنا أن نصك المقابل للمصطلح الغربي غلبت علينا صورة نمو الكائنات الحية، وبالتالي، كان النمو (الذاتي) طيباً، وكانت التنمية (أو الانماء) كعمل إرادي ومقصود مطلباً سامياً. ولا شك أن ثمة أمرين ساعدا على هذا التعريف. الأول استخدامنا الجاري (أي في غير لغة الاقتصاد) لكلمة نمو بمعنى تكاثر وزيادة في علم الاحياء العربي الحديث. والثاني هو الحرص على نقل ذلك المعنى البيولوجي المتضمن في المصطلح الغربي. ومع ذلك لم نجد مقابلاً عربياً لبطء النمو أو توقفه الا «التخلف». وهذا الاستطراد ليس مناقشة دلاليه Semantics

---

(١) انظر: Ignacy Sachs, *Stratégies de l'eco-developpement* (Paris: Economie et humanisme, 1980).

Dictionnaire le petit Robert.

خالصة. فقد اعتاد الاقتصاديون في الغرب منذ أكثر من قرن ونصف القرن على استعادة مصطلحاتهم من العلوم الفيزيائية (التوازن، الدينامية، استخدام الأساليب الرياضية... الخ) فلماذا عادوا الى الاستعارة من علوم الاحياء حين تصدوا لدراسة أوضاع العالم الثالث؟ ليس ثمة تفسير الا بالعودة للنسق القيمي المترسخ في أعماقهم، ألا وهو أن اسلوب الانتاج الرأسمالي أو الرأسمالية الغربية هي الوضع الطبيعي لحياة البشر. كان كل ما قبلها مراحل «نمو» يعيبها الجهل بقوانين الطبيعة، وكان بلوغها هو التعبير عن ادراك الانسان لتلك القوانين. وكل ما هو طبيعي في ذلك النسق القيمي ازلي أبدي. وتبني هذا المنهج مسؤول عن القصور في معنى «التخلف» والخلط بينه وبين التأخر الزمني المحض. وأخيراً فإن الاستعارة من علوم الاحياء كانت تقتضي استكمال دور الحياة كما هي الحال مع كل كائن حي: من الطفولة الى الهرم ثم الموت. ومن هنا يبدو التناقض في التحليل الغربي لأوضاع العالم الثالث. فالقوم يتمثلون نمواً يصل بالمجتمع الى مرحلة النضج، ثم ينتقلون فجأة الى افتراض ديمومة هذه المرحلة، أي أن تصبح ظاهرات المجتمع مثل ظاهرات الطبيعة غير الحية التي تحكمها قوانين ثابتة لا تلغي حركتها، ولكنها تضعها في اطر لا تتغير تخضع للحساب ويمكن التعامل معها رياضياً[٣].

وخلاصة القول في هذا الموضوع، إنه يمكن أن نحتفظ باصطلاح «التنمية» شريطة أن نخلصه من كل ايحاء بأن التغيير الذي نسميه تنمية هو دائماً وبالضرورة تغيير الى أفضل. وقد درج معظم الكتاب في الدول الاشتراكية الى عهد قريب على تفضيل استخدام تعبير «التطور». وفي اعتقادي أن هذا التعبير لا يبدد كل لبس. فالتطور عندهم يفيد في أحيان كثيرة التغير التدريجي أو الكمي، وهو بذلك يختلف عن الثورة التي هي تغير سريع ونوعي أو كيفي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نرى أن ثمة فرقاً بين التطور والتنمية، فما يميز التنمية عن التطور في تقديري هو عنصر الارادة وبالذات فيما يخص الجانب الاقتصادي منها. حقاً ان كل تطور في أي زمن تلعب الأفكار Ideas والرؤى Perceptions والتصورات Representations، وبالتالي الرغبة والارادة، دوراً هاماً في حدوثه. ولكن الظواهر الاقتصادية لم تفصل عن مجمل الظواهر الاجتماعية الأخرى (الدينية والسياسية.. الخ) إلا مع ظهور اسلوب الانتاج الرأسمالي. ونعني بذلك أن علاقات الانتاج (أي العلاقات الاقتصادية)، اكتسبت في ظل الرأسمالية استقلالاً كبيراً عن العلاقات الدينية والقبلية والسياسية من حيث التعامل الفعلي في المجتمع، ثم من حيث نشأة علم كامل لدراستها[٤]. ولهذا، يكون عنصر

---

(٣) والاقتصاديون الغربيون في هذا متخلفون عن تطور علم الفيزياء منذ كتابات اينشتاين الأولى. ومن ناحية أخرى كان كيسنجر أكثر اتساقاً مع منطق التطور البيولوجي حين قال «ان كل حضارة ميِّتة (أي محكوم عليها بالموت في يوم من الأيام) والحضارة الغربية ليست استثناء»، وربما كان لأصله الالماني أثر في موقفه. فأول من تحدث في نهاية الحضارة الغربية كان الفيلسوف الالماني شوبنهور.

(٤) لمزيد من التفصيل في هذا الموضوع، انظر على وجه الخصوص:

Maurice Godelier, *L'idéal et le matériel: pensée économie, société* (Paris: Fayard, 1984).

الارادة بارزاً في عملية التنمية وبخاصة في مكونها الاقتصادي. وليس من قبيل المصادفة أن تتواتر تعبيرات «قرارات التنمية» و«اختيارات التنمية» و«استراتيجيات التنمية». وربما كان أهم ما يميز ارادة التنمية غلبة الاعتبارات الاقتصادية متوسطة المدى (والآنية أحياناً كثيرة) على ما عداها. كذلك لا بد أن نضيف أن الارادة الاجتماعية في مجتمع طبقي، هي في الأساس إرادة الطبقة أو الطبقات التي تعبر عنها السلطة السياسية موضوعياً وعبر الذبذبات التي تفرضها حركة المجتمع في مجموعه، وبصفة خاصة الصراع الطبقي.

وبهذا التعريف تظهر «تاريخية» Historicity مفهوم التنمية، بمعنى أنه مفهوم حديث مرتبط تاريخياً بتطور الرأسمالية وسيطرتها على العالم، وبطموح شعوب العالم الثالث الى تغيير أحوالها الى ما تحسب أنه أفضل. ولا يجوز عندئذ القول بأن كل تنمية خير. فالتنمية تطور إرادي مقصود. ولا يمكن التسليم بأن كل تطور ينقل المجتمع بالضرورة الى وضع أفضل. فهذا التسليم يفترض قبول «التطورية» Evolutionism كفلسفة صحيحة تفسر الكون وتحكم حركة كل ما فيه. ومن المعروف أن التطورية قد اقترنت أولاً بدراسات داروين البيولوجية التي قادته الى القول بأن الأنواع المختلفة من الكائنات الحية تتجه نحو التكاثر، ومن ثم لا بد من أن تتصارع على البقاء. ومن خلال هذا الصراع على البقاء تجري عملية «انتخاب طبيعي» على أساس أن البقاء للأصلح. ومن ثم تكون سلم للكائنات الحية على حسب قدرة كل منها على البقاء حيث تربع الانسان على قمته. وسرعان ما تلقف غيره هذا التحليل ليطبقه على البشر ويصنفهم عناصر في قمتها الانسان الغربي، فأرسوا بذلك أساس كل المقولات العنصرية. وليس هنا مقام مناقشة نظرية داروين، وإنما نريد فقط أن نشير الى انها تحولت الى فلسفة للاجتماع والتاريخ جوهرها أن كل طور في حياة البشرية أفضل من الطور السابق. والواقع أنه لا يمكن التسليم بنظرية داروين لأسباب كثيرة على رأسها أن الطبيعة تعايش وصراع معاً. والكائنات الحية وغير الحية تتكامل بحيث لو أفرط كائن منها في القضاء على غيره هدد وجوده ذاته، وأن الانساق البيئية Econsystem تضعف كلما قلت الأنواع التي يضمها النسق البيئي وزاد افراد نوع أو نوعين، وتقوى إذا كثرت فيها الأنواع مع قلة افراد كل منها. وعلم البيئة الحديث Ecology يقدم تفسيراً لتطور البيئة الطبيعية أكثر شمولاً وتعقيداً من تفسير داروين البسيط. وأهم ما نتعلم منه أنه ليس صحيحاً أن كل تطور مفيد للنسق البيئي الذي يجري فيه، بل إن التطور قد يضعف النسق أو يدمره تماماً. وخير مثال لذلك في التطورات الطبيعية تغيرات المناخ في العصور الجيولوجية، وبالذات تقهقر الجليد الذي عصف بالحياة في مناطق مدارية شاسعة هي ما نعرفه اليوم من الصحاري الكبرى. يبقى بعد ذلك أن التطورية لا يمكن أن تنطبق على المجتمعات البشرية لسبب هام. فالإنسان ينفرد بين الكائنات الحية بقدرته على تحويل ما في الطبيعة عن قصد ومعرفة، لأنه لا يقنع بحفظ نوعه ولكنه يريد تحسين ظروف حياته، ابتداء من استئناس النبات والحيوان الى ركوب الهواء وغزو الفضاء. كما أن الانسان يحول نفسه حين يحول ما في الطبيعة أي يغير نمط وجوده. وبالتالي، فإن كل تطور في حياة جماعة بشرية ينطوي على خطرين: استنفاد ما تحوله

من موارد طبيعية أو اتلافه، وخطر التناقضات الاجتماعية التي يقوم عليها أسلوب الحياة الجديدة.

ورب قائل يتساءل: أليست الماركسية تطورية بالمعنى المتقدم؟ ألا تجد في الكتب الماركسية المتداولة ما يوحي بمراحل متعاقبة في تاريخ البشرية: الشيوعية البدائية، الرق، الاقطاع، الرأسمالية، الاشتراكية، الشيوعية؟ وردي عن السؤال انه لا بد من التمييز بين منهج ماركس في المادية التاريخية، وبين تطبيقه على تاريخ أوروبا بالذات. فتلك المراحل عرفتها أوروبا بالفعل وعلى ذلك التعاقب حتى الاشتراكية. ولكن جوهر المادية التاريخية هو أن أي مجتمع لا بد أن يحتوي على تناقضات بين شهوات الانسان وموارد الطبيعة من ناحية، وبين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج من ناحية أخرى. وحل تلك التناقضات ايجابياً بتجاوزها الى أسلوب انتاج جديد وأكثر تعقيداً ليس قدراً محتوماً، بل إن فرص النجاح والاخفاق في حل التناقضات تكاد تتكافأ. وماركس لم يتغن بمحاسن الشيوعية البدائية التي لم تكن تعرف انقسام المجتمع الى طبقات، لأنه كان يعلم تمام العلم بأن البشرية لم تعرف «عصراً ذهبياً». كما أنه لم يتصور مطلقاً مجتمعاً يخلو من التناقضات. ففلسفته العامة (المادية الجدلية)[٥] تفسر الكون كله على أساس وجود الشيء ونقيضه وإمكان تجاوز النقيضين الى ما يحتويهما. ولكنه لم يقل مطلقاً بحتمية هذا التجاوز، بل قال بصراحة في «البيان الشيوعي» إن المجتمع الذي لا ينجح في تجاوز تناقضه يواجه الدمار. ومن المؤسف حقاً أن اتباعه اختزلوا ثراء المنهج الى مقولات في التطبيق ثم أضفوا عليها طابع العموم[٦]. ونكتفي في هذا المقام بإضافة التفرقة بين التناقض العدائي، والتناقض غير العدائي في دراسة المجتمعات المحددة. ولو كان ماركس تطورياً قدرياً لما دعا الى الثورة ولا ناضل في سبيلها. فما جدوى التضحية والنضال إذا كان التطور واقعاً لا محالة؟

ونخلص من كل ذلك الى ضرورة أن يكون تعبير التنمية دالاً على التغيير الارادي في مقومات المجتمع دون أن نحكم سلفاً على نتائج هذا التغيير خيراً أم شراً، والى أي حد؟

---

(٥) لم يستخدم ماركس نفسه في كل ما كتب تعبير «المادية التاريخية» ولا تعبير «المادية الجدلية». والأول وضعه انجلز أما الثاني فقد صكه بليخانوف. انظر: Karl Marx, *Selected Writings in Sociology and Social Philosophy*, ed. by T.B. Battomore and M. Rubel (London: Penguin Books, 1961).

وليس هذا التصحيح التاريخي طعناً في سلامة أي من المفهومين.

(٦) ويمكن أن نورد هنا اقتباساً هاماً من نص غير مشهور. فقد كتب ماركس (بالفرنسية) رداً على ما زعمه الكاتب الروسي ميخايلوفسكي من أن روسيا ـ وفقاً للنسق الفلسفي الماركسي ـ مجبرة، شأنها في ذلك شأن كل الأمم، على أن تمر بمرحلة الرأسمالية، قال ماركس:

«لقد حول ما كتبته كملامح Sketch لنشأة الرأسمالية في أوروبا الغربية الى نظرية تاريخية ـ فلسفية عن حركة كونية مفروضة بالضرورة على كل الشعوب بغض النظر عن الظروف التاريخية التي تحيط بهم... ولكنني لابد ان احتج...». وهذا الرد جاء في: N. Danielson, *Histoire du developpement économique de la Russie depuis l'affranchissement des serfs* (Paris: 1902), p. 509.

نقله بوتومور وروبيل في: Marx, Ibid, p. 37، ومن ذلك المرجع نقلناه الى العربية.

ولصالح من؟ فإذا أردنا حكماً قيمياً، علينا أن نضيف الى المصطلح نعتاً يفيد ما نريد، فنقول مثلاً: التنمية المستقلة حين نرغب في تغيير ارادي مقصود يحرر شعوبنا من التبعية والاستغلال وما يرتبط بهما من فقر وجهل ومرض وغيرها. وميزة هذا التعريف أنه في ضوئه لا يمكن أن تكون تنمية اقتصادية دون أثر ثقافي واجتماعي بل وحضاري. كذلك يمكن أن تتعدد غايات التنمية بل وتتناقض. ويكفي للتحديد هنا أن ندمغ المصطلح بصفة تحدد رأينا فيه فنقول: تنمية تابعة مشوهة أو مزدوجة. وفي سياق آخر نقول: تنمية مطردة أو متعثرة أو زائفة. وعندئذ لا نقف حيارى أمام ما أدخله الاستعمار من تغيير في أوضاع المجتمعات التي خضعت له كشق الطرق وقنوات الري وبناء شبكات السكك الحديد وعدد من المدارس والمستشفيات... الخ، فلا شك أن ذلك كله غيَّر أوضاع المجتمعات التي جرى فيها، فهو إذن تنمية ولكنها تنمية خبيثة كما سنشرح تفصيلاً بعد قليل. وما حدث في البرازيل كان تنمية أيضاً غيرت كثيراً من مقومات المجتمع. ومع إدانتنا لهذا النمط من التنمية، فلا يمكن أن ننكر انه قد مكن البرازيل في عام ١٩٨٣ من تحقيق فائض تجاري قدره ٦٣٠٠ مليون جنيه. كما أن البلاد انتقلت من الحكم العسكري الى حكم ديمقراطي سلمياً. ولكننا ندرك التكلفة الاجتماعية الباهظة لتلك التنمية. كما نرى أنها تنمية تابعة قامت على أساس التوسع في الاقتراض. فما ان استقرت الأزمة العالمية حيث بدا البناء كله وكأنه على شفا جرف هاو. فالبنوك متعدية الجنسيات قد قبضت يدها عن الاقراض، والأسواق سدت في وجه الصادرات الصناعية، ولم تتمكن البرازيل من تحقيق الفائض التجاري المذكور الا بضغط شديد على الاستهلاك الداخلي والبيع بأسعار منخفضة. وكأن البرازيل قد عادت الى عهد الاستعمار القديم، حيث كان الطابع الغالب أن تحقق الموازين التجارية للمستعمرات فائضاً يمول أرباح الاستثمار الأجنبي وفوائد القروض الخارجية، وهو ما يعرف بتحويل الفائض الاقتصادي الى الدول الرأسمالية. وهكذا تقع البرازيل تحت وطأة الاستغلال. وأخيراً لا يمكن للبرازيل أن تستمر في هذا الوضع لعدة سنين لأنها ستواجه مطالب اجتماعية متصاعدة، كما أن التزامها بتخفيض الواردات سيعطل جزءاً من طاقتها الانتاجية. وبالفعل هبط معدل النمو فيها في السنوات الثلاث ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ بنسبة اجمالية قدرها ١١,٩ بالمائة[٧]. وهكذا أثبتت الاحداث حقيقة ما كنا نقوله تحذيراً من محاكاة «النموذج البرازيلي»[٨].

٢ ـ التخلف تنمية خبيثة

ويساعد التحديد السابق لمفهوم التنمية على فهم حقيقة ما يبدو لأول وهلة أنه

---

(٧) البيانات حسبت من:

E. Iglesias, «A Preliminary Overview of the Latin American Economy During 1983,» *Commission économique pour l'Amérique Latine [CEPAL] Review,* (April 1984).

(٨) انظر «النموذج البرازيلي» في: اسماعيل صبري عبد الله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية**، الاصدارة الثانية للطبعة الاولى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ١٦٦ وما بعدها.

نقيضها، أي التخلف. ولفظ «التخلف» يوحي لغوياً بمعنى القعود أو العجز عن مسايرة الركب. وفي المعنى الاصطلاحي يعني التخلف التأخر الزمني، التخلف عن «ركب الحضارة». ويتسق هذا الفهم مع التمحور الذاتي الغربي الذي يختزل الحضارة البشرية لتصبح الحضارة الغربية التي نشأت على يد الاغريق، وانتشرت مع جيوش روما، وركدت في العصور الوسطى، ثم انطلقت منذ عصر النهضة واطرد تقدمها حتى وصلت القمر. فأوروبا وامتدادها في شمال امريكا وجنوب المحيط الهادي (مضافاً اليها اليهود في فلسطين والبيض في جنوب افريقيا) هم صناع الحضارة، ومن عداهم يتراوح قدرهم ما بين بدائية الهنود الحمر، الى وحشية الافارقة، الى عجز العرب عن محاكاة الحضارة الغربية. وقد حاول بعض الكتّاب العنصريين تفسير التخلف بعوامل جغرافية أو فكرية. فزعموا أن البلاد الحارة تشيع في سكانها الكسل، وكأن حضارات مصر والهند وجنوب الصين لم تنشأ في مناطق مدارية. وقالوا إن الاسلام يحمل على التواكل ويقتل روح الاقدام والمغامرة ويصد عن طلب العلم، وكأن الاسلام لم يخرج العرب من البداوة ليقيموا حضارة من أزهى الحضارات. وكانت بشاعة ما فعلت النازية باسم التفوق العنصري مدعاة لخفوت النبرة العنصرية. لذلك كان من المتعين على كتاب الغرب الذين أرادوا في الخمسينات تفسير تدني التنمية (أي التخلف)، أن يردوه الى أسباب اقتصادية. ويكاد جهدهم أن ينحصر في مقولتين. الأولى هي نظرية الحلقة المفرغة: ضعف مستوى الدخل القومي يحد من القدرة على الادخار والاستثمار، وضآلة معدل الاستثمار تعني تدني معدل نمو الدخل القومي، ولما كان عدد السكان يتزايد بمعدلات عالية، فإن متوسط دخل الفرد يظل متواضعاً جداً حتى ولو نما الناتج المحلي الاجمالي بمعدل كبير، ولكنه لا يتجاوز جذرياً معدل زيادة السكان. ولم يقف أصحاب الحلقة المفرغة ليبحثوا نقطة البدء في التحليل (ضعف مستوى الدخل القومي) وبيان الأسباب التي أدت تاريخياً إلى قصور شديد في التراكم الرأسمالي وانتاجية العمل، ولكنهم اكتفوا بالتشخيص الآني وسارعوا إلى وصف الدواء، فقالوا إن لا سبيل لكسر الحلقة المفرغة الا بوفود المعونات الخارجية وبصفة خاصة الاستثمار الغربي. والمقولة الثانية هي افتقاد أو ضعف فئة الرأسماليين المغامرين (أو المنظمين ترجمة لتعبير Entrepreneur)، وهنا أيضاً لم يتوقفوا ليبحثوا أسباب تلك الظاهرة وسارعوا إلى التطبيب. قالوا إن الاستثمار الغربي المباشر يمكن أن يحتضن العناصر اللائقة لبناء تلك الفئة ويدربها ويعلمها أصول الادارة. وأضافوا ان العلاج مضمون النجاح شريطة ألاّ تتدخل الدولة لتحد من نشاط تلك الفئة. وكلتا المقولتين لا تستندان الى أي تفسير تاريخي بغض النظر عن مدى صواب ما يقترح أصحابها من حلول تمكن الدول المتخلفة من اللحاق بالدول المتقدمة.

فإذا عدنا إلى تعريف التنمية كمفهوم تاريخي محدد، وجدنا أن التخلف مفهوم تاريخي محدد أيضاً. وهو وصف لأوضاع المجتمعات التي خضعت لسيطرة الاستعمار الغربي ولاستغلال الرأسمالية العالمية. كما يمكن عندئذ أن نقول إنه ليس نقيض التنمية، بل هو نوع خبيث من التنمية يؤكد خضوع مجتمعات العالم الثالث بدرجات متفاوتة للتبعية والاستغلال.

وفيما يلي تفصيل هذا المعنى. وأول ما ننبه اليه هو ما يميز الاستعمار الغربي عما سبقه من صنوف الغزو والسيطرة الأجنبية وبناء الامبراطوريات. فتلك الغزوات والهجرات والامبراطوريات كانت لا تحمل معها أسلوب انتاج معين تعمل على فرضه. فالغزو في الأصل نهب عارض لبعض الثروات أو الأفراد[٩]. والهجرة الجماعية سيطرة على اقليم لا يترتب عليها بالضرورة إبادة سكانه الأصليين، بل كثيراً ما امتزج الوافدون بالسكان الأصليين. وما سماه الغربيون امبراطوريات لم يكن قديماً إلا زحف جموع كثيفة على مساحات شاسعة لا تتوحد الا في سيطرة القائد الغازي، وتنتهي بموته واقتسام الأقاليم بين ولده وشيعته (حالة جنكيز خان)، أو بين قواد جيشه (الاسكندر المقدوني). وفي كل الحالات كانت تحل بسكان القطر المفتوح مضار كثيرة أو قليلة في مقدمتها انتهاب جزء من ثرواته (وأحياناً تدميرها)، أو جزء من فائضه الاقتصادي في حالة فرض الجزية[١٠].

وكان الاستعمار الغربي الحديث مختلفاً جذرياً عن ذلك كله، ومن ثم فهو بدوره مفهوم تاريخي محدد وربما كان من الوارد أن نخصه باسم الامبريالية. ذلك أن هذا الاستعمار جزء لا يتجزأ من عملية نشأة وتطور الرأسمالية كأسلوب انتاج وتحولها الى نظام عالمي، أو نظام يحكم العالم. فالاكتشافات الجغرافية التي بدأت بعصر هنري الملاح أمير البرتغال كانت محكومة بهدف تجاري واضح: البحث عن طريق للتجارة مع جنوب آسيا وشرقها لا يخضع للحكومات الاسلامية. والأمر الذي يجهله الكثيرون هو أن رحلة كريستوف كولومبوس التي باركها ملك اسبانيا، كان مولها بيت تجاري من جنوا وكان القصد منها اكتشاف طريق جديد الى الهند. وساعدت الاكتشافات الجغرافية وما صحبها من انفاق على تمويل الجيوش ومد المستوطنين الأوائل باحتياجاتهم، ثم استيراد منتوجات العالم الجديد الى أوروبا على ازدهار الرأسمالية التجارية وفتح أسواق أمامها، مما مكنها من تكوين التراكم البدائي بالتعبير الماركسي. وهذا التراكم بدوره دفعها الى استخدام الاختراعات الحديثة في بناء الصناعة الآلية. وبانتقال الرأسمالية الى المرحلة الصناعية تضاعف طلبها على المواد الأولية وسعيها الى تأمين أسواق واسعة للانتاج الصناعي. وكما يقول الاقتصاديون هدف المشروع الصناعي الرأسمالي هو تعظيم الربح ويتحقق هذا الهدف بزيادة المبيعات. وهكذا تميزت الصناعة الرأسمالية منذ البداية بالشراهة في استخدام المواد الأولية والسعي الذي لا يتوقف عن المزيد من الأسواق. وهكذا لم يكن استعمار المعمورة من قبل أوروبا غزواً لمجرد الغزو، وإنما كانت الطبقة الرأسمالية في الدول الرأسمالية الكبيرة تدفع بالجيوش الى القتال من أجل احتلال

---

(٩) وهذا بالدقة ما كانت تفيده كلمة الغزو (والغزوة والغزاة) عند العرب في الجاهلية. ولم تكتسب الكلمة معنى جليلاً نبيلاً الا في ظل الاسلام حين قاتل النبي (ص) المشركين لينشر دين التوحيد.

(١٠) الجزية بالمعنى اللغوي الذي يقابله في الانكليزية Tribute وليس بالمعنى الاصطلاحي الفقهي الاسلامي، فالجزية التي يفرضها الاسلام على أهل الذمة ليست الا ضريبة رؤوس متواضعة السعر، أما الجزية التي كانت تدفعها مصر لروما أو بيزنطة للعثمانيين فقدر مفروض على القطر كله يدفعه مجموع سكانه عيناً (القمح المصري لروما) أو نقداً (الجزية العثمانية).

الأقاليم لتحصل منها أساساً على مواد أولية وطاقة بثمن بخس، ولتجعل منها في الوقت ذاته أسواقاً لتجارتها. وأخيراً أصبحت المستعمرات سوقاً لفائض رأس المال الغربي. وكل تلك الدوافع التي حركت الاستعمار الغربي تستلزم بالضرورة تغييرات هامة في مجتمعات المستعمرات من حيث البنية الاقتصادية، وليس فيما يخص طبيعة الحكم الأجنبي وأسلوب الادارة فقط. وبلغ هذا التأثير مداه في مستعمرات الاستيطان الرئيسية حيث نجح المستوطنون الأجانب في سلب البلاد من أهلها بالمعنى الحرفي للكلمة، وأطلقوا على كل منها أسماء غربية وتركوا من بقي من السكان الأصليين يحيون في معازل، ونشأ في تلك البلاد أمم أوروبية (فيما وراء البحار كما يقول الأوروبيون) مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا. وفي أحوال أخرى اكتفى المستوطنون بالاستيلاء على أثمن موارد المستعمرات، واحتفظوا بأهلها الأصليين كيد عاملة وضيعة الأجر. وفي غيرها عامل استعمار البلاد المفتوحة كمورد للقوى العاملة. والمثال التاريخي لذلك هو تجارة الرقيق من افريقيا الى العالم الجديد، مما تسبب في احداث نزيف بشري ضخم لشباب غرب افريقيا بنوع خاص حرم تلك البلاد من قوة العمل الخلاقة صانعة التقدم، ولا يمكن فهم مأساة التخلف الافريقي دون هذا البعد. وفي غير تلك الأحوال غير الاستعمار أوضاع المستعمرات الاقتصادية والاجتماعية بما يمكنه من الحصول على ما أراد من مواد أولية ومن تسويق منتوجاته. وبإيجاز غير الاستعمار حيثما حل في أوضاع الانتاج وعلاقات الانتاج بما يخدم مصالح الرأسمالية الغربية. وندلل على ما نقول بمثل صارخ مما جرى في مصر. فقد أيقظت الحملة الفرنسية وثورة المصريين ضدها شعوراً مزدوجاً: رفض العودة الى حالة الفساد والتنبه لعناصر التقدم. وأدرك محمد علي ذلك الشعور وحاول أن يوظفه في بناء دولة حديثة، ولما استقر له الأمر بدأ تجربة تنمية تشبه الى حد كبير التجربة التي بدأت في اليابان بعد ذلك بحوالى نصف قرن، وشملت تطوير الزراعة وانشاء الصناعات الحديثة والتوسع في التعليم وبناء الجيش المصري... الخ. ولو افترضنا جدلاً استمرار تلك التجربة كان من المتصور أن تحقق مصر تطوراً من نوع ما تحقق في اليابان. ولكن لما كانت مصر ذات موقع استراتيجي على طرق الاستعمار، اتفقت كلمة الغرب على ضرب التجربة المصرية وانتهى الأمر باحتلال مصر. وبعد أن تحقق للانكليز ما كانوا يسعون إليه وهو احتلال مصر، رأوا أن تكون مصر مزرعة للقطن الممتاز الذي كانت تنفرد بانتاجه. كما رأوا أن نسبة السكان الى الرقعة الزراعية وخبرة الفلاح المصري العريقة، لا تتركان محلاً لمزارع استيطانية واسعة. وهكذا حرصت بريطانيا على الارتكاز على فئة واسعة من ملاك الأراضي المصريين، فأقرت القوانين لأول مرة بحق الملكية المطلق في الأرض الزراعية وتولت الحكومة المصرية تحسين وسائل الري وأنشئت المحالج والمكابس لإعداد القطن للتصدير، وبنيت شبكة سكك حديد واسعة لنقل المحصول الى موانىء التصدير، ونشأ نظام مصرفي لتمويل شراء الأراضي وزراعة القطن وتجارة الداخل والتصدير. وفي الوقت ذاته صفيت المشروعات الحكومية، في حين أزاحت الجاليات الأجنبية البرجوازية التجارية المصرية واحتلت قطاع المال والاستيراد وتجارة الجملة. أما الصناعة فلم يكن التفكير فيها وارداً، كما أن الامتيازات الأجنبية والاتفاقات الدولية كانت تحرم مصر من فرض أي

ضرائب جمركية لحماية الانتاج المحلي. وغدت مصر تستورد من أوروبا كل ما تحتاج اليه من منتوجات صناعية. وهكذا نرى أن الاستعمار قد أحدث تنمية في مصر لا يمكن انكار واقعها المادي. ولكن ما سمات تلك التنمية؟ كانت معدلاتها بطيئة للغاية تكاد لا تتجاوز معدلات نمو السكان[١١]، ثم انها ارتكزت الى منتج واحد وهو القطن الذي كان يمثل ٨٥ بالمائة من الصادرات حتى عام ١٩٥٠. وكانت نسبة الأمية حتى ثورة تموز/يوليو أكثر من ٨٠ بالمائة. وكان الميزان التجاري حتى عام ١٩٣٩ يحقق فائضاً ملحوظاً يذهب الى الخارج لتسديد الأرباح وفوائد رؤوس الأموال الأجنبية في مصر.

وخلاصة القول هي ان ما يجري في ظل الاستعمار تنمية معوجة Distorted، لأنها لا تشمل كل قطاعات الاقتصاد ناهيك عن الجوانب الاجتماعية والحضارية؛ وهي أيضاً تنمية متوجهة في الأساس إلى الخارج Extroverted تضعف من تكامل الاقتصاد داخلياً عبر علاقات تشابك قطاعي متنامية. وهي أخيراً، وليس ذلك أقل الأمور أهمية، تنمية تابعة Dependent، لأنها محكومة بقرارات خارجية لا سلطان للإرادة الوطنية عليها. والوجه الآخر للتبعية هو الاستغلال، فالقرارات تؤخذ تحقيقاً لمصالح الاستعمار في استغلال الشعوب.

وكان الظن السائد لدى الشعوب ان انتزاع الاستقلال السياسي يمهد الطريق الى تنمية مرضية. وقام هذا الظن على عدم ادراك حقيقة القهر الرأسمالي. وقد أوضح ماركس أن الرأسمالية تعتمد في استغلال الطبقة العاملة أساساً على عنصر القهر الاقتصادي. فالرأسمالية لا تحتاج رقيقاً أو اقناناً يكرهون على العمل قسراً بالقوة العسكرية، ولكنها تريد عمالاً «أحراراً» يطلبون بملء حريتهم العمل في مصانعها لأنهم لا يملكون شيئاً الا قدرة العمل وليس أمامهم إلا أن يبيعوها للرأسماليين مقابل الأجر. ولهذا استطاعت الرأسمالية الغربية أن تقوى وتنشط في اطار أوضاع ديمقراطية. والديمقراطية الغربية لا تنفي حقيقة استغلال رأس المال للعمل بأي حال. وارتفاع مستوى معيشة العمال لا يلغي واقع انهم لا يحصلون على كامل القيمة التي ينتجها عملهم، وإلا فمن أين تأتي الأرباح والفوائد والريع[١٢]؟ وبالمنطق نفسه كان من الوارد أن تستمر الرأسمالية العالمية في استغلال شعوب العالم الثالث دون أن تحكمها حكماً مباشراً أو تحتل أراضيها. وكان المفهوم الخاطىء الذي ساد في مجال التنمية، الوسيلة التي يسرت استمرار الاستغلال الامبريالي بعد سقوط الامبراطوريات وهو ما يسمى

---

(١١) وفقاً للحسابات التي أجراها بنت هانسن في الفترة من ١٩١٣ الى ١٩٥٥ كان متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي حوالى ١,٧ بالمائة. وكان متوسط معدل زيادة السكان في الفترة نفسها حوالى ١,٦ بالمائة سنوياً.

(١٢) أوضح شارل بتلهيم في المقدمة التي كتبها لكتاب أ. ايمانويل الشهير عن التبادل غير المتكافىء أن التطور التكنولوجي يزيد انتاجية العمل الى حد مستويات تسمح بزيادات كبيرة في أجور العمال مع ارتفاع معدل الاستغلال (فائض القيمة منسوباً الى اجمالي القيمة). انظر: A. Emmanuel, *L'échange inégal* (Paris: Maspéro, 1969).

أحياناً بالاستعمار الجديد. فالقول بأن التنمية تتعذر وتتعثر وقد تستحيل تماماً دون تدفق رؤوس الأموال الغربية، مضافاً الى الزعم بأن التنمية ليست الا محاولة للحاق بالنموذج الغربي جعلت حكومات الاستقلال تفتح البلاد ترحيباً بالعدو الذي كانت الشعوب تحاربه بالأمس.

لم يكن غريباً أن تظهر نظرية «القلب والتخوم» في امريكا اللاتينية أول الأمر، فمعظم بلدانها قد حصل على الاستقلال السياسي منذ قرن أو أكثر، وحاول بعضها التنمية بالمعنى الدارج منذ العشرينات في القرن الحالي، ولكنها لم تتمكن بحال من تكرار التجربة التاريخية لتطور الرأسمالية في الغرب أو حتى في اليابان. ومن ثم سبق مفكروها الى تحليل ما جرى، ونشر الكتاب الكثير من المؤلفات في نقد استراتيجيات التنمية وأنماطها التي اتبعت عندهم. وفي هذا الاطار كانت العلاقة بين امريكا اللاتينية والرأسمالية الغربية محل نظر دقيق. وكان الاقتصادي الارجنتيني الكبير راؤول بريبش أول من تحدث عن القلب والتخوم. ثم توالت الكتابة في تحديد طبيعة العلاقة وآثارها. ومعنى هذه النظرية أن الرأسمالية الغربية نجحت في توحيد العالم في نظام اقتصادي اجتماعي واحد هو الرأسمالية، ولقد فرض هذا النظام بالقوة وتجمعت عناصر القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية والمالية والتقنية لدى دول الغرب الرأسمالي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ويكفي رقم واحد لبيان حقيقة وضع الاقتصاد العالمي، فسكان دول القلب لا يزيدون عن ١٨ بالمائة من سكان الأرض، ولكنهم يحصلون على ٨٠ بالمائة من الناتج الاجمالي العالمي. ولكن الأمر أخطر من ذلك بكثير، لأن عناصر القوة لا تقتصر على تركز الثروة وحدها. والواقع أن بنى السيطرة المتجمعة لدى دول القلب تجعل النظام الاقتصادي العالمي أشبه بنسق فلكي (مثل المجموعة الشمسية)، للقلب منه ثقل يجذب اليه التخوم فتدور حوله في مدار يقرب أو يبعد عن القلب بقدر ما لكل تخم من ثقل. وبالتالي، فكل تنمية لا تحقق زيادة في الثقل الذاتي لقطر أو مجموعة أقطار تقصر عن تحقيق الاستقلال الاقتصادي. ويزيد من خطورة هذا الوضع بروز الدور المهيمن للشركات متعدية الجنسيات[١٣] التي أصبحت التكوين الأساسي في بنية الرأسمالية العالمية. ووفقاً لآخر البيانات المتيسرة تسيطر ٥٠٠ شركة كبرى متعدية الجنسية على ٧٢٠٠٠ شركة تابعة affiliates في مختلف أنحاء العالم الرأسمالي. وزاد إجمالي مبيعاتها في عام ١٩٨٠ على ٢٠ بالمائة من الناتج الاجمالي للعالم (دون الدول الاشتراكية). وفي عام ١٩٨١ بلغت صادرات تلك الشركات من دول المقر (أي دون حساب صادرات الشركات التابعة) ٣٤٥ مليار دولار أي ١٧,٥ بالمائة من إجمالي صادرات العالم. على أن دور تلك الشركات في التجارة الدولية لا يكتمل إلا بحصر الصادرات بين الشركات التابعة، والشركات الأم، وفيما بينها. ويقدر

---

(١٣) اعتقد أن متعدية الجنسيات Transnational أدق من تعبير متعددة الجنسيات Multinational فتلك الشركات لا تعتد بالحدود بين الدول وترسم استراتيجياتها الخاصة التي لا تتطابق بالضرورة مع استراتيجية دولة محددة. وهي قطعاً لا تقوم على أساس تمثيل جنسيات أو قوميات متعددة. وقد اعتمدت الأمم المتحدة منذ تصديها لبحث هذه القضية في أوائل السبعينات اسم Transnational Corporations (INCs).

البعض حجم التجارة بين الشركات متعدية الجنسية وبين الشركات التابعة لها، وفيما بين هذه الأخيرة (أو ما يسمى Intrafirm trade) بحوالى ٤٠ بالمائة من التجارة الدولية[١٤]. وقد زادت الأصول المملوكة للشركات متعدية الجنسية عن طريق الاستثمار المباشر (خارج دول المقر) من ٦٦ مليار دولار في عام ١٩٦٠ الى ٦٢٥ مليار دولار في عام ١٩٨٣. أي أنها زادت بمعدل يفوق بشكل واضح معدلات زيادة الاستثمار في مجموع الدول الصناعية في الفترة نفسها. ولا يقتصر دور هذه الشركات على الاستثمار المباشر، فهي متداخلة مع البنوك متعدية الجنسية التي توفر الائتمان على المستوى الدولي. وأخيراً، فإن تلك الشركات تهيمن على ما يسمى «التكنولوجيا المتقدمة»، وأهم وسائل النقل والاتصال وأجهزة التسويق العالمية. ومن يريد صورة مجسمة للعلاقات بين القلب وبين التخوم ما عليه إلا أن يحصل على خرائط شركات الطيران وينسخها على ورق شفاف، ثم يضعها بعضها فوق بعض ليرى خيوط العنكبوت التي تضطرب في داخلها أقطار التخوم. وعندئذ يتضح له كم هو صعب مطلب التنمية المستقلة، وانه لا يمكن تحقيقه الا بإرادة واعية وعمل دؤوب ضد آليات التبعية المتنوعة التي تعمل باستمرار وفي تلقائية على توثيق روابط خضوع أقطار التخوم لقوى القلب ومصالحه. وعلى هذا المستوى وحده يمكن فهم ما كتبه ا. ج. فرانك من أن التنمية في امريكا اللاتينية تعميق للتخلف[١٥]. فالمقصود ليس إنكار وقوع التنمية، وإنما بيان أن هذه التنمية زادت من روابط تلك الأقطار بقلب النظام العالمي. وبهذا المعنى يمكن أن نقول ان السعودية الفقيرة قبل النفط كانت أقل تبعية للقلب منها الآن. ولا يقدح في تلك المقولة الارتفاع الملحوظ في مستوى المعيشة والخدمات وبدايات التصنيع.

٣ ـ الاعتماد على النفس تنمية طيبة

وفي ضوء ما سبق، نرى أن التنمية الطيبة هي في الأساس الامتداد الطبيعي للنضال الوطني فيما وراء الاستقلال السياسي بهدف تحقيق التحرر الاقتصادي والاجتماعي. هي نضال يصفي بنى التبعية والاستغلال الامبريالي. ويقيم بنى الاستقلال الكامل والعدل الاجتماعي. وهذه التنمية المستقلة تقام دعائمها في مواجهة دائمة مع قوى السيطرة والاستغلال.

وفي هذا المقام، نجد في أدبيات التنمية الحديثة توصيفاً لما يجب أن تكون عليه التنمية حتى تستحق وصف المستقلة. ففي مواجهة الاعتماد على المعونات والقروض والاستثمارات الأجنبية ظهرت فكرة **الاعتماد على النفس**. وفي مواجهة انشطار الاقتصاد الى شطر «حديث» مرتبط عضوياً بالشركات متعدية الجنسية، وشطر «تقليدي» ظهرت فكرة التوجه الداخلي

---

(١٤) انظر: J.H. Dunwing and J.M. Stopford, «Multinational Company Performance and Global Trends,» *Impact*, 46 (1984).

(١٥) A.G. Frank, *Lumpen Bourgeoisie et Lumpen developpement* (Paris: Maspero, 1971).

للتنمية أو ما يسمى تنمية **متمحورة حول الذات** Self-centered. وفي مواجهة اثراء الأقلية وتهميش الأغلبية ظهرت الدعوة للوفاء **بالاحتياجات الأساسية**. وفي مواجهة نهب الموارد الطبيعية حتى الإستنفاد، ظهر الحديث عن التنمية البيئية Eco-development. وفي مواجهة طغيان الحكام اكتسبت فكرة **المشاركة الشعبية** أهمية جديدة. وفي مواجهة الانبهار بأحدث تكنولوجيا ظهر مفهوم **التكنولوجيا الملائمة**. وفي مواجهة التبعية الناشئة عن الاعتماد على استيراد تقنيات الانتاج برزت أهمية بناء قاعدة **علمية وتكنولوجية وطنية**. وفي مواجهة الاندفاع في محاكاة الغرب برز الشعور بضرورة **الحفاظ على الهوية الحضارية**. وفي مواجهة قوى النظام العالمي التي تعمق التبعية طالب الكثيرون **بالانسلاخ الانتقائي** Selective delinking عن ذلك النظام.

وقد انتهيت بعد كثير من القراءة واعمال الفكر الى التعريف الآتي: **التنمية المستقلة هي الاعتماد على النفس**. وفيما يلي بيان ذلك بايجاز:

يعني اعتماد مجتمع معين على نفسه أول ما يعني الاعتماد على قدراته الخاصة. والمجتمع إنما هو مجموع أفراد. ولذلك فإن أول ما يملك من قدرات هو قدرات أفراده. وبهذا المدخل للتنمية يعود الانسان ليحتل قلب ساحة الفكر والحركة على أساس أنه صانع التنمية الحقيقي. إن التنمية تطّرد وتتسارع إذا توافر العمل المنتج لكل مواطن، وإذا توالى ارتفاع انتاجية العمل. ومن هنا يصبح توفير الصحة والتعليم، أو ما سميناه بلغة علم المعلومية[١٦] Software التنمية أهم من اقتناء الآلات وتشييد المنشآت أو Hardware التنمية. وعلى أي حال ما دام الناس هم صانعو التنمية، فلا بد من أن نبحث قضية الدافعية Motivation أي الدوافع التي تحمل الناس على البذل من أجل تنمية مستقلة. وفي عصور قديمة كانت الدوافع مزيجاً من الدين والسياسة. وفي بلدان القلب الرأسمالي كان الدافع الأساسي الايمان بأن صراع الأفراد كان من أجل تعظيم مصلحة يحقق التقدم المطرد الذي يعم بدرجات متفاوتة كل طبقات المجتمع. وان نجاح الاشتراكية في تحقيق تحسن سريع وملموس وعام في مستوى معيشة القاعدة الشعبية العريضة، يدفع بشعوب العالم الثالث إلى المطالبة بالخروج سريعاً مما تعانيه من بؤس. ومن ثم يصبح الدافع الأساسي لاستمرار العمل من أجل تنمية مستقلة، هو شعور الناس بأنهم المستفيدون من جهود التنمية. ومن ثم يكون **الوفاء بالحاجات الأساسية** شرطاً ضرورياً لتعبئة الجهود من أجل التنمية المستقلة. والأمر الهام بعد ذلك هو ان اعطاء الأولوية للوفاء بحاجات الجماهير يعني **توجيه التنمية نحو الداخل**، أي عكس الاتجاه السائد الآن. كما أنه سيدفع حتماً بالاقتصاد الوطني نحو التكامل الداخلي ويصفي الازدواجية والجيوب المرتبطة بالخارج Enclaves، مثل المناطق الحرة أو مناطق تركز النشاط التابع للشركات متعدية الجنسية.

---

(١٦) Informations. ويمكن أن نشير في هذا العام الى ما كتبته سيمون فيل، رئيسة البرلمان الأوروبي السابقة، من أن جذر المعجزة اليابانية هو التعليم.

ومن ناحية أخرى يطرح الوفاء بالحاجات الأساسية بتحديده لمن يوجه الانتاج سؤالين هامين: ماذا ينتج المجتمع؟ وكيف ينتجه؟ يمكن القول إن مستويات الدخل في معظم اقطار العالم الثالث ستفرض انتاج سلع متهاودة الثمن بكميات كبيرة، وأنها ستكون سلعاً ضرورية للاستهلاك الواسع: مواد غذائية ملابس . . . الخ. ومن ثم تطرح قضية **التكنولوجيا الملائمة نفسها بالضرورة** بما تتطلبه من بحث علمي وتكنولوجي بدل الاعتماد على استيراد تكنولوجيا. كما أن ملاءمة التكنولوجيا تعني الجمع بين عوامل الانتاج بما يتناسب مع الوفرة النسبية لكل منها، وهكذا تكون الأولوية لتعبئة الموارد المحلية والتصنيع المحلي لمعدات الانتاج. كما أن اطراد وتطور البحث العلمي والتكنولوجي في مستوى انتاج سلع الانتاج هو في ذاته عملية بناء لقاعدة علمية وتكنولوجية محلية لما تقتضيه من نشر المعارف العلمية والمهارات التقنية وتأهيل الأطر.

كذلك لا بد من أن ندرك ان الانسان لا يحيا بالخبز وحده. وبعبارة أخرى ان للجماهير حاجات غير مادية هي تقريباً ما يسمى حقوق الانسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تضمنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان. ومن ثم يأتي مفهوم المشاركة كضرورة للاعتماد على النفس. فمن يريد دور الناس الايجابي في بناء صرح التنمية المستقلة، لا بد أن يتيح للمواطنين الفرصة العملية للمشاركة في صنع القرار على كل المستويات. ومن ثم يؤدي مبدأ الاعتماد على النفس الى سلوك اجتماعي جديد يصبح فيه المواطن قادراً على التصدي لما يواجهه من مشكلات.

وأخيراً لا يعمل الناس في فراغ، وإنما هم دائماً في بيئة طبيعية محددة. ويقتضي الاعتماد على النفس أن يحقق المجتمع الفائدة المثلى من موارده الطبيعية بما يعنيه ذلك من توظيفها في خدمة المجتمع ككل في أجياله المتعاقبة. وهذا ما يفرض بدوره دراسة الانساق البيئية التي يعيش المجتمع داخلها وتقدير طاقة حمل كل نسق منها والعمل على اطالة حياة النافد من الموارد وصيانة المتجدد من التلف. وهذا هو المقصود بتعبير التنمية البيئية الذي ذكرناه فيما سبق.

والاعتماد الجماعي على النفس هو المكمل الطبيعي للاعتماد على النفس على المستوى القطري. فمعظم أقطار العالم الثالث دول صغيرة محدودة الموارد مما يجعل جهد التنمية المستقلة في الاطار القطري شاقاً للغاية. ومن ثم تنشأ ضرورة الاعتماد الجماعي على النفس، وبصفة خاصة على المستوى الاقليمي بين الدول المتجاورة. ويختلف الاعتماد الجماعي على النفس عن التكامل الاقتصادي الذي يتم بين الدول الصناعية اختلافاً جذرياً من حيث الطبيعة والوسائل. فمن حيث الطبيعة، الاعتماد الجماعي على النفس جهد مشترك من أجل تنمية مستقلة يرمي الى انشاء كيانات كبيرة تتمكن من النضال بصلابة ضد اخطبوط الشركات متعدية الجنسية. انه الامتداد الطبيعي للنضال المشترك ضد الاستعمار القديم، ينشأ ويتطور في نضال مستمر ضد السيطرة والاستغلال وما يرتبط بها من أشكال التبعية. أما من حيث الوسائل فإنه يقوم أساساً على المشروعات الانتاجية المشتركة وتوفير البنية الأساسية من

وسائل نقل واتصال وأشكال تسويق وتمويل التي تيسر خلق الروابط العضوية بين جهود التنمية في الأقطار المعنية مما يخلق القاعدة الاقتصادية المتحررة المرتبطة بالصمود ضد تسرب نفوذ الشركات المتعدية الجنسية.

وفي ختام هذا المبحث نقول إن الانسلاخ الكامل عن النظام العالمي مقصد غير علمي. وإذا كان كل من الاتحاد السوفياتي والصين قد عاشا فترة معينة في حالة انسلاخ شبه كامل عن النظام العالمي وحققا أعلى درجة من الاعتماد على النفس فلا يجوز أن ننسى أن لكل من الدولتين أبعاداً قارية بما يعنيه ذلك من امكانات غير متيسرة للدول الصغيرة والمتوسطة. ومن هنا تبرز أهمية الاعتماد الجماعي على النفس. وفي المقابل يجب ألا ننسى لحظة واحدة أن النظام العالمي نظام رأسمالي استغلالي وأن كل تعامل معه يحتوي على قدر من عدم التكافؤ. ومن ثم يظل التدني بحجم التعامل معه ركناً أساسياً في استراتيجية التنمية المستقلة. وليس من المجدي اغلاق الحدود والعيش على حد الكفاف، وانما المجدي هو العمل على بناء القوة الذاتية الطاردة لنفوذ النظام العالمي والمقلصة لحجم التعامل معه. والتنمية المستقلة عملية بناء للقوة الذاتية التي تمكن القطر المحدد أو مجموعة الأقطار المتعاونة على أن تتعامل مع الخارج من موقع أقرب الى التكافؤ وأبعد من التبعية. ومن ثم كانت الدعوة الى **الانسلاخ الانتقائي** لوضع العلاقات الدولية في خدمة التنمية المستقلة بدل أن تكون قيداً عليها.

إن القياس الحقيقي للتبعية هو المساحة الضيقة أو المتسعة التي يستطيع المجتمع فيها ممارسة اختيارات حرة لصورة التنمية ومحتواها ولضمان اطرادها. ولكن يبقى بعد ذلك كله حقيقة لا يجوز طمسها وهي أن استمرار التنمية بعدتحقيق الاستقلال السياسي يكون دائماً محصلة للصراع الاجتماعي داخل كل مجتمع. وهذا ما نفصله في المبحث الثاني.

ثانياً: طريق الاشتراكية

١ ـ أسس منهجية

يعتمد المبحث هنا المنهج الماركسي، ومن ثم لا بد من تذكرة بأهمّ معالم ذلك المنهج كما جاءت في كتابات صاحبه.

ونقطة البدء عند ماركس ان الانسان «حيوان سياسي» أي يعيش دائماً في جماعة ما، يمكن أن نسميها المجتمع. والمجتمع هو جوهرياً مجموع علاقات تربط بين أولئك الأفراد وتكون بنية المجتمع التنظيمية أو ما يسميه ماركس التشكيل الاجتماعي Social Formation وأول مهمة ينهض بها المجتمع هي تجديد نفسه أو التوالد Self reproduction. وأول مقومات تجدد المجتمع عناصر مادية تتمثل في الغذاء والمأوى والكساء. وتوفير تلك العناصر عملية اجتماعية منذ البداية. ومن هنا كان رفض ماركس لمفهوم الفرد كأساس للعلم الاجتماعي كله

وللتحليل الاقتصادي بنوع خاص. فالأساس عنده هو دائماً الانسان العضو في جماعة، أي ما نسميه بالعربية الناس.

ولا يخلق الناس شيئاً من العدم، وإنما يحول الناس في أي مجتمع وفي أي عصر ما ينتزعونه من البيئة الطبيعية ليجعلوه صالحاً لاستهلاكهم أو أداة لانتاجهم، فالإنسان حيوان صانع. ولقد قال ماركس ان الناس في المجتمع يهيئون (يعدون ويشكلون) منتوجات الطبيعة وفقاً لحاجاتهم، ويتمكن الناس من ذلك بفضل ما يتميز به الانسان من قدرة على إعمال الفكر والخيال في اكتساب المعرفة واختزانها من جيل الى جيل، وتصور أساليب تحويل وتشكيل ما يجده في الطبيعة وصنع الأدوات والوسائل التي تزيد من انتاجية العمل الاجتماعي. ويكتب ماركس عن أدوات ووسائل الانتاج انها «أدوات مخ الانسان صنعتها يده، إنها التجسيد المادي لقدرة المعرفة» ثم يضيف «إن النحل قد يبني من الخلايا ما يدهش كثيراً من المعماريين. ولكن ما يميز أسوأ معماري عن أفضل نحلة هو أنه يتخيل المبنى قبل أن يقيمه»[١٧]. وما يسميه ماركس القاعدة المادية للمجتمع في فترة معينة هو حصيلة العلاقة الجدلية بين كل ذلك. وهو يحدد قوى الانتاج بأنها: الناس بما يملكون من معرفة وما يصنعون من وسائل انتاج يتعاملون بها مع الطبيعة.

ولكي يجدد المجتمع نفسه ويوفر انتظام قاعدة حياته المادية، لا بد وأن يقوم بين الناس فيه نسق من العلاقات ينظم تعاونهم في توفير تلك القاعدة ودعم وتطوير قوى الانتاج. فما دام الانتاج عملاً اجتماعياً بالضرورة، فلا بد من أن ينتظم في اطار من العلاقات الاجتماعية التي تمكن المجتمع منه. ويطلق ماركس على هذا النوع من العلاقات الاجتماعية اسم علاقات الانتاج. كما يطلق اسم «نمط الانتاج» على قوى الانتاج وعلاقات الانتاج مجتمعة. وبعكس ما هو شائع لم يدرس ماركس جميع أنماط الانتاج التي عرفتها البشرية. فقد كان اهتمامه كله مركزاً على دراسة نشأة وتطور الرأسمالية الغربية وحملته هذه الدراسة على التعرض لأنماط الانتاج التي عرفتها أوروبا قبل الرأسمالية مباشرة: الاقطاع والرق في اطار الامبراطورية الرومانية. ونضيف أن التعريف الذي يقدمه ماركس لنمط انتاج معين تعريف على درجة عالية من التجربة وبالتالي، فإن صورته المحددة تختلف بالضرورة بدرجات متفاوتة بين قطر وآخر. وقد أشرنا قبلاً الى النص الذي يتبرأ فيه من دعوى أنه صاغ نظرية «تاريخية ـ فلسفية» تحكم حتماً تطور البشرية.

ولكن حياة الناس أكثر تعقيداً بكثير من مجرد توفير القاعدة المادية، فالإنسان لا بد له من نظرة شاملة يمكن أن تسوغ نمط حياته وتساند القيم والعادات التي تحكم سلوكه الاجتماعي وسلوك المجتمع بأسره. ولذلك فإن الدين والفلسفة والأخلاق ضرورة لكل مجتمع

---

(١٧) Karl Marx, *Capital: A Critique of Political Economy*, ed. by Frederick Engels, trans. from the 3rd German edition by Samuel Moore and Edward Aveling, 3vols. (Chicago: Kerr, 1906-1909), vol. 1: *The Process of Capitalist Production*, pp. 185-188, cited in: *Selected Writings in Sociology and Social Philosophy*, p. 102.

بشري وإن تباينت من مجتمع إلى آخر أو من عصر الى عصر. أما التنظيم القانوني فهو فرع من تلك الأمور لا يتمايز عنها إلا في مرحلة متأخرة. ولس من قبيل المصادفة أن تعود نشأة علم الاقتصاد الى ما يزيد قليلاً عن مائتي عام فقط. فالظاهرات التي يدرسها ذلك العلم لم تتميز عن غيرها من الظواهر الاجتماعية وتصبح ظواهر اقتصادية خالصة إلا بظهور الرأسمالية.

وفي ضوء كل ما سبق، تظهر حقيقة ما عناه ماركس عندما ميز بين ما يسمى البنية التحتية Infrastructure، والبنية الفوقية Superstructure للمجتمع. والمقصود بالأولى نمط الانتاج (قوى الانتاج وعلاقات الانتاج)، وبالثانية كل ما يفرزه المجتمع من فكر أو رؤى أو يتبناه كقيم أو عادات. لقد كان ماركس يعارض أولئك الذي يحاولون تفسير الظواهر الاجتماعية ابتداء من مقولات مجردة مثل: الفرد والمجتمع المدني سعياً وراء دلالات مطلقة زعموها كذلك لأنها «طبيعية». وكان من رأي ماركس أن تاريخ الإنسان لا ينفصل عن تاريخ تعامله مع الطبيعة، فهو دائماً يحول في أوضاع الطبيعة ويحول بذلك في أوضاع المجتمع، ومن ثم فلا وجود لفرد مطلق ولا لمجتمع مدني مطلق كأساس لعلم اجتماعي جاد. وقال إن المستقبل لا بد أن يدمج العلم الاجتماعي والعلم الطبيعي في إطار علمي واحد.

إن تركيب المجتمع أكثر تعقيداً، أولاً لأن العلاقة بين نمط الانتاج وبقية العلاقات المجتمعية متداخلة، وخير مثال على ذلك ما ذكرناه للتو من أن علاقات الانتاج (العلاقات الاقتصادية) لم تنفصل عن علاقات مجتمعية أخرى إلا في ظل الرأسمالية الغربية، وكانت قبل ذلك تدخل في اطار علاقات الدم أو الدين أو غيرها. وثانياً لأن التأثير متبادل بين التاريخ الحضاري للمجتمع وتغير أنماط الانتاج. فالشعوب تحتفظ في كثير من الأحوال بإطار ديني عام رغم تغير نمط الانتاج وان ترتب على هذا اجتهادات جديدة في المجال الديني (العلاقة بين نمو الرأسمالية وظهور البروتستانتية في أوروبا الغربية مثلاً). وثالثاً لأن العلاقة بين نمط الانتاج السائد وبين مؤسسات الحكم وقيم المجتمع ونظمه وشرائعه وفلسفته ليست علاقة ميكانيكية، وإنما يتم التأثير عبر تفاعلات معقدة وعنيفة تختلف باختلاف المجتمعات والعصور. ومن هنا كان إبراز ماركس لأهمية الصراع الطبقي الواعي، وأخيراً لأن صاحب النظرية نفسه قال إن العامل الاقتصادي لا يحسم التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وبين نمط الانتاج وحياة المجتمع إلا في النهاية In the Last Resort، لأن المجتمع في النهاية لا بد أن يصون ويطور قاعدته المادية وإلا تدهور وانحل[١٨].

ولا نظن هذا الحديث استطراداً يبعد بنا عن الموضوع. فهذا العرض المنهجي يساعد

---

(١٨) كانت هذه القضايا محل نقاش طويل بعد موت ماركس استمر حتى قيام الثورة في روسيا، انظر:
Marx, *Selected Writings in the Sociology and Social Philosophy*, ch. 2.
كذلك من الأدبيات الحديثة، انظر: Godelier, *L'idéal et le matériel.*

على محاولة الاقتراب الى أدنى ما يمكن من واقع مشكلات العالم الثالث. ونقطة البدء هي النظر في طبيعة التشكيلات الاجتماعية في بلدان العالم الثالث. فالأصل العام أن المجتمع تشكيل اجتماعي يضم عادة أكثر من نمط انتاج واحد وتتحدد طبيعة المجتمع على أساس نمط الانتاج الغالب أو السائد فيه.

٢ ـ التشكيلات الاجتماعية في العالم الثالث

ذكرنا فيما سبق أن تعبير العالم الثالث يشمل كل البلدان التي فرض عليها الاستعمار تاريخياً تنمية معوجة وقاصرة، والتي ما زالت في ربقة التبعية والاستغلال. وتختلف بلدان العالم الثالث فيما وراء ذلك اختلافاً يبدو شديداً إذا توقفنا عند اعتبارات مثل: نسبة المشتغلين بالصناعة الى اجمالي القوة العاملة أو الحالة التعليمية أو الصحية أو متوسط دخل الفرد... مما حمل بعض الكتّاب الغربيين إلى إنكار حقيقة وجود العالم الثالث، أو الحديث عن عالم رابع، أو الزعم بأن التمايز المتزايد يتجه الى الغلبة على القسمات المشتركة وتصنيف بلدان العالم الثالث الى بلدان مصدرة للنفط وبلدان مصنعة حديثاً ودول متوسطة الدخل ودول فقيرة أو أقل نمواً من غيرها. وحقيقة الأمر أن التباين بين أوضاع بلدان العالم الثالث يجد جذوره الأساسية في فترة الخضوع للسيطرة الاستعمارية المباشرة. إن تجربة الاستعمار في كل منها تفاوتت ما بين الاستيطان والحكم المباشر الى مجرد الاحتلال والسيطرة على أجهزة الادارة والانتاج من المواقع الحاكمة. كما أن حكم الاستعمار تفاوت ما بين خمسة قرون (موزمبيق وانغولا)، الى ربع قرن فقط (سوريا ولبنان)، الى الحصار دون الاحتلال (نيبال، اليمن العربية). ومن ناحية ثالثة تفاوتت الضربات التي وجهها الاستعمار لحضارات بلدان العالم الثالث من التصفية شبه الكاملة (السكان الامريكيين الاصليين)، الى طرد اللغة الأصلية من التعامل لتحل محلها لغة أوروبية، الى الازدواجية الحضارية (في الوطن العربي). أما التفاوت الشديد في الموارد الطبيعية فهو محصلة الحدود المصطنعة التي رسمتها الدول الاستعمارية.

هذا عن الاختلاف والتفاوت، ولكن واقع التبعية والاستغلال التاريخي والراهن يمكننا من أن نتلمس عدداً من السمات المشتركة بين بلدان العالم الثالث. وفيما يلي أبرز تلك السمات المشتركة:

أ ـ بلدان العالم الثالث **جزء من النظام الرأسمالي العالمي**، تحكمها في الأغلب فئات رأسمالية وتتبنى حكوماتها ايديولوجية برجوازية الى حد كبير تستهدف تنمية رأسمالية، ولكنها مع ذلك ليست بلداناً رأسمالية بالمعنى الكامل. فأي بلد رأسمالي حقاً يتميز بتكامل اقتصادي داخلي (أو ما يسمى توحيد السوق) وشيوع نمط الانتاج الرأسمالي في المجتمع كله، والقدرة على توفير مقومات تجديد القوة العاملة (الغذاء والصحة بشكل أساسي)، والقدرة على تعبئة الفائض الاقتصادي واعادة استخدامه على نحو يبنى قاعدة انتاجية عمودها الفقري انتاج معدات الانتاج، والتطوير المستمر لانتاجية العمل، وامتصاص فائض اقتصادي من العالم

الثالث وتصدير رأس المال كوسيلة أساسية في هذا المجال. ولا يجوز هنا تشبيه وضع بلدان العالم الثالث التي بنت صناعات كثيرة بحالة الدول الرأسمالية قبل مائة أو مائة وخمسين عاماً. فهذا القول مبني على التسليم بنظرية «مراحل النمو» التي اقترنت باسم الاقتصادي الامريكي و. روستو وهي غير مقبولة لأن التاريخ لا يكرر نفسه. وقد دحضها الكثير بحجج لا مجال لتكرارها هنا[١٩]. ومن ناحية أخرى، ما زالت الطبقة الرأسمالية عاجزة عن السيطرة على الموارد الطبيعية المتيسرة وكذلك على الفائض الاقتصادي كله واعادة استخدامه في تنمية المجتمع كله. بل إن ممارستها التنموية زادت من حجم الفائض الاقتصادي الذي تسحبه الدول الرأسمالية من بلدان العالم الثالث. والقروض والمعونات الخارجية والاستثمار الأجنبي، لم تكن في حقيقة الأمر إلا وسيلة إضافية لزيادة ما تحصل عليه الرأسمالية العالمية من فوائض أثناء انفاق تلك الأموال في شراء معدات وخبرة من الدول المقرضة (بنسب مبادلة لصالحها).

ب ـ ومع عدم اكتمال التحول الرأسمالي في بلدان العالم الثالث تظهر سمة مشتركة بينها وهي **وجود أنماط انتاج غير رأسمالية جنباً الى جنب مع النمط الرأسمالي الغالب**. ومن الطبيعي أن تختلف الصورة المحددة الملموسة لتلك الأنماط تفاوتاً كبيراً من بلد الى آخر. فنمط الانتاج للاستهلاك المباشر أو الانتاج السلعي الصغير يمكن أن تختلف معالمه من حيث قوى الانتاج وعلاقات الانتاج اختلافاً شديداً بحسب الأصول التاريخية والحضارية. ومن ناحية أخرى، تتأثر أنماط الانتاج المتوارثة بواقع وجود قطاع رأسمالي في المجتمع والارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي. ومن الأمثلة على ذلك التحول من الانتاج للاستهلاك المباشر، الى انتاج محصولات تجارية Cash crops، بخاصة تلك التي تصلح للتصدير. وكثيراً ما تشجع الفئات الحاكمة هذا الاتجاه رغبة منها في الحصول على عملات أجنبية لشراء سلع الاستهلاك الغربية، أو معدات انتاج لصناعات تخدم في الأساس متطلبات الفئات الغنية والوسطى. ويلازم ذلك في العادة إهمال انتاج الحاصلات الغذائية لأن الدول الرأسمالية لديها فائض منها تقدمه لبلدان العالم الثالث في شكل معونات غذائية. ولقد ثبت أن اعتماد هذه البلدان على معونات الغذاء من أهم أسباب التقصير الشديد في تطوير الزراعة وبالتالي، زيادة الفجوة الغذائية.

ج ـ والسمة الثالثة المشتركة بين معظم بلدان العالم الثالث هي أن **ضعف الرأسمالية المحلية وقصورها عن تحقيق تنمية شاملة يجعلها عاجزة عن الانفراد بالسلطة دون قمع مباشر للجماهير**. وتجدر الاشارة هنا إلى أن التجاء البرجوازية الحاكمة الى الجيش ليحكم البلاد، يستند في الأصل الى ما تتميز به المؤسسة العسكرية من تنظيم وانضباط وهو ما لا تملكه الأحزاب السياسية التي تعبر عن مصالح الطبقات الحاكمة. إن كثرة اعتماد رأسمالية العالم الثالث على الجيوش تضفي على المؤسسة العسكرية طابع الطائفة المتميزة. كما تعمل هذه

---

(١٩) انظر عرض هذا التدليل في: عبد الله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد**.

المؤسسة على الافراط في شراء الأسلحة وما يتصل بكل ذلك من استهلاك جزء هام من الفائض الاقتصادي في استخدامات غير انتاجية.

د ـ والسمة الرابعة تظهر في **طبيعة الفئات الرأسمالية في بلدان العالم الثالث**. فهي من حيث النشأة تختلف جوهرياً عن الرأسمالية الغربية. فهذه الأخيرة بدأ نموها منذ القرن الخامس عشر، واشتد عودها وسيطر عليها القطاع التجاري بفضل «الاكتشافات الجغرافية» أي بداية استعمار الدول الغربية للعالم الجديد. والأمر الهام هنا هو اختلاف الدور التاريخي للرأسمالية في اوروبا الغربية عنه في دول العالم الثالث. فذلك النشاط التجاري كان مواكباً لعملية النهب الاستعماري وانتقل مركز ثقل النشاط التجاري من جلب سلع الشرق الفاخرة الى تصدير ما يلزم الجيوش والمستوطنين في المستعمرات. وهذا النشاط التصديري هو الذي حمل التجار الى تحويل التكاثر المالي المترتب على أرباحهم الى تراكم عيني بانشاء المصانع اليدوية القائمة على التقسيم الفني للعمل. والواقع أن تقسيم العمل كان الثورة التكنولوجية الأولى التي سبقت ومهدت لاكتشاف «البخار» الذي يذكر عادة على أنه بداية الثورة الصناعية التي كثيراً ما يعدها البعض أصل نشأة الرأسمالية. وكان من أهم مزايا تقسيم العمل سهولة تدريب العامل لأنه يقوم بعملية جزئية بسيطة، وبالتالي، شجعت الرأسمالية التجارية الفلاحين المرتبطين بالأرض الاقطاعية على الفرار الى المدن وطالب كتابها بتحرير العمل من القهر الاقطاعي. واحتضنت البرجوازية التجارية لا سيما بعد بدء التصنيع في المصانع اليدوية الفلاسفة والمفكرين الذين صاغوا في القرن الثاني عشر الاطار الايديولوجي الأمثل لنمو الرأسمالية. أما في بلدان العالم الثالث فيتجه النشاط التجاري أساساً الى الاستيراد. ونجد شرائح من الطبقة الرأسمالية تكون ثروتها من العمل كوكلاء للشركات الرأسمالية الغربية[٢٠]، ومن ثم يكون موقف تلك الشرائح معادياً للتصنيع المحلي الواسع. وحين تحاول الرأسمالية المحلية بناء صناعات، لا تفكر الا في استيراد التقنيات والمعدات والآلات والخبرة من البلدان الرأسمالية وتعطل بذلك قدرات البحث العلمي والتكنولوجي المحلية وتزيد من ارتباط بلدان العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي وتبعيته له. وبالمقارنة نجد أن الاختراعات التي توالت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والتي تكون ما يسمى الثورة الصناعية، توصل اليها الباحثون بفضل المساندة والتمويل الذي كانوا يحصلون عليه من أصحاب المصانع اليدوية حتى تم اكتساب تكنولوجيا أو طاقة مشتقة (البخار الذي يتجمع بحرق الخشب والفحم) بعد أن كانت الصناعة تعتمد على الطاقات الطبيعية بحالتها. ثم توالت الاختراعات المبنية على استخدام تلك الطاقات المصنعة ابتداء من أنوال الغزل الى قطاعات السكك الحديد.

وأخيراً كانت الرأسمالية الغربية طبقة مدخرة حريصة على زيادة التراكم الرأسمالي العيني

---

(٢٠) وهذا هو الأصل التاريخي لتعبير البرجوازية الكمبرادورية الذي استخدمه الحزب الشيوعي الصيني، فكلمة Comprador كانت تعني في الأصل المواطن الذي يعمل في خدمة أوروبي يقيم في الشرق الأقصى. ثم أصبحت تطلق على المديرين المحليين للشركات الأوروبية في الصين. وهي أصلاً كلمة برتغالية.

أي وسائل الانتاج، وكان الادخار قيمة اجتماعية عالية تعتز بها الأسر الثرية. ولم تعرف أوروبا الغربية مجتمع الاستهلاك الواسع إلا في الستينات من القرن الحالي. أما رأسمالية العالم الثالث فإنها شرهة الاستهلاك مبددة للموارد. وقد لخص بريبش في دراسته الضافية «رأسمالية التخوم»[٢١] في عبارات وجيزة بعضاً من هذه المعاني حين قال:

(١) كانت رأسمالية القلب مبدعة ومجددة في حين أن رأسمالية التخوم محاكية.

(٢) كانت رأسمالية القلب طبقة مدخرة في حين أن رأسمالية التخوم طبقة مستهلكة.

ويمكن أن نضيف:

(٣) بنت رأسمالية القلب قوتها الاقتصادية ثم اعتمدت عليها في الاستيلاء على سلطة الدولة، أما في التخوم فإن الرأسمالية تستولي على سلطة الدولة أولاً، ثم تستخدمها في بناء قوتها الاقتصادية.

(٤) كانت رأسمالية القلب حاملة فكر وحضارة وعلم وثقافة، أما رأسمالية التخوم فتقنع بمحاولة نقل المدنية (أي مظاهر الحياة المادية) وتظل عقيماً لا تلد فكراً أصيلاً، منحطة لا تحمل أي مشروع حضاري.

هـ ـ ولما كانت البروليتاريا هي الوجه الآخر لوجود البرجوازية يمكن أن نستنتج من ضعف الرأسمالية في العالم الثالث **الضعف النسبي للطبقة العاملة وبالذات عمال الصناعة**، فنمط الانتاج الرأسمالي يقوم على استقطاب المجتمع بين طبقتين رئيسيتين: البرجوازية والبروليتاريا. ولا يغير وجود بعض الصناعات الأجنبية في بلدان من العالم الثالث من محدودية اعداد البروليتاريا الصناعية. ومن يراجع مثلاً احصائيات توزيع القوى العاملة بين الزراعة والصناعة والخدمات التي ينشرها البنك الدولي يرى بوضوح التناقض الملموس في السنوات العشرين (١٩٦٠ ـ ١٩٨٠) في عدد المشتغلين بالزراعة انعكس أساساً في تضخم سريع لنسبة المشتغلين بالخدمات. أما نسبة المشتغلين بالصناعة فهي في أحسن الأحوال أقل من ٣٠ بالمائة وفي معظمها بين ١٥ ـ ٢٠ بالمائة، وفي أسوئها أقل من ٥ بالمائة[٢٢]. هذا مع ملاحظة أن الطابع العام للصناعة في العالم الثالث هو كثافة العمالة، في حين يعكس تناقص عدد المشتغلين بالصناعة في الدول الرأسمالية التقدم التكنولوجي الذي يزيد باستمرار من كثافة رأس المال. ومع ذلك فإن نسبة المشتغلين بالصناعة في هذه الأخيرة تتراوح بين ٢٩ بالمائة (كندا) و٤٦ بالمائة (سويسرا).

ومن ناحية أخرى، تعاني الطبقة العاملة في بلدان العالم الثالث من ضعف الحركة

---

(٢١) Raul Prebisch, «The Latin American Periphery in the Global System of Capitalism,» *CEPAL Review*, no. 13 (April 1981).

(٢٢) World Bank, *World Development Report, 1984* (Washington, D.C.: Oxford University Press for the Bank, 1984), table 21, pp. 258-259.

النقابية. كما أنه يندر ان تفرز حزباً سياسياً قوياً وجماهيرياً يتبنى فكر الطبقة العاملة ويطور كفاحها النقابي ويحول وزنها العددي الى قوة سياسية مؤثرة في بقية الجماهير المسحوقة في قاع المجتمع[٢٣].

و ـ وبين البروليتاريا والبرجوازية الكبيرة، وكنتيجة لعدم اكتمال التنمية الرأسمالية، تقع شرائح اجتماعية متعددة تسمى عادة الطبقات الوسطى. وربما كان من الأدق أن نسميها الفئات الوسطى. وتشمل تلك الفئات خليطاً من الشرائح الاجتماعية يقربها بصفة عامة من البرجوازية فكراً إن لم يكن مصلحة، ولكن قدرات البرجوازية على التنمية لا تفسح لها المجال واسعاً لتدخل في صفوفها وتصبح جزءاً منها. ونذكر من تلك الفئات أولاً أصحاب المصانع الصغيرة التي تستخدم عادة وسائل انتاج قديمة، وعدداً محدوداً من العمال الاجراء ليسوا عادة على مستوى عال من التأهيل الفني. وتعاني هذه الفئة من تقلص السوق تحت ضغط منتوجات الصناعة الحديثة، كما أن انتاجها لا يربطها على نحو مباشر بالأسواق الرأسمالية. ثم نذكر ثانياً فئة صغار المزارعين الذين لا يعملون بأيديهم ويعتمدون على عمل مأجور في مساحات محدودة. وعلى الطرف الآخر نجد المهنيين (في جهاز الدولة أو خارجه)، ويمارس بعضهم الملكية الفردية (حساب في البنك، سكن.. الخ)، وبين الطرفين نجد صغار التجار. وباستثناء صغار المزارعين، نرى الفئات الوسطى قوية في المدن أساساً، ومن أفرادها يتكون القطاع الوسيط والعالي في جهاز الدولة، كما أن التعليم صفة غالبة عليها ومنها يخرج عادة الصحفيون ومعظم أساتذة الجامعات وكذلك الأدباء والفنانون في غالبيتهم.

وما يعنينا في الفئات الوسطى في معظم بلدان العالم الثالث هو اتجاه عدد أفرادها للتزايد أساساً مع اتساع قاعدة التعليم وامكانات الكسب المشروع وشبه المشروع وغير المشروع. ومع ذلك فمعدلات الحراك الاجتماعي تسد الطريق أمام معظم أفرادها الذين يتمنون أن يصبحوا رأسماليين بمعنى الكلمة. وتعاني هذه الفئات من امتصاص الرأسمالية العالمية لجزء هام من الفائض الاقتصادي المحلي. كما أن حدود محاكاتها للغرب لا يصل عادة الى التغريب الكامل مما يترك في فكرها وسلوكها آثاراً واضحة للحضارة القومية ولو في بعض جوانبها الأساسية مثل التمسك بالدين. وأخيراً تُحسّ تلك الفئات بأن المجتمع والدولة مدينان لها بالكثير من حيث الوجود والتسيير اليومي، ومع ذلك فتأثيرها المباشر على السلطة محدود لا يقاس بحال مع تأثير الرأسمالية الكبيرة. ولكل الأسباب السابقة تكون تلك الفئات معترِكاً أساسياً لأنواع مختلفة ومتنافرة من الايديولوجيا والاتجاهات السياسية. ونظراً لعدم تجانسها فهي لا تملك أي مشروع مجتمعي محدد المعالم. ونعتقد أن التعامل الصحيح مع المكونات المختلفة للفئات الوسطى يعد في عدد كبير من بلدان العالم الثالث من أعقد الأمور وأهمها في الوقت ذاته. وأن اسقاطها من الحسابات السياسية خطأ فادح لأن كسبها أو كسب

---

(٢٣) ومن المفيد أن نذكر هنا بعبارة ماركس المعروفة: «تكون البروليتاريا ثورية أو لا تكون بروليتاريا» وهي في النص الفرنسي: «Le prolétariat est révolutionnaire ou n'est pas.»

أجزاء منها يمكن أن يفلت من البطش السلطوي. وامكانات سحبها من تحت قيادة البرجوازية الكبيرة تقتضي جهداً خارقاً في مستوى التحليل العلمي والممارسة السياسية اليومية.

ز ـ وهذا ما يصل بنا الى سمة أخرى من سمات مجتمعات العالم الثالث يسميها أهل الغرب «**عدم الاستقرار**»، وهي كثرة التقلبات العنيفة ومظاهر المعارضة المسلحة والتأرجح المستمر في الحكم بين دكتاتورية دموية وديمقراطية برلمانية هشة. وتعكس تلك الظواهر أمرين: الأول الحراك الاجتماعي والسياسي والفكري المرتبط أساساً بتعاظم نفوذ الرأسمالية العالمية وتنوع أساليبه، والثاني سعي الناس المغلوبين على أمرهم لتغيير أوضاع تلك المجتمعات وما يتخذه من أشكال متنوعة من الانتفاضات التلقائية الى تحركات في اطار غير عقلاني ورجعي المحتوى وإن اتخذ طابعاً شعبوياً Populist من حيث الخطاب السياسي على الأقل، إلى حركات انفصالية، الى حركات راديكالية تحاول التغيير بأسلوب حرب الانصار Guerrilla warfare، الى حركات واعية منظمة... الخ. وبعبارة وجيزة تعيش مجتمعات العالم الثالث آلام أزمة مستحكمة.

ح ـ وأخيراً، وليس ذلك أقل الأمور أهمية، تشترك معظم دول العالم الثالث في أنها **لا تنتمي تاريخياً للحضارة الأوروبية**. وهذا واضح تماماً في بلدان آسيا وافريقيا السوداء والوطن العربي. وهو أقل وضوحاً في أمريكا اللاتينية نظراً لتشبث النخب الحاكمة بأصولها الأوروبية وتهميشها لغير الأوروبيين. وتكمن أهمية هذه السمة في حقيقة أن الرأسمالية ليست مجرد نظام اقتصادي، بل هي التجسيد الحي للحضارة الغربية المعاصرة التي نمت وتطورت في أوروبا الغربية. ومن ثم فإن بلدان العالم الثالث التي تريد محاكاة الرأسمالية تواجه معضلة خطيرة من حيث أن اتجاهها هذا يصطدم بالموروث من حضاراتها ويثير أشكالاً متعددة من المقاومة السلبية أو الرفض الصريح.

٣ ـ التنمية المستقلة مشروع حضاري

لقد أوضحنا في المبحث السابق أن التنمية المستقلة هي جوهرياً معركة استكمال التحرر الوطني فيما وراء الاستقلال السياسي الرسمي. وقلنا إن التحرر يعني فصم روابط التبعية والاستغلال التي تنسجها وتوثق عراها الرأسمالية العالمية. ولذلك، فإن دعائم التنمية تقام في مواجهة دائمة مع سيطرة الرأسمالية العالمية واستغلالها وليس بالتعاون معها. ومن أجل أن تكون التنمية المستقلة بالفعل تلك المعركة لا بد من تبديد بعض الأوهام المستقرة.

أ ـ ونبدأ بأن نذكّر بما كتبناه في مواضع أخرى[٢٤] وكتبه عدد كبير آخر من المفكرين عن **تكرار العملية التاريخية لبناء الرأسمالية في أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلندا واليابان**. ودون اطالة في هذا الاستدلال نوجه النظر الى حقيقة أساسية وهي أن بناء

(٢٤) عبد الله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد**، الفقرة أ: «حتمية الحل الاشتراكي،» ص ١٩٢.

الرأسمالية الغربية لا يمكن تصوره دون ظاهرة الاستعمار. وربما كان من المفيد أن نقتبس هنا نصاً يحسم تلك الحقيقة. يقول ماركس في «البيان الشيوعي» (١٨٤٨): «لقد فتح اكتشاف امريكا والدوران حول رأس الرجاء أرضاً جديدة للبرجوازية الصاعدة. وأعطت أسواق الهند الشرقية والصين واستيطان امريكا والتجارة مع المستعمرات... دفعة لم تعرفها البشرية من قبل...» وبعد عرض دور البرجوازية التجارية في نشأة المصانع اليدوية ثم الصناعة الآلية تحت ضغط الطلب المتعاظم دائماً بسبب التوسع الاستعماري يضيف ماركس: «لقد أسست الصناعة الحديثة السوق العالمية التي مهد الطريق اليها اكتشاف امريكا. وولدت تلك السوق تطوراً ضخماً في التجارة والملاحة والنقل البري. وانعكس ذلك التطور بدوره في شكل توسع في الصناعة». كانت أسواق المستعمرات ومنتوجاتها ضرورة لتطور الرأسمالية الغربية في بلادها. ذلك التطور الذي أدى الى الثورة الصناعية وما تلاها من ثورة في النقل البري والبحري. ولكن الصناعة الآلية تعمل تحت تأثير هدف تعظيم الربح على زيادة الانتاج الصناعي باطراد. فتزداد بالتالي حاجتها الى المواد الأولية بثمن بخس. وبالفعل تم التوسع الصناعي معتمداً على مواد أولية مجلوبة من المستعمرات.

الاستعمار إذاً كان العمود الفقري لنشأة وتطور الرأسمالية، وما زال في أشكاله الحديثة ضرورياً لبقائها. ويزعم البعض أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن لها امبراطورية استعمارية واسعة، وينسون أن أرضها هي أكبر مستعمرة استيطانية في تاريخ الرأسمالية العالمية. أما اليابان فلا بد من التذكير باحتلالها لكوريا (عام ١٩٠٥) ولمنشوريا ثم غزوها الصين (عام ١٩٣٧) ومحاولتها الدخول في اعادة تقسيم العالم بين الدول الاستعمارية بالتحالف مع المانيا والاستيلاء على مستعمرات انكلترا وفرنسا وهولندا في الشرق الأقصى.

الخلاصة أنه لا تنمية رأسمالية مستقلة دون قدرة على غزو استعماري لأقطار أخرى. وهو الأمر المستحيل لبلدان العالم الثالث اليوم.

ب ـ ومن ناحية أخرى، لا يجوز اختزال الرأسمالية الى مجرد علاقات انتاج هي الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج **بحيث نتصور مثلاً أن حلول الدولة محل الرأسماليين في ملكية تلك الوسائل هو في ذاته حل لاشكالية التنمية المستقلة**. لقد أخطأنا كثيراً في هذا المقام بحيث استقر في ذهن الكثيرين أن الاشتراكية هي التأميم والتخطيط المركزي. ولم يكن الخلاف يثور الا حول الطبيعة الطبقية للدولة. وسنعود الى هذه القضية بشيء من التفصيل بعد قليل. وما نريد ابرازه هنا هو دينامية الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج. فالمحرك الأول والأخير للمشروع الرأسمالي هو تعظيم الربح. وهذا ما دفع الرأسماليين نحو التمركز الصناعي سعياً لتحقيق وفورات الحجم، والى التركز في مناطق معينة تحقيقاً للوفورات الخارجية، ثم تطوير الزراعة على نمط الصناعة الكبيرة، ومن ثم حسبان زيادة سكان المدن وتناقص أهل الريف عموماً والمشتغلين بالزراعة بصفة خاصة ظواهر ضرورية للتنمية[٢٥]. وقد قلنا للتو ان تطور هذا

(٢٥) I.S. Abdallah, «Dépaysanisation ou développement rural intégré? un choix lourd de conséquence,» *IFDA dossier*, no.5 (mai-juin 1978).

النموذج كان رهناً بسيطرة الرأسمالية الغربية على معظم موارد العالم الطبيعية ومجمل أسواقه. ومن ثم فإن الصناعات المماثلة التي تقام في بلدان العالم الثالث لا بد أن يصطدم نموها بعقبتين رئيسيتين: الأولى، هي مشكلة الغذاء وغيره مما يسمى السلع الأجرية التي يعجز اقتصاد البلد عن توفيرها بحيث يتحقق باستمرار تجديد قوة العمل، والثانية هي ضيق السوق المحلية وضعف القدرة على اقتحام السوق العالمية. وليس ذلك ادعاء نظرياً. فقد بدأت سياسات التصنيع النشيطة في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية منذ منتصف الثلاثينات، وفتحت بلدان نامية كثيرة أوطانها للشركات متعدية الجنسيات لتزرع فيها فروعاً صناعية، ووجهت بلدان أخرى كل جهدها التنموي للصناعة مهملة الزراعة والنقل والمواصلات. فماذا كانت النتيجة؟ ما زالت صادرات العالم الثالث في حدود ١٠ بالمائة من الصادرات العالمية في المنتوجات المصنعة، في حين أن وارداتها من تلك المنتوجات تتجاوز ٢٥ بالمائة من اجمالي الصادرات العالمية من تلك المنتوجات. أما «قصص النجاح» فيما أطلقوا عليه اسم الدول المصنعة حديثاً NICS فقد كشفت الأزمة العالمية الحالية كم هو هش ذلك التصنيع. لقد حاولت دول امريكا اللاتينية زيادة صادراتها بكل الوسائل ولكن صادراتها الصناعية اصطدمت بحواجز الحماية في أسواق الدول الرأسمالية. وحتى في كوريا وتايوان بدت واضحة حدود نجاح سياسة الاعتماد على الصادرات الصناعية في اطراد التنمية. وكل ذلك وعدد الدول المصنعة حديثاً أقل من أصابع اليدين. فهل من المتصور أن تترك الرأسمالية العالمية لعشرات من بلدان العالم الثالث فرصة أفضل؟ وبعبارة أكثر دقة: هل يتصور أن تغزو رأسمالية التخوم أسواق رأسمالية القلب لتسحب منها فائضاً اقتصادياً؟ بالقطع كل ذلك غير وارد. ومؤدى التحليل السابق ضرورة أن تتوجه حركة التصنيع الى السوق المحلية وأن تكون أداة لتوسيع تلك السوق. وهذا وارد بلا شك إذا استهدف التصنيع الوفاء بالحاجات الأساسية. ولكن ما يترتب عليه من حيث التقنيات الملائمة وحجم الوحدات الصناعية وأسلوب توطينها في مختلف أرجاء اقليم الدولة أمر معقد وجدي يقتضي اعمال الفكر في التعامل مع الواقع واذكاء روح الابداع.

كذلك تثير الزراعة مشكلة بالغة الأهمية. فأول مهمة للمجتمع هي تجديد نفسه أي التوالد وتوفير الغذاء اللازم لقوة العمل. وقد حلت الدول الرأسمالية مشكلة الغذاء تاريخياً بالاعتماد على التوسع الزراعي في المستعمرات الى جانب تطور بطيء في تلك الدول الرأسمالية ذات الموارد الزراعية الواسعة مثل فرنسا. ولقد اتجهت تلك الدول الى تطوير الزراعة على أساس صناعي. أما بلدان العالم الثالث، فإن معظمها يبدأ محاولات التنمية في اطار مشوه (نتيجة توجيه الاستعمار الفلاحين نحو زراعة المحصولات التجارية بدل الغذائية) يجعلها منذ البداية في وضع كفاف أو حالة عجز غذائي. وبالتالي، فإن زيادة الانتاج الزراعي يجب أن تكون في رأس مهام التنمية المستقلة وبالذات انتاج المواد الغذائية الضرورية. ويتعذر زيادة الانتاج الزراعي على نحو مطرد دون سياسة تنمية ريفية شاملة ترتفع بمستوى معيشة الفلاح، وتوفر له خدمات الصحة والتعليم والسكن. وفوق كل ذلك مشاركة الفلاحين في رسم

سياسات التنمية على أساس من الاعتماد على النفس. وهناك محاولات هامة للغاية يجب أن تكون محل دراسة مستوفية جرت في الصين وفيتنام والهند ونيكاراغوا[٢٦].

ج - ومن ناحية ثالثة، لا بد من تبديد الوهم السائد حول العلاقة بين الرأسمالية والتقدم العلمي والتكنولوجي. ولا مراء في أن محصلة منجزات العلم والتكنولوجيا في اطار الرأسمالية الغربية قد تسارعت وأثرت المعرفة البشرية ثراء كبيراً. ولكن من المفيد دحض الادعاء بأنه يتعذر أو بالأدنى يتعثر تقدم العلوم والتقنيات في غير المجتمع الرأسمالي. ونقول ابتداء إن تقدم المعرفة البشرية محصلة تراكمية لتاريخ الانسان الطويل. واختراع النار لم يكن في زمانه أقل ثورية وخطراً من اختراع الآلة البخارية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. كذلك لم يكن اختراع العجلة في حينه أهون شأناً من اختراع الطيارة في القرن العشرين. وقد تلقت أوروبا علوماً دقيقة وضعها العرب مثل الجبر والبصريات. وأعادت اكتشاف ما عرفه المصريون قبل أربعة آلاف عام من التقويم الشمسي، أو ما كان موضع الدراسة التطبيقية في الاسكندرية في القرن الثامن الميلادي عن كروية الأرض. ومن ناحية ثانية، ليس ثمة ما يبرز دوراً خاصاً للبرجوازية في ثورة المنهج وتقدم الفيزياء والفلك على أيدي بيكون وديكارت ونيوتن وكوبرنيك. وعلى أي حال قامت الثورة الثقافية التي تمثلت في طرح المقولات اليقينية المطلقة التي كان يروج لها المفكرون من رجال الكنيسة الكاثوليكية استناداً الى فلسفة أفلاطون، وبناء الفكر على الملاحظة والتجربة والاستدلال العقلي بدأ من الشك وأفسحت المجال لتقدم العلوم الطبيعية قبل أن تنفرد البرجوازية بالسيطرة على المجتمع. هذا عن الجانب التاريخي. ولا نريد أن نخوض هنا في الجانب الفلسفي لخروجه عن خصوصية هذا البحث. ونكتفي بالاشارة الى علاقة الميتافيزيقيا بالمعتقدات الدينية لنرى صعوبة أن تكون الفلسفة الغربية عالمية تفرض نفسها على كل الشعوب في الوقت الذي تعرضت فيه أسسها لنقد شديد في الغرب. وفي مجال العلوم لا بد أن نميز بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية. فموضوع الدراسة في المجموعة الأولى كان المجتمع الرأسمالي الغربي في صورة مثالية مجردة أو في جوانب تطبيقية. ومن ثم كانت «قوانين الاقتصاد» ومقولات «علم الاجتماع» ونظريات «علم السياسة» مستمدة جميعاً من أوضاع المجتمع الرأسمالي، ولا يمكن بالتالي أن نفترض لها دقة وثبات قوانين العلوم الطبيعية بغض النظر عن تنوع المجتمعات عبر الزمان والمكان. ان الفرض الضمني الذي تدرس عليه العلوم الاجتماعية في الغرب، هو أن أوضاع وقيم ومعايير المجتمع الرأسمالي هي الأوضاع العادية والطبيعية لكل مجتمع بشري، وأن صور المجتمعات المتخلفة حضارياً هي بمثابة محاولات لم تكتمل على طريق نجحت في الوصول الى غايته الرأسمالية الغربية (التمركز الأوروبي حول

---

(٢٦) انظر في تجربة التنمية الريفية في الصين بين المراجع غير المشحونة بانحياز الايديولوجي:

Sartaj Aziz, *Rural Development: Learning from China* (London; New Delhi: Mac Millan, 1978), and W.F. Wertheim and M. Stiefel, *Production, Equality and Participation in Rural China* (Geneva: UNRISD, 1982).

الذات Eurocentrism). **ولا يمكن أن نتصور التنمية المستقلة إلا إذا تحررت عقولنا من كل تلك المعتقدات**. وعلى العكس ستكون الدراسات المتحررة التي نجريها على مجتمعاتنا اثراء للفكر البشري ومساهمة في تعبيد الطريق نحو علم اجتماعي موحد وعالمي.

فإذا انتقلنا الى العلوم الطبيعية والرياضية لا بد من وقفة عند العوامل التي تحكم اتجاهات تقدمها. لقد ولى زمان العلامة الفرد. فحجم المعرفة المتراكم ووفرة ما ينشر في فروع كل تخصص علمي وتداخل تلك التخصصات وتكلفة المعدات تكاتفت لتجعل البحث العلمي غير متصوَّر دون حشد فرق عمل متكاملة وتزويدها بمعدات بحث متنوعة باهظة الثمن، ومن ثم أصبح البحث العلمي صناعة، والانتاج العلمي انتاجاً اجتماعياً يستند الى التقسيم الفني للعمل، وحل العامل الذهني المتخصص الذي يساهم بعمل محدد من منتج العملية البحثية محل العالم العلامة. كذلك أصبح البحث العلمي الجاد في حاجة الى رؤوس أموال ضخمة. ومصدر تلك الأموال هو الشركات متعدية الجنسيات أو الدولة التي تحمي أولاً وقبل كل شيء مصالح الرأسمالية. ونحن نعلم أن المحرك الأساسي في نشاط أي شركة هو تعظيم الربح. أما الدولة فإنها تنفق على البحث العلمي والتكنولوجي اما لتحمل دافع الضرائب ما لا تريد أي شركة أن تحمله، واما للأغراض الحربية. ونستخلص من هذا أن ما يحكم التقدم العلمي والتكنولوجي في الغرب امران: تعظيم الربح وتعظيم قوة التدمير الحربية. وأقل ما يقال في هذا أن أياً منهما لا يضمن الرشد في تخصيص الموارد المالية والعلمية بين مختلف حقول البحث. ولقد استخدمت الرأسمالية الغربية في الأربعين سنة الأخيرة العقول المهاجرة من العالم الثالث فيما اشتهر باسم نزيف الادمغة Brain drain. ولا مراء في أن نزيف الأدمغة يرجع أساساً الى عجز الفئات الحاكمة في بلدان العالم الثالث عن توظيف وتطوير طاقات البحث العلمي والتكنولوجي المحلية واعتمادها الكامل على الخبرة الأجنبية. ولو انفق العرب ١٠ بالمائة فقط مما دفعوه في السنوات العشر الأخيرة للخبراء الأجانب ومقابل المعرفة التقنية Know how . . . الخ، لأمكن بناء قاعدة علمية وتكنولوجية عربية يعتد بها. وإذا كانت المعرفة في العلوم الأساسية مشاعاً الى حد كبير، فإن أولويات البحث فيها كثيراً ما تكون محكومة بالرغبة في تطوير تكنولوجيات معينة. ومن ثم لا يمكن تحرر العالم الثالث من التبعية التكنولوجية تحرراً حقيقياً دون الاهتمام بالعلوم الأساسية. أما التكنولوجيا بمعناها الصحيح فهي الاستفادة بالمعرفة العلمية لإبداع وتطوير تقنيات محددة لانتاج سلع وخدمات معينة، ومن ثم فهي لا تنقل، وما يسمونه نقل التكنولوجيا هو في حقيقته شراء تقنيات، وكل تقنية تنشأ في مجتمع معين لحل مشكلة تواجهه وبالاعتماد أساساً على موارده. ومن ثم فإذا كانت قوانين العلوم الطبيعية عامة، فإن التقنيات لها نسق مجتمعي معين، وما من دليل يقطع بصلاحيتها لكل المجتمعات.

د ـ وأخيراً، لا بد أن ندرك أن الرأسمالية الغربية لها جانبها الحضاري الذي لا يمكن فصمه عن نمط الانتاج. وقد أوضحنا من قبل أن نمط الانتاج الرأسمالي تطور تاريخياً في اطار أوروبي، وان تطوره قد شكل الحضارة الغربية كما نراها مهيمنة على العالم. ولهذا يكون من

الوهم تصور أن بوسع بلدان العالم الثالث أن تتعامل مع الرأسمالية تعاملاً انتقائياً تأخذ بجزء وتترك أجزاء. فكل خطوة يخطوها أي مجتمع على طريق الرأسمالية هي نفي لجانب من حضارته. ومن ثم قلنا ان التنمية المستقلة تعني التحرر الاقتصادي والاجتماعي والحضاري. ونعرض فيما يلي لبعض من جوانب الحضارة الرأسمالية الغربية التي تتسرب الى مجتمعاتنا بخطى أسرع بكثير من النمو المادي لنمط الانتاج الرأسمالي. لقد قامت تلك الحضارة على أساس من الفردية المطلقة، وساعد تطورها على إذكاء معاني الفردية الى أبعد الحدود. لقد ألهت الرأسمالية الفرد في الغرب في السعي لتملك الأشياء (الآلات والأجهزة حيث يعمل، والسيارة والتلفزيون والفيديو. . . في وقت فراغه). وكانت ثمرة ذلك هي الشعور بالوحدة بين الملايين. وقد كتب كثير من المفكرين عن الأزمة العميقة للأسس الفردية الرأسمالية. وظهرت في أمريكا وأوروبا حركات تنكر الأسس التي قامت عليها حضارة الغرب وترفض منطق التمادي في الاستهلاك المادي. ويطلق الامريكيون على تلك الحركات اسم الحضارة المضادة Counter-cultures لأنها تتجاوز في نقدها وممارساتها علاقات الانتاج ـ التي تركزت داخلها صراعات الرأسمالية والاشتراكية في أوروبا ـ الى الأسس الفكرية للحضارة الغربية كلها. وليس هنا مجال التقويم التفصيلي للرأسمالية الغربية كحضارة. ولكن من الضروري التصدي بحزم لمنطق الاستهلاك الغربي الذي يستهوي الشعوب في العالم الثالث، ويستنفد قدراً ضخماً من الفائض الاقتصادي في شراء منتوجات الغرب الاستهلاكية. فهذا الاستنفاد لا مسوغ له. إن نجاح الرأسمالية العالمية في فرض أنماط الاستهلاك والسلوك الخاصة بها على الناس في العالم الثالث «يستعمر» العقول والأذواق. يجب أن يكون لدينا من الشجاعة، أن نعلن ونوضح أنه من المستحيل تعميم مستوى الاستهلاك المادي للمواطن الأمريكي على البشرية كلها، لأن ذلك الاستهلاك المنطوي على قدر كبير من التبديد يهدد موارد الأرض كلها بالنضوب أو التلوث أو كليهما. انه لا مجال لتنمية مستقلة إلا إذا تخلص الناس من الإعجاب بأسلوب الحياة الامريكية American way of life، ووضعت كل أمة لنفسها مشروعاً حضارياً يجدد شباب حضارتها، ويوفر لكل أفرادها الحد المعقول من الاستهلاك المادي، ويفسح أوسع مجال لاشباع حاجات الانسان غير المادية.

وتقوي الرأسمالية الفردية من اتجاه تأكيد الرغبة في الاستئثار والتملك، وتجعل من الثراء القيمة العليا في المجتمع وتصبح قضية كل انسان أن يرتفع ثمنه في السوق. ويختفي في الوقت ذاته دور الناس كعنصر الانتاج الفاعل الوحيد وراء المعدات المعقدة «والآلات المفكرة» وسلع الاستهلاك المتنوعة، حتى تختلط الأمور ويحسب الناس أن التنمية ليست علاقات بين الناس، وإنما هي آلات ومعدات وسلع[٢٧].

---

(٢٧) وفضح ماركس هذه السمة الاصيلة في فكر الرأسمالية واسماها «تقيمية السلع». انظر:

Karl Marx, *Le Capital: critique de l'économie politique* (Paris: éd. Sociales, 1963), vol.1: *Le développement de la production capitaliste.*

وقد دفع الصراع المحموم من أجل الكسب الفردي الى أن يكون العنف مكوناً أساسياً في تطور الرأسمالية. و«افلام الغرب» الامريكية تصوّر بدرجة كبيرة من الصدق دور البندقية والمسدس في تقدم الحضارة في الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت دول اوروبا الغربية تصدر العناصر العنيفة الى المستعمرات حيث ممارسة العنف ضد أهل البلاد الأصليين أمر مباح. كما ان تاريخ تطور الرأسمالية الغربية كان سلسلة لا تنقطع من الحروب بين الدول الغربية ذاتها: حرب المائة عام، حرب الثلاثين عاماً، الحروب الدينية، حرب السنوات السبع، حرب استقلال الولايات المتحدة الأمريكية، حروب الثورة الفرنسية ونابليون... الخ. وكان الوجه القبيح لوجود السوق العالمية هو أن الرأسمالية الغربية زجت البشرية في حربين عالميتين لم يفصل بينهما الا عشرون عاماً. وقد عادت الدول الغربية الى ممارسة عمليات الغزو مثل: حرب جزر مالفيناس (فوكلاند) وغزو كرانادا والتهديد بغزو نيكاراغوا.

ولكل ما سبق، نرى أن التنمية المستقلة لكل أمة يجب أن تكون مشروعاً حضارياً متمايزاً عن الرأسمالية الى حد بعيد. وبهذا المفهوم لا بد ونحن نتكلم عن التنمية المستقلة الا نقيد أنفسنا بالحدود الراهنة للدول التي رسمها الاستعمار، والتي تجعل غالبيتها العظمى عاجزة عن تبني مثل هذا المشروع الحضاري. وعلى العكس، لا بد أن تحدد المقومات الحضارية المشتركة التي تجعل من الوارد تقارب البلدان المتزايد الى مستوى الاندماج حين يمكنها تصور مشروع حضاري مشترك يبعدها عن جاذبية قلب النظام الرأسمالي العالمي. ويصدق هذا القول بشكل واضح على الأمة العربية. فليس من المتصور أن تبعث الحضارة العربية بجهد قطر واحد. ولذلك يجب أن تقوم الدعوة الى الوحدة العربية استناداً الى ضرورات الحاضر والمستقبل، وليس اعتماداً على التاريخ المشترك وحده. فالوحدة العربية ضرورة للتنمية المستقلة[٢٨].

٤ ـ التنمية المستقلة وطريق الاشتراكية

نخلص من الفقرة السابقة الى القول بأن أي محاولة لتكرار النموذج التاريخي لنمو الرأسمالية محكوم عليها بالاخفاق، ولا تؤدي منجزاتها الا الى توثيق عرى التبعية والاستغلال. ولذا، كانت التنمية المستقلة في جوهرها خروجاً عن مجرى الرأسمالية، ونضالاً ضد هيمنة الرأسمالية العالمية، وسد باب التنمية الرأسمالية يعني بالضرورة التوجه نحو الاشتراكية. ففي رأينا لا يوجد في النهاية طريق ثالث بين تصفية استغلال الانسان للانسان والابقاء عليه في صورة أو أخرى. ولكننا لا نعتقد بوجود نموذج اشتراكي صالح لكل زمان ومكان. فمثل هذا المفهوم يناقض المنهج الماركسي. فجوهر الماركسية هو أن كل شيء في الكون وفي المجتمع يتغير باستمرار. ونعتقد أن فكرة النموذج الواحد قد تراجعت في الواقع قبل انتشار التسليم بها على

---

(٢٨) انظر: اسماعيل صبري عبد الله، «العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٧٨)، ص ١٢ ـ ٣٤.

المستوى الفكري. فتجربة الصين الهامة تقدم نموذجاً مختلفاً عن تجربة الاتحاد السوفياتي. كذلك أحاطت ظروف دولية قاسية بالتجربة اليوغسلافية كما حكمتها أوضاع داخلية كثيرة مما حال الى حد كبير دون دراسة أسسها الفكرية ومسارها الفعلي دراسة علمية. وأخيراً ظهرت بدايات البحث عن ملامح ما يمكن أن تكون عليه الاشتراكية في أوروبا الغربية.

ومن ناحية أخرى، لا نعرف حتى الآن نظرية خالصة للاشتراكية تماثل النظرية الخالصة للرأسمالية كما صاغها ماركس. وفي الحقيقة اهتم المفكرون الماركسيون بتعميق وتحديث التحليل الماركسي للرأسمالية في ضوء تطورها. كذلك كان بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي محل دراسات مستفيضة. ولكن هذا التركيز على التجربة السوفياتية كثيراً ما ينصرف الى الجانب التطبيقي (التخطيط وأساليبه).

وبعيد عن ذهننا تماماً الادعاء بالقدرة على رسم الملامح النظرية للاشتراكية الخالصة في صورتها المجردة التي تقبل تطبيقات متعددة وفقاً للواقع المحدد لكل مجتمع. ولكننا نعتقد أنه لا يمكن الحديث عن مجتمع اشتراكي الا بعد النجاح في تحقيق المهام التي تعجز عنها برجوازيات العالم الثالث، ونذكر هنا على وجه الخصوص: قدرة المجتمع على تجديد نفسه (أي توفير الحاجات الأساسية للناس) وسيطرته على موارده الطبيعية، وسيطرته على الفائض الاقتصادي واعادة تخصيصه على نحو يدعم قوى الانتاج باطراد. ومن الجلي بأن تلك السيطرة تقتضي تأميم المصالح الاستعمارية وسد الباب أمام رأس المال العالمي. وكذلك التخفيض المستمر في حجم تبادل السلع والخدمات مع الدول الرأسمالية. كما أنها تفرض من ناحية أخرى، الأخذ بالتخطيط أسلوباً لتخصيص الموارد وتوزيع الدخل القومي.

وواضح أن الانتقال من أوضاع بلدان العالم الثالث الراهنة الى مجتمعات اشتراكية بذلك المعنى لا يمكن أن يتم بقرار ولا أن ينجز بين يوم وليلة، بل لا بد أن يستغرق أمداً زمنياً لا يستهان به. والتنمية المستقلة تغطي مرحلة الانتقال الى الاشتراكية أو لا تكون تنمية مستقلة أصلاً. فأول مهمة على المجتمع حلها هي تجديد نفسه، أي توفير الحاجات الأساسية. ومن غير المقبول أن يعطل المجتمع أي طاقة انتاجية في هذه الظروف. فالمشروعات الرأسمالية المرتبطة بالسوق العالمية لا بد أن تؤمم، ولكن الانتاج السلعي الصغير يجب أن يشجع، والمشروعات الرأسمالية الصغيرة التي يبرز دور المالك في تسييرها الفعلي يجب أن تشجع في إطار الأهداف العامة للتنمية المستقلة. وفي هذا الاطار يجب التحذير من أخطار التأميم الأحمق وكذلك مخاطر الثقة العمياء بالتخطيط المركزي. فاتساع القطاع العام لا يعني بالضرورة الاقتراب من الاشتراكية[٢٩]. وفي تقديرنا أن التأميم وارد حيثما يبلغ المشروع الحجم الذي لا يفرض الإدارة المحترفة Professional managements. ومن الثابت ان الإدارة الحكومية للمشروعات الصغيرة أقل كفاءة من إدارة أصحابها لها، كما أن ملكية الدولة ليست

---

(٢٩) I.S. Abdallah, «Secteur public et stratégies de développement,» *IFDA dossier*, no. 7 (Septembre-Octobre 1978).

الشكل الوحيد للملكية الاجتماعية، فهناك الملكية التعاونية لصغار المنتجين. ويمكن أن نتصور أيضاً ملكية الوحدات المحلية للمشروعات التي تخدم الوحدة المحلية المعنية وحدها. فإذا انتقلنا إلى التخطيط وجدنا أن شمول وواقعية خطة التنمية المركزية مستحيل واقعياً في أحوال كثيرة. ومن ثم لا بد من القول في البداية بتحديد اتجاهات عامة وتوجهات تنفيذية مع التسليم بإمكان وجود حالات إنتاج للاستهلاك المباشر والتراكم المحلي، جنباً إلى جنب مع انشاء مشروعات جديدة من حجوم مختلفة، ويتم تخطيط استخدام فائضها بمناقشة بين إدارتها وبين التخطيط الجهوي ثم المركزي، أو المركزي مباشرة في حالة المشروعات التي تخدم المجتمع في مجمله.

ولا شك أن القضية الحاسمة في التنمية المستقلة تبقى قضية الطبيعة الطبقية للسلطة الحاكمة وحقيقة توجهها الاشتراكي. ومن العسير أن نعمم القول على كل بلدان العالم الثالث، ولكننا نستطيع أن نؤكد أن السلطة ستكون بالضرورة بيد تحالف طبقي يعكس حقيقة تعدد أنماط التنمية وعلاقات القوى بين الطبقات والفئات التي تتبنى مفهوم التنمية المستقلة. ولا شك أن دور الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين والمثقفين الثوريين لا بد أن يكون بارزاً منذ البداية عملياً ويتأكد من خلال الممارسة. فهنا مجال نشاط الأحزاب الثورية والتقدمية التي تعمل في دأب واصرار على الارتقاء بوعي الجماهير الشعبية وتنظيمها وقيادتها في معارك نضالية متوالية، تجعلها تفرز باستمرار الاطر الاشتراكية التي تتمتع بثقة الجماهير ووضوح الرؤية الاستراتيجية. ونضيف أن تجييش القوى الشعبية في الانتاج ومشاركتها في إدارته وفي صنع القرار على مختلف المستويات ضمان أساسي ضد انحرافات السلطة. ويبقى بعد ذلك أن مرحلة الانتقال بطبيعتها تحتمل الانتكاس والردة، ولذلك نكرر مرة أخرى، أن التنمية المستقلة معركة تحرير متصلة يشتد أوارها أحياناً ويهدأ أحياناً أخرى ولكنها لا تتوقف أبداً حتى ينجح المجتمع في بناء الاشتراكية[٣٠].

وختاماً، نرى أن تعبير التنمية المستقلة بالمحتوى والحدود والمخاطر التي أشرنا اليها أدق بكثير من تعبير «الطريق اللارأسمالي»، فطرق الشعوب لا تحدد سلباً، وانما تحدد ايجاباً. وحالة منغوليا الخارجية التي استخدم لينين هذا التعبير بشأنها حالة شاذة لمجتمع تمكن من الانتقال من نمط انتاج سابق للرأسمالية الى الاشتراكية مباشرة بفضل العلاقة الخاصة بالاتحاد السوفياتي. وقد أوضحنا أن الرأسمالية موجودة بالفعل في كل بلدان العالم الثالث ولا يمكن الغاء وجودها بقرار حكومي أو اعلان ثوري. ومعركة التنمية المستقلة تستهدف بين ما تستهدفه ضرب فئات من تلك الرأسمالية، والزام فئات أخرى بالعمل في اطار جهود التنمية

---

(٣٠) انظر في المشكلة الزراعية في بلدان العالم الثالث الاشتراكية:

World Development, vol.13, no. 1 (January 1985), (special issue), and in Particualr: E.U.K. Fitzgerald, «The Problem of Balance in the Peripheral Socialist Economy: A Conceptual Note.».

المستقلة. كما أن هذا التعبير يضع نهاية لدعاوى الاشتراكية التي يطلقها الحكام على نظم ليست من الاشتراكية في شيء مهما اتسعت قاعدة التأميم، ومهما تعددت خطط التنمية المركزية.

وخلاصة القول السابق هي، ان نقطة البدء في التنمية المستقلة هي دائماً عمل ثوري بالمعنى العلمي، لأن طريق التنمية المستقلة يبدأ باسقاط تحالف طبقي يعمل موضوعياً على تأكيد التبعية وأيلولة السلطة لتحالف طبقي يستهدف بناء المجتمع الاشتراكي.

وبعد، لقد جسرت فطرحت أفكاراً غير مألوفة تماماً، وابتعدت كثيراً عن أرضية علم الاقتصاد وحاولت اعمال المنهج الماركسي في فهم واقع بلدان العالم الثالث. ولا أشك لحظة أن كثيراً مما كتبت ما زال على قدر كبير من الفجاجة. وأغلب الظن أنه سيثير نقداً حاداً من اليمين واليسار جميعاً. ولكن أليست تلك هي السبيل الوحيد لانضاج الأفكار وجلائها؟

تعقيب ١

د. محمد محمود الإمام (*)

أجد لزاماً عليّ أن أحدد الأرضية التي انطلق منها في تعقيبي هذا. فأنا أتفق مع د. عبد الله في الكثير من أدوات التحليل التي أوردها والتي تستند الى أن التمعن في أي ظاهرة حيوية، لا يمكن أن يتم بمعزل عن واقع المجتمع الذي تُدرس الظاهرة بصدده، سواء من حيث العوامل الموضوعية (التاريخية) التي تحيط بذلك المجتمع، أم من حيث مدى تشابك العلاقات التي تتشكل منها أبعاده المختلفة.

ويعني ذلك رفض الدعاوى التي تحاول الاقتباس الأصم من تجارب سابقة. فالتاريخ يعطي أمثلة، لكنه لا يتكرر تماماً، وبناء عليه لا يجوز الارتكان إلى إمكان تكرار تجارب نماذج رأسمالية أو أخرى اشتراكية بحذافيرها، بل إن كثيراً من الخصائص التي يتصف بها الوطن العربي في وضعه الراهن لا تميز هذا الوطن عن التجارب التاريخية فقط، بل وعن كثير من مناطق العالم، بما في ذلك تلك الواقعة في العالم الثالث في أيامنا هذه. من ذلك: ما توافر له من بناء قدر هائل ـ نسبياً وليس مطلقاً ـ من الثروات في اطار تبعي، ومن ذلك، أيضاً، أننا عندما نتحدث عنه، لا نتناول مجموعة من الأقطار التي تجد في التكامل فيما بينها مصدراً لقوتها، بل اننا نحاول أن نسترد الوحدة لأمة مزق الاستعمار أوصالها، كذلك فإنه يعني رد الاعتبار الى العلاقات أو الدول الاقتصادية، أي عدم الحط من شأنها بجعلها علاقات بين متغيرات تلغى فيها شخصية الإنسان، بل النظر اليها على أنها محصلة تفاعل تصرفات «فئات المجتمع»، أو ما سماه د. عبد الله تشكيلاته الاجتماعية.

ويستقيم مع ذلك، الاتفاق معه على النتيجة التي توصل اليها من أن المخرج من المأزق الذي تواجهه التنمية في العالم الثالث هو في التحول الى الاشتراكية بصورة تتجاوز النظرة الى

(*) مستشار اقتصادي في صندوق النقد العربي، ووزير تخطيط سابق في مصر.

الملكية، فتستبعد فيما تستبعد صيغاً شائعة لرأسمالية الدولة، وترد سلطة ادارة شؤون المجتمع. وهنا أيضاً يخرج الأمر عن نطاق العلاقات الاقتصادية البحت، ليشمل الأبعاد المجتمعية كلها، بما في ذلك الأبعاد السياسية التي تنطوي بالضرورة على المشاركة المتكافئة لكل فئات الشعب.

فإذا حدث الاتفاق على الأدوات وعلى النتائج، فالخلاف - إن وجد - ينصب على المنهج. فلست أدّعي لنفسي القدرة على أن أتعمق في الماركسية بالقدر نفسه الذي مكّن د. عبد الله من تصويب بعض تفسيراتها، ومن تطويعها، لتقوده الى النتائج التي توصل اليها. بل أكاد أدّعي أن ما توصل اليه د. عبد الله لم يكن بحاجة الى التحليل الماركسي. فكما يتضح مما عرضه أن ذلك التحليل هو تحليل حدّيّ، أي أنه يقود قوى التغيير الى إحداث ذلك التغيير في المرحلة الأخيرة. وبالتالي، فإنه يترك المجال مفتوحاً خلال المراحل السابقة على هذه المرحلة. ومن هنا جاء التصور الذي تقدم به د. عبد الله كاختيار له، لا علاقة بينه وبين ما تدعو اليه الماركسية. فالتحالف الذي يدعو اليه يتجاوز ذلك الذي ذكر أن ماركس يدعو اليه بين العمال والفلاحين. كما أن ماركس بنى تحليله على أساس تجارب مغايرة في تاريخ سابق، والتاريخ - كما اتفقنا - لا يكرر نفسه تماماً.

والواقع، أننا لسنا بحاجة الى نظرية معينة عن الصراع الطبقي لنصل الى حل لمشكلة جوهرها تباين سلوكيات وتوجهات فئات المجتمع... بل لم يكن الأمر يقتضي الانتظار لظهور البرجوازية الرأسمالية لادانتها بالاستغلال!! ويكفي أن نشير هنا الى الكتاب الذي وجهه الامام علي (رضي الله عنه) الى مالك بن الحارث الأشتر لما ولّاه على مصر وأعمالها حين اضطرب أمر أميرها محمد بن أبي بكر[1]. ففي صدر الكتاب تحديدلمهمة الوالي: «جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها» وهي مهمة تحدد الرابطة بالمركز وتبرز الأمن والانماء بدءاً باستصلاح البشر ثم تعمير البلاد. ثم انتقل الى الصفات التي يجب أن يتحلى بها الوالي... «نقدمها اهداء لولاة أمور العرب... من يدعي منهم الحكم بالاسلام قبل غيرهم». ومن ثم عدد فئات المجتمع حيث قال: «وأعلم ان الرعية طبقات لا يصلح بعضها الا ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض: فمنها جنود الله، ومنها كتّاب العامة والخاصة، ومنها قضاة العدل، ومنها عمال الإنصاف والرفق، ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس، ومنها التجار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة، وكل قد سمى الله له سهمه، ووضع على حده فريضة في كتابه أو سنة نبيه (ص) عهداً منه عندنا محفوظاً». ويلاحظ أن الفئات الأولى تمثل أجهزة الحكم، بينما الفئتان الاخيرتان تمثلان المحكومين تمثيلاً يتقارب مع التقسيم الحديث الى برجوازية وبروليتاريا. وقد يدّعي البعض أن الخطاب يؤكد ضرورة الوئام الطبقي. وغير أن ما ذكره الكتاب بعد ذلك عن كل فئة أو طبقة يوضح أمرين:

- الأول تمايز مصالح كل طبقة ومسؤولياتها عن غيرها.

---

(١) الشريف أبو الحسن محمد الرضي، نهج البلاغة، ط ٣ (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٣)، ص ٤٢٦ - ٤٤٥. وقد وصف هذا الكتاب بأنه أطول عهد كتبه وأجمعه للمحاسن. أنظر ص ٤٣٨ خاصة.

ـ الثاني أنه داخل كل طبقة توجد فئات معوّجة تحتاج الى تقويم.

على أن ما يلفت النظر حقاً هو وصفه (رضي الله عنه) الفئة قبل الأخيرة: «ثم استوصي بالتجار وذوي الصناعات، وأوصي بهم خيراً: المقيم منهم والمضطرب بماله، والمترفق ببدنه، فإنهم مواد المنافع وأسباب المرافق، وجلّابها من المباعد والمطارح، في برك وبحرك، وسهلك وجبلك، وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها، ولا يجترؤون عليها، فإنهم سلم لا تخاف بائقته، وصلح لا تخشى غائلته. وتفقد أمورهم بحضرتك وفي حواشي بلادك. **واعلم ـ مع ذلك ـ** أن في كثير منهم ضيقاً فاحشاً، وشحاً قبيحاً، **واحتكاراً للمنافع وتحكماً في البياعات**، وذلك باب مضرة للعامة، وعيب على الولاة. فامنع من الاحتكار، فإن رسول الله (ص) منع منه. وليكن البيع بيعاً سمحاً: بموازين عدل، وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع. فمن قارف حِكرة بعد نهيك اياه فنكّل به، وعاقبه في غير اسراف».

أسوق هذه المقتطفات للتدليل على طبيعة التركيب الطبقي، وإن كانت لا تضع أمامنا نظرية متكاملة لدينامية الصراع الطبقي، الذي رأينا انه في الاطار الماركسي يتبلور في المرحلة الأخيرة. فالطبقة المالكة لرأس المال لم تغير نمطها الاحتكاري الاستغلالي عبر التاريخ، أياً كانت نظم الانتاج السائدة. فإذا كان العنصر الذي استجدّ عند ظهور الرأسمالية الصناعية هو امتداد الاستغلال الى الأقطار التي استعمرت، فإن معنى هذا أن الذي يُرفض ـ بصدد الحديث عن التنمية المستقلة ـ ليس هو الوجه الاستغلالي الداخلي للرأسمالية الصناعية، بل هو الوجه الخارجي، ولا أعتقد أن د. عبد الله يؤمن حقاً بذلك.

لذلك نعود الى تبين موقفه النهائي من هذه القضية مبتدئين بتعريفه للتنمية المستقلة:

١ ـ فكما أشرنا من قبل، فإن د. عبد الله يرفض الحديث عن «التنمية» على اطلاقها، ويستوجب نعتها بصفة محددة. والواقع أن أدبيات التنمية حافلة بالمقولات التي ترفض الاقتصار على المظاهر الاقتصادية المجملة (كنمو الدخل المتوسط) وهي تذهب الى ضرورة شمول جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية الأخرى ذاتها. ولا أعتقد أن أحداً تحدث عن مثل هذه التنمية معلناً انه «يستسيغ في سبيلها الظلم الاجتماعي ويسترخص الاستقلال الوطني». أما إذا كان القصد هو أنه قد زينت مقاربات للتنمية «تناضل خلالها الجماهير وتضحي أكثر مما تكسب مادياً» على النحو الذي اقترحه في المرحلة التي دعا اليها كتحول نحو الاشتراكية، فهذا صحيح. كل ما هنالك أن التضحيات التي طولبت بها الجماهير، كانت من قبيل الحق الذي يراد به باطل: إما لأن الأمور لم تدرس الدراسة الكافية التي توضح مآل تلك التضحيات، أو لأن أفكاراً دست في قالب تضليلي لتهيئة المشاعر في الدول النامية للمنافذ التي تتغلغل من خلالها الرأسمالية العالمية(٢).

٢ ـ ويذكّرنا د. عبد الله بأوجه النهب الاستعماري، مميزاً ما تم في ظل الاستعمار الرأسمالي عما سبقه من أنواع الغزو التي لم تكن «تحمل معها أسلوب انتاج معين تعمل على فرضه حيثما حلت جيوشها الغازية». غير أنه عندما استعرض تاريخ الغزو الاستعماري الغربي، نجده

---

(٢) وقد كان هذا الجانب من الأمور هو ما دفعني شخصياً الى استجلاء حقيقة الزعم بإمكان التنمية اعتماداً على رأس المال الوافد، اما اقتراضاً أو مشاركة. أنظر: المذكرات الصادرة عن معهد التخطيط القومي، رقم (٧٧٩)، (حزيران/يونيو ١٩٧٦)، (أيار/مايو ـ تموز/يوليو ١٩٦٨) ورقم (١١٥٦)، (تموز/يوليو ١٩٧٦).

حدد بدايته بالعصر الذي سادت فيه الرأسمالية التجارية، بما تضمنته من استلاب الخيرات من المستعمرات بواسطة ما تجمع لدى تلك الرأسمالية من أساطيل بحرية، سرعان ما أحالتها الى أساطيل حربية، واتجه بعضها الى القرصنة. فالقضية إذن لم تكن ادراج المستعمرات في نمط الانتاج الرأسمالي الذي نشأ بعد ذلك واستفاد من وجود المستعمرات، والذي استبقى جوهر الاستعمار حتى بعد التنازل لها عن سيادتها على أراضيها. فإذا صح أن التراكم البدائي هو الذي دفع الى استخدام الاختراعات الحديثة، ومن ثم نشأة الرأسمالية الصناعية التي تتحمل مسؤولية ما آلت إليه أوضاع التنمية في العالم، فإن القول بأن الغزو الغربي الرأسمالي يتميز عما سبقه من حيث فرض نمط انتاجي معين يتناقض مع تسلسل الوقائع التاريخية، وإن كان لا ينفي عن الرأسمالية العالمية وجهها الكريه الذي ما زال يفرض التبعية على ما عداها.

٣ ـ وفي خلال تأكيده لهذا الدور، أورد د. عبد الله عدداً من المقولات التي نخشى أن تؤدي الى عكس ما أراد أن يذهب اليه من معانٍ. فالصفات التي عدّدها عن رأسمالية القلب تكاد توحي بانحياز لما تتضمنه، الأمر الذي يتأكد بقوله: «انه لا تنمية رأسمالية مستقلة من دون قدرة على غزو استعماري لأقطار أخرى. وهو الأمر المستحيل بالنسبة لبلدان العالم الثالث اليوم». فمثل هذا القول يتعارض مع النهج العام الذي اتبعه د. عبد الله في بحثه:

ـ فوصف التنمية بنعت معين يبدو انه غير كاف، إذ ان التنمية المستقلة بدورها تحتاج الى توصيف آخر: فقد تكون رأسمالية أو غير ذلك.

ـ واستحالة تحقيق الشرط (وهو استعمار أقطار أخرى) هو استحالة عملية لا منطقية. فلو أننا اتبعنا النهج التاريخي نفسه الذي اتبعه، وتصورنا تحقق ظروف تسمح لبعض دول العالم الثالث بأن تستعمر دولاً أخرى، فإن تلك العبارة تعني قبول ما قد يترتب على ذلك من تنمية رأسمالية بحكم كونها مستقلة.

ـ وكأننا بهذا لا ندين الرأسمالية من حيث كونها محدثة للاستغلال في الداخل، بل لكونها تعتمد على استغلال دول أخرى.

ـ وواقع الأمر أن هذه التنمية لن تكون مستقلة حقاً بمعنى «الاعتماد على النفس» الذي أكده د. عبد الله. فهي مبنية على الاعتماد على الغير، وإن كان التابع هو الذي يجري الاعتماد عليه.

ان الاستقلالية مفهوم لا يقبل التجزئة، بمعنى أنها إذا أدت الى «تنمية طيبة» في مجتمع ما، فلن تكتمل لها الطيبة الا إذا صحت لجميع المجتمعات في الوقت نفسه. فلا بد لنا ونحن نعالج ظاهرة حيوية من أن نتجاوز الحدود الاقليمية، قطرية كانت أم قومية، لنتطلع الى ما فيه خير البشرية جمعاء.

٤ ـ ويكاد تصوير د. عبد الله لتاريخ الرأسمالية الغربية يصل بنا الى أن ما يتمتع به الغرب ليس ما دعاه «بالحضارة الاوروبية»، بل «الوحشية الغربية»، التي تجلت في الحروب

العديدة التي انتهت بها الى تغليف العالم كله بشبكة فناء، والاسترقاق المباشر وغير المباشر من خلال ممارسات عابرات الجنسيات. فالنهب الاستعماري بدأ قبل ظهور الرأسمالية الصناعية، ثم وجد فيها أداة طيّعة يستشري من خلالها. والأدهى من ذلك أن هذه الحضارة تتنكر لأبنائها البررة. فقد أدت هزيمة المانيا الى تحميلها أوزار حروب ساهمت فيها كل أذرع هذه الحضارة. بل ان هتلر، «المفترى عليه»، جُعل مسؤولاً عما أفرزته الحرب العالمية الثانية، الى حد أن ألصق اختراع القنبلة الذرية بعلمائه وليس بالعقلية التدميرية الأوروبية، التي وجدت مرتعاً خصباً لها في الولايات المتحدة الامريكية. وقد أحالت هذه الأخيرة حياة العالم كله الى رعب نووي مستمر: مرة في شكل حرب باردة، وأخرى في شكل سلام ساخن، يكاد يلفح وجوهنا اليوم. بل ان تلك الحضارة المزعومة، تفرض التبعية على ما يدعى بالعالم الأول نفسه... فقد أدت استهانة أوروبا بعابرات الجنسيات الأمريكية، الى أن تجد نفسها مكبلة اليوم بما ترسمه الولايات المتحدة من مدارات «لأمنها القومي»، ومع ذلك فإن تلك التبعية لم تدفع د. عبد الله الى نعتها بالتخلف وضمها الى دول العالم الثالث. ولعل أبلغ تعبير عن مرارة هذه التبعية هو مشروع «أوريكا» الذي تقدم به ميتران في مواجهة مشروع حرب الكواكب. بل ان أوروبا التي استضافت دولارات مغتربة ظناً منها أن خلق سوق أوروبية للدولارات، يمكن أن يعطيها حرية حركة بعيداً عن سلطان الجهاز المالي الأمريكي، عانت من هيمنة تلك السوق على أنظمتها النقدية ذاتها. وبين هذا وذاك، شرّعت عملية التجسس حيث باتت أدواته لا تعبر عن تدهور خلقي، بل عن تفوق تكنولوجي[٣].

٥ ـ لا جدال في أن النظرية الاقتصادية الغربية قننت للاستغلال، ولما يصحبه من اهدار في الموارد وبالتالي، من تعقيم لمناهج التنمية، اقتصادية كانت أم شاملة. غير أن هذا يعود الى عدم اتساع نطاق التحليل سواء من حيث الأفق الزمني، أم من حيث شمول الظواهر الجديرة بالدراسة. فلو صح ما ذهبنا اليه عندما درسنا أثر القروض الأجنبية (مستخدمين أدوات التحليل الغربية ذاتها)، من أن تجاوز سعر الفائدة لمعدل نمو الاقتصاد المقترض (معبراً عنه كنسبة الادخار الى معامل رأس المال)[٤]. يؤدي الى أن ينقص رأسمال هذا الأخير بعد سداد القرض عما لو اعتمد على موارده الذاتية، فإن معنى هذا أن قدرته النهائية على التبادل مع الدول الرأسمالية (ضمن آخرين) تكون أقل، الأمر الذي به إضرار بمصالح تلك الدول ذاتها. ويرجع ذلك الى سيادة التحليل قصير الأجل (ومن ثم قصير النظر) على الفكر الرأسمالي. فإذا كان دافع الربح الآني للفرد هو الذي يبرر تلك النظرة، فإن الحل يكون باتخاذ مجمل المجتمع قرارات الانتاج والتوزيع والتبادل، لأن المجتمع هو الأقدر على استيعاب المنظور الأبعد مدى. وقد أدركت المجتمعات الرأسمالية جانباً من هذه الحقيقة، واستخدمت ذلك كذريعة للتدخل في عملية التوزيع واعادة التوزيع، لأن النظام الفردي البحت نظام

---

(٣) فالحضارة الأوروبية المزعومة هي التي ما زالت تمسخ هوية الشعوب، بل وتعمل على محوها في جنوب افريقيا وفي فلسطين وغيرهما.

(٤) انظر: مذكرة معهد التخطيط رقم (٧٧٩)، ج١.

شديد القابلية للإنفجار، عظيم التعرض للتآكل، حيث يؤدي استقطاب الثروات والدخول في أيدٍ قليلة، الى تدني حجم الناتج الكلي ومن ثم افقار المجموع. وبحكم الطبيعة العدوانية الغربية، فإن جانباً من حقن الاقتصاد بجرعات من الطلب الاضافي يتم من خلال صناعة السلاح، وبيعه في الداخل والخارج. كذلك، فإنه من المعلوم أن منطق التوازن قصير الأجل يقف بنا عند المتغيرات الحدية لمنحنيات قصيرة الأجل، بينما ظواهر التنمية تقاس على الأغلب بمتغيرات كلية أو بالأحرى متوسطة. وتكتفي النظرية الغربية بإظهار العلاقة بين مجموعة المتغيرات الحدية، وبين الغلاف الخارجي لها الذي يصل بالتوازن طويل الأجل الى تلاقٍ بين المتغيرات الحدية والمتوسطة. وتفرض طبيعة التغير المستمر ألا يتحقق التوازن طويل الأجل، لأن مواضع المنحنيات الحدية والمتوسطة تتغير بصورة تجعل توالي التوازنات قصيرة الأجل لا يصل الى التوازن طويل الأجل قط.

٦ ـ ويترتب على تجاهل هذه الحقائق الوصول الى نتائج ليست بالضرورة مستقيمة مع جوهر النظرية الاقتصادية الرأسمالية ذاتها. لنأخذ مثالاً لذلك، ما ذكره د. عبد الله نفسه بشأن ما سماه بالحالة النموذجية التي نشأت في مصر في ظل تبعيتها للاقتصاد البريطاني «مصر تنتج القطن وتصدره كمادة أولية، ثم تستورد الأقمشة والملابس القطنية من انكلترا». ان هذه العملية تعني عادة فقدان قيمة مضافة من خلال غياب عملية التصنيع. والواقع أن هذا ليس صحيحاً بالضرورة، ذلك أن الدولة التي تنتج مادة أولية يمكن أن تكتفي بتصديرها خاماً، إذا استطاعت أن تضمن لنفسها عائداً عادلاً من ذلك التصدير، ونقصد به ذلك العائد الذي لا يترك لعملية التصنيع سوى «الربح العادي» بمفهوم تلك النظرية. فإذا تحقق ذلك، وظلت تلك الدولة بحاجة الى مصادر اضافية للدخل لاستغلال ما يتبقى لديها من موارد معطلة، فإنه يستوي في ذلك أن تصنع مادتها الأولية تلك، أو أي مادة أخرى، شريطة أن تضمن الكفاءة لعملية التصنيع هذه. غير أن الذي يحدث عادة هو أن يجري التصنيع بأسلوب به قدر من الاهدار (لسبب أو لآخر)، وتغطى الخسارة الناجمة عنه باستنفاد جانب من الميزة النسبية التي تتحقق للموارد المتيسرة لها. فإذا استهلكت الناتج محلياً، فإن جملة ناتجها تكون أقل مما لو تعاملت بكفاءة في المرحلتين. أما اذا صدرت الناتج مصنعاً، فإنها تكون مصدرة لجزء من ثرواتها من دون مقابل. ولسنا في حاجة لضرب أمثلة من تاريخ النفط وأسعار تصديره، وما أقحمت الدول النفطية نفسها فيه من منتوجات بتروكيماوية بمشروعات باهظة الكلفة، بل ان الأخطر من ذلك أن الدول النفطية (محدودة السكان) تستحث على تبني الصناعات كثيفة الطاقة بحجة أن كلفة الطاقة (المتوسطة) لديها رخيصة، بينما القيمة الحقيقية لها (البديلة) شديدة الارتفاع. وهكذا تنوب تلك الدول عن العالم في تحمل كلفة الطاقة المبددة في تلك الصناعات، وفي توفير ناتجها له بأرخص مما لو أنشئت في مناطق أخرى، (ناهيك عن قضية تصدير التلوث التي كثر الحديث عنها).

٧ ـ ويتصل بهذه القضية ما ذكره د. عبد الله ضمن سلسلة توضيحاته لمقولات ماركس، عندما أشار الى تضمن «البيان الشيوعي» لما «أعاد البعض اكتشافه في العقدين الماضيين» من أن

البرجوازية أصبغت «من خلال استغلالها للسوق العالمية طابعاً عالمياً للانتاج والاستهلاك في كل بلد. . . لقد حل محل الصناعة على مستوى القطر صناعات لا تعتمد على المواد الأولية وانما على مواد أولية تستجلب من أبعد المناطق، ولا تستهلك منتجاتها داخل البلد وانما في أرجاء الأرض كافة». في اعتقادي أن ما ردده ذلك البعض ليس تدويل الانتاج من خلال التبادل: مواد أولية ومنتوجات، وإنما هو ما ركز عليه د. عبد الله نفسه من تدويل العملية الصناعية ذاتها، ليس بإرغام كل الأمم على تبني نمط الانتاج الرأسمالي والا هددها الاندثار، وإنما بمدّ أذرع الشركات عابرة الجنسيات الى مختلف بقاع العالم، بما في ذلك دول رأسمالية أصلاً وليس دول العالم الثالث فقط. ويجب ألاّ ننسى كذلك الاستنزاف البشري، سواء من خلال عملية الرق التي أفقدت افريقيا خيرة عناصرها البشرية، ام من خلال هجرة الأدمغة التي تعصف بناتج الاستثمار البشري للدول النامية دون استثناء. ومع ذلك، فإن الأمر الذي يحتاج الى مزيد من التفسير هو عدم حدوث إدانة مماثلة لهجرة الأوروبيين الى العالم الحديث، وهي الهجرة التي أثبت د. عبد الله عظم شأنها.

٨ ـ وفي متابعته لما حل بالعالم الثالث في اطار التبعية التي فرضتها الرأسمالية الغربية. ذكر د. عبد الله: «أن **التخلف** مفهوم تاريخي محدد أيضاً. وهو وصف لأوضاع المجتمعات التي خضعت لسيطرة الاستعمار الغربي ولاستغلال الرأسمالية العالمية. كما يمكن عندئذ أن نقول إنه ليس نقيض التنمية، بل هو **نوع خبيث من التنمية** يؤكد خضوع مجتمعات العالم الثالث بدرجات متفاوتة للتبعية والاستغلال، بما يترتب عليها من أوضاع ضارة بتلك المجتمعات، وأشد ضرراً بالغالبية الساحقة من أفرادها». «**والتخلف** الذي توسم به بلدان العالم الثالث معناه بالتحديد، أن التنمية التي فرضت عليها أو قبلت بها لم تنجح في تطوير المجتمع على هذا النحو الذي نراه في الدول الرأسمالية المتقدمة». مثل هذه التأكيدات توحي الى القارىء بأنه بصدد نظرية تفسر التخلف. وإذا كانت تلك النظرية قد نشأت بذورها من خلال تجربة أمريكا اللاتينية التي كانت أسبق مناطق العالم الثالث الى تحقيق الاستقلال السياسي والسعي الى التنمية، فإنها لا تفسر بالضرورة نشأة التخلف قبل عصر الاستعمار في تلك المنطقة أو في غيرها من المناطق. ونشير في هذا الصدد الى ما أثاره بعض الكتّاب العرب من نقاش حول هذه القضية[٥]. فالمقصود هنا «ليس انكار وقوع التنمية» وانما توضيح ما ذهب اليه أ. ج. فرانك من: «ان التنمية في أمريكا اللاتينية **تعميق للتخلف**». بعبارة أخرى، فإن النتيجة المنطقية هي أن التنمية (المشوهة) التي تتم في اطار التبعية، لا تقضي على ما هو كائن أصلاً وهو التخلف، بل انها تعمق ذلك التخلف. ولا يسعنا اذن أن نعكس التعبير فنقول إن «التخلف هو تنمية خبيثة». ونظل بحاجة الى تفسير التخلف بمختلف صوره، سواء ما تم في اطار الاستعمار أم خارجه، وسواء ما أعقب جهوداً ضلت الطريق الى التنمية الحقة، أم ركنت الى الاستسلام للقوى العاملة على ابقاء التخلف.

٩ ـ اذا اتفقنا على أن فصم أواصر التبعية شرط لازم لكي لا تتحول جهود التنمية الى تعميق عوامل التخلف، فإن قليلاً من التأمل يشير الى أن الاستقلالية ليست هي الأخرى

---

(٥) انظر مثلاً: محمد السيد السعيد، «نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٢ (نيسان / أبريل ١٩٨٤)، ص٢٧ ـ ٥٢.

بالشرط الكافي لانجاح عملية التنمية «وتطوير المجتمع على هذا النحو الذي نراه في الدول الرأسمالية المتقدمة». بل إن هذه العبارة بحد ذاتها تمثل قمة التبعية، بمعنى أن يعرّف التقدم بأنه حالة بلغتها دول أخرى، فتتحول المجتمعات الآخذة بالنمو الى آلات ناسخة. ولما كانت النظريات القدرية التي تصور مراحل تمر بها المجتمعات جميعاً في سعيها نحو التقدم قد تم تفنيدها، فقد ظهر بديل هو تهوين مهمة اجتياز المراحل المزعومة والقفز الى المرحلة النهائية دون تدبر في العوامل الأساسية التي مكّنت الدول المتقدمة من بلوغها، بل والعمل على تطويرها. ومن هنا ظهرت فجوة أخرى هي فجوة التقدم التي أدى عدم اجتيازها الى شعور بالحبوط وسعي الى اعادة النظر في قضية التنمية ومقارباتها. فنجد مكنمارا مثلاً يقول[٦] ان:

«التنمية رغم كل ما بذل من مجهودات خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية فشلت في أن تسد الثغرة التي تفرق ما بين معدل دخل الفرد في البلدان المتقدمة والدول النامية... ان هذا قول صحيح. إلا أن ما يمكن استخلاصه من هذا القول هو ليس أن مجهودات التنمية قد فشلت، بل ان عملية (سد الثغرة) لم تكن هدفاً واقعياً من أول الأمر». ثم مضى يقول: «فبالنظر الى الفرق الهائل بين قاعدة رأس المال والتكنولوجيا المتيسرة للبلدان الصناعية مقارنة بالدول النامية، لم يكن ذلك أبداً هدفاً يمكن بلوغه ولا هو هدف يرمى اليه اليوم». وباستعراض معدلات النمو المحققة عبر ربع قرن، وجد أن من بين جميع الدول النامية التي تتمتع بأسرع معدلات نمو لا يوجد سوى سبع تستطيع أن تسد الثغرة خلال مائة عام، وتسع غيرها تسدهاخلال ألف سنة. (ولست أدري أي دولة صناعية تلك التي احتاجت الى ألف سنة لتحقق ما بلغته اليوم من معدلات للنمو!!). ويؤكد مكنمارا ان «اجمالي النمو الاقتصادي المثير». الذي توصل اليه العالم النامي، يخفي في الواقع فوارق عميقة في أداء المجموعات الاقتصادية المختلفة. فلقد حدث نمو غير متساو بين الدول، ونمو خانة التوجيه داخل الدول نفسها. ففي رأيه أن هدف محو الفقر كان ـ على عكس هدف سد الثغرة ـ هدفاً واقعياً وحيوياً، غير أن الخطأ كان مرجعه الافراط في الثقة بأن مجرد النمو الاقتصادي السريع، سيؤدي تلقائياً الى تسرب المنافع الى جذور الفقر لتقتلعها.

ولست أسوق هذه المقتطفات من كلمة مكنمارا الذي تزعم مواجهة الفقر المطلق الذي انتهت اليه جهود التنمية، الا لبيان المنهج الذي حذرمنه د. عبد الله في مطلع بحثه، وهو توجيه النقد الى «استراتيجيات التنمية» دون مفهومها. وحتى يحدث تغيير في التفكير بهذا الاتجاه، لا بد من اقتناع مراكز اتخاذ القرار بأن المفهوم المعدل (مفهوم الاعتماد ـ الجماعي ـ على النفس) سوف يحل المشكلتين معاً: مشكلة الكم الكلي للتنمية، ومشكلة تخليص شرائح عريضة من المجتمع من وهدة الفقر. فالدعاوى التي يمكن أن تساق للتقليل من شأن التنمية المستقلة تجري عادة على النحو التالي: إذا أمكن عن طريق تعزيز الروابط التبعية الخارجية مضاعفة الكم الكلي المتبقي (أي بعد استبعاد ما يستنزف للخارج) بالقياس الى ذلك الكم الذي يتحقق بالقدرات الذاتية (المحدودة أصلاً)، فإن فرصة مواجهة الفقر تكون أكبر. كل

---

(٦) البنك الدولي، **كلمة روبرت س. مكنمارا رئيس البنك الدولي الى مجلس المحافظين** (واشنطن: البنك، ١٩٧٧)، ص ٨.

ما يلزم هو أن التنمية يجب ألا «يخونها التوجيه»، ولا بد للمنادين بالتنمية المستقلة ـ مثل د. عبد الله ومثلي ـ من اثبات أن العائد سيكون فعلاً خيراً على الجميع: من يعانون من الفقر المطلق ومن اقتطعوا لنفسهم حصة أكبر على حسابهم. فإذا صح أن امكانية اللحاق بركب الدول المتقدمة تكاد تكون مستحيلة في الأجل المنظور، فإن المهمة تصبح توضيح طبيعة المستوى الذي يمكن أن تبلغه الدول الساعية للنمو ومدى ملاءمته. فشرط الاستقلالية لا يكفي بحد ذاته لأن تكون التنمية طيبة، كذلك احال بالنسبة لشرط الاعتماد على النفس. ولنا مثل في ذلك من الاستقلال السياسي: لقد بذلت الدماء رخيصة من أجل تحقيقه، فإن الدماء اما تجف، أو تسيل بغزارة أكثر في ظله. فليس الفيصل في الاستقلال، بل فيما نفعل به.

١٠ ـ يعدد د. عبد الله جوانب التنمية الطيبة التي قادته الى التركيز على مفهوم الاعتماد على النفس، مبتدئاً من صفة دورانها حول الذات، وقدرتها على الوفاء **بالاحتياجات الأساسية**. والواقع أن المداخل الى الوفاء بتلك الاحتياجات تعددت، فنجدها ولدت ولادة غير شرعية في اطار التفكير الذي صاغه مكنمارا، إذ التقط خبراء البنك الدولي الكرة ووضعوا برنامجاً «يهدف الى تخفيف حدة الفقر» (وبضمنه) جزء يتعلق بما يعرف عادة بتلبية الاحتياجات الأساسية[٧]. وفي رأيهم أن متابعة الاحتياجات الأساسية ليست استراتيجية تنمية متميزة في حد ذاتها، ولا يمكن لها أن تعتبر سوى هدف أساسي للتنمية التي تحققت، والتي يمكن تحقيقها عن طريق مجموعة متنوعة من استراتيجيات التنمية. وهي هدف يؤدي الى الاهتمام المتزايد بتحقيق قصارى الأهداف لجميع السكان فيما يتعلق **بالاستهلاك، وبخاصة في مجالي التعليم والصحة**. فالعيب في نظرهم هو تركيز الدول على هيكل الانتاج والدخل والمستفيدين به، وعدم تكريس قدر مماثل من الاهتمام لدراسة الاحتياجات الاستهلاكية وأنماطها. وقد يبدو أن هناك نوعاً من التعارض بين العبء الاستهلاكي الذي يلزم لتحقيق هذا الهدف، وبين الحاجة الى الادخار من اجل الاستثمار لتسريع النمو[٨] وفي رأيهم ان هذا تعارض في الأجل القصير، يزول ويتحول الى قدرات بشرية متزايدة تساعد على تعظيم معدلات النمو في الأجل الطويل. بل ان اتباع سياسات رشيدة يمكن من تلبية الاحتياجات الأساسية الأكثر الحاحاً، حتى عند مستويات الدخل الفردي المتدنية دون التضحية بمعدلات النمو. ويزيدون على ما تقدم، انه **لا يشترط لذلك نظام سياسي معين**. فقد أحرزت نجاحات في اقتصادات متكيفة مع السوق، وأخرى مختلطة، وثالثة مخططة مركزياً، ورابعة اشتراكية تأخذ بتخطيط لامركزي. المهم هو عدم الانسياق وراء أهداف غير واقعية على النحو الذي تأخذ به منابر دولية، من تحديد مواعيد عامة للقضاء على هذا الجانب أو ذاك من جوانب الفقر، فالأفضل ترك الأمور الى مقتضيات الأحوال في كل دولة على حدة.

---

(٧) البنك الدولي، **تلبية الاحتياجات الأساسية: عرض شامل**، سلسلة الفقر والاحتياجات الاساسية ([واشنطن]: [البنك]، ١٩٨٠)، ص ١.

(٨) وهو ما اطلق عليه ميثاق العمل الوطني المصري عام ١٩٦٢ اسم المعادلة الصعبة.

إن خبراء البنك الدولي حين يسوقون هذه المقولات، إنما يسعون الى فرض نمط معين من الهياكل الاقتصادية على الدول النامية، مستمد من سلة معينة من طيبات الاستهلاك يجري التركيز فيها على القطاعات الأولية والخدمية وتفرغ بالتالي من التوجهات الصناعية التي تميز مرحلة التطور التي يمر بها الاقتصاد العالمي، بل إن القطاعات الخدمية ذاتها، تقف عند حدود معينة لا تتجاوزها الى الصورة التي وصلت اليها في الدول المتقدمة. والأدهى من ذلك، انهم يسوقون أمثلة من مجتمعات متباينة في تركيباتها السياسية. وقد يكون في ذلك بعض الصواب. فالدكتور عبد الله نفسه يؤكد أن من صفات رأسمالية القلب، قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية ورفع مستويات معيشة العمال، ولو أن ذلك يتم في اطار من الاستغلال. وهنا يظهر أول جانب من جوانب اشباع الحاجات الأساسية، وهو أنه مبدأ محدود الأفق: إذ إلام توجه التنمية إذا أمكن توفير تلك الحاجات لجميع الفئات؟

لنتأمل بعض الأمور السابقة بقدر أكبر من التفصيل.

١١ ـ فالجانب الثاني لمقولات خبراء البنك الدولي، هو إمكان العمل بمبدأ اشباع الحاجات الأساسية أياً كان النظام السياسي، بل ان النهج العام لتفكير أولئك الخبراء، يشير بقبول ما حذر منه د. عبد الله من إقامة جهود التنمية اعتماداً على المعونات ورؤوس الأموال من الدول الصناعية. إن وجود نماذج من أنظمة مختلفة تمكنت من توفير الاحتياجات الأساسية لا ينفي أن سبب عدم ادراك تلك الاحتياجات مرجعه في الغالب الى فساد الأنظمة التي عجزت عن توفيرها. والقضية هنا تبنى على أن منظور كل فئة من فئات المجتمع تتكيف مع ما تعتقد أنه مصلحتها الخاصة. فعلى سبيل المثال: تعددت البدائل التي طرحت في الهند عند محاولتها وضع خطتها الإنمائية الأولى في أواخر الاربعينات[٩]. فقد قام ثمانية من رجال الصناعة في بومباي بصياغة خطة تستهدف مضاعفة دخل الفرد خلال ١٥ سنة، وقدرت كلفتها بمائة مليار روبية، منها ٤٠ ملياراً فقط مدخرات جديدة! وحددت للزراعة زيادة نسبتها ١٣٠ بالمائة، وللصناعة ٥٠٠ بالمائة، وللخدمات ٢٠٠ بالمائة. وكما يقول سيث، فإن هذه الخطة التي عرفت أيضاً باسم خطة تاتا ـ بيرلا، كانت خطة مفرطة في رأسماليتها Ultra-capitalist، إذ أن هدفها الأساسي كان في الواقع تعظيم أرباح رجال الصناعة على حساب باقي قطاعات المجتمع. وقد استفزت هذه الخطة اتحاد العمال فوضع خطة مضادة سماها خطة الشعب كلفتها ١٥٠ مليار روبية على مدى عشر سنوات، وكان تركيزها على التنمية الزراعية من خلال تأميم الاراضي. ثم جاء س. ن. أكراوال وهو عضو سابق في لجنة التخطيط بخطة بديلة سماها الخطة الغاندية. وكانت خطة متواضعة بكلفة ٣٥ مليار روبية تسعى الى بناء هيكل اقتصادي لامركزي يدور حول قرى مكتفية ذاتياً، ويقوم أساساً على الزراعة، وبجانبها صناعات ريفية صغيرة.

---

(٩) Manohar Lal Seth, *Theory and Practice of Economic Planning*, 4th ed. (Delhi: S. Chand, 1969), pp. 567-568.

من هنا كانت ـ في رأينا ـ ضرورة التوجه الاشتراكي من خلال تحالف قوى الشعب العاملة: ليس لما تتصف به الرأسمالية من استغلال فقط، بل وأيضاً للتباين الذي ينشأ بالضرورة بين نظرة كل فئة الى مسار التنمية (والفئات موجودة بالضرورة حتى في ظل دكتاتورية البروليتاريا). ولا بد لجهاز الدولة في هذه الحالة من اجراء الموازنات الدقيقة بين طموحات الفئات المختلفة، والعمل على أن تؤدي التوجهات الإنمائية نحو زيادة ثقل الفئات التي تتزايد مسؤولياتها مع تطور مسيرة التنمية.

١٢ ـ نأتي الآن الى كنه مبدأ «الاحتياجات الأساسية»، فنجد أن د. عبد الله يؤكد لنا أن الحاجات عددها محدود، وانها كلها أساسية، والذي يختلف هو أدوات وأنماط الاشباع. والمطلوب في معظم أقطار العالم الثالث سيكون في البداية في مستوى ضروريات البقاء والقدرة على العمل (حد الكفاف)، ثم يتحسن ويتقدم بالتنمية. اذن فكل ما ينتج، أو يفكر الانسان في قبوله كإنتاج، يستهدف إشباع حاجة أساسية (فكل الحاجات أساسية) بدرجة أو أخرى. ومثل هذا التعريف لا يقدمنا كثيراً أو قليلاً. أما إذا كان المقصود هو الانتقال من نمط معين للاشباع الى نمط آخر مع تقدم التنمية، فإننا نحتاج الى تسمية أخرى تدل على هذا التدرج، وتؤكد في الوقت نفسه أن يتم الاشباع على نحو متكافىء (أو عادل)، ليس بالنسبة لكل حاجة فقط، بل وأيضاً لجميع الفئات. وهنا نواجه عدداً من المشاكل التي تحتاج الى حل:

ـ تحديد الأنماط الموافقة للاشباع. فالأنماط المتباينة لإشباع حاجة معينة لا تتحقق بصورة مستقلة عن أنماط إشباع الحاجات الأخرى. والواقع أن عدم قيام المخططين بدراسة خاصية التوافق بين أنماط الاشباع هو المسؤول عن جانب مهم من تشويه التنمية. ويظهر هذا بشكل واضح بالنسبة للتنمية الريفية حين تجري محاولات ادخال أنماط متقدمة (وللدكتور عبد الله مساهماته القيّمة في فكرة التنمية الريفية المتكاملة).

ـ تقدير كلفة التطوير من نمط (عام) للإشباع الى نمط آخر. فلو فرض مثلاً أنه في مرحلة مبكرة تم ارتضاء نمط إسكاني معين يجري تعميمه، فإن الانتقال في مرحلة تالية الى نمط آخر يتضمن كلفة إحلال مرتفعة.

ـ ضمان عدم حدوث تدهور في مستويات الوفاء ببعض الحاجات خلال التوسع في الإعداد لمراحل أكثر تطوراً. فمعظم الدول التي تشكو حالياً من الانكشاف الغذائي أو من قضايا كالإسكان الصحي الملائم، لم تكن تعاني من تلك المشاكل منذ عقد أو اثنين.

ـ وإذا عرفنا مقتضيات تحقيق هذا المبدأ بأنها انتاج سلع استهلاكية متهاودة الثمن بكميات كبيرة، فإن أحد جانبي هذا التعريف يعني تخفيض التكاليف الاجتماعية الكلية حتى يستطيع الاقتصاد توفير التراكم الرأسمالي المطلوب في الوقت نفسه. فهل يتحقق ذلك بمجرد توجيه التنمية نحو الداخل؟ إن العربية السعودية مثلاً تسعى نحو تأمين الغذاء من مواردها الزراعية المحدودة، غير أن هذا يتم على حساب إهدار لا يستهان به لموارد كان يمكن توجيهها وجهات أخرى، مع معالجة الأمن الغذائي في اطار تكاملي عربي.

ـ أما الجانب الآخر والأهم في نظري، فهو تركيز هذا المبدأ على الانتاج الاستهلاكي، وهو يشترك في هذا مع منهج الاحلال محل الواردات، ربما باستثناء واحد، هو أنه يركّز على سلع وخدمات ذات طبيعة محلية، (أي لا تدخل التبادل الدولي)، بينما الإحلال محل الواردات ينساق وراء سلع تمثل أدوات اشباع تنتمي الى مراحل أكثر تقدماً عما بلغه الاقتصاد بوجه عام، ومن ثم تعكس تفضيلات فئات محدودة محظوظة. غير أن الأثر النهائي يتشابه في الحالتين: وهو أن المدخلات يجب توفيرها إما بالانتاج، أو بالاستيراد. فإذا انتجت فإن مستلزمات هذه المدخلات إما أن تنتج بدورها أو تستورد، وهكذا تستمر الدورات المعروفة من تحليل المدخلات والمخرجات. وتتوقف المحصلة النهائية على التصرف في الدخل المتولد عن جميع هذه المراحل، حيث تنقطع السلسلة عند كل جزء يدّخر من تلك الدخول، ليعود أثره في الطلب على سلع الاستثمار[١٠]. وهكذا ينتقل الاعتماد على الخارج من مستوى سلع الاستهلاك الى مستوى سلع الانتاج والاستثمار، وهذه تمثل قدراً من التبعية أخطر أثراً من الاعتماد على الخارج لتوفير متطلبات الاستهلاك. ومعنى هذا، أن مناهج التنمية المتوجهة نحو الطلب الاستهلاكي النهائي تنتهي عادة الى حبوط بسبب عجزها عن توليد قدرات الانتاج. ولذلك، فإن القضية ليست «قلباً للأوضاع» بالقياس الى ما انتهجه الاتحاد السوفياتي من اعطاء الأولوية في الاستثمار لقطاع انتاج السلع الانتاجية لتحقيق التراكم الضروري لتنامي قوى الانتاج. بل ان هذا المنهج الأخير ضروري من أجل إحداث توجه فعال نحو الداخل، وتحقيق ترابط في البنيان الاقتصادي يعتبر غيابه في كثير من الدول النامية مسؤولاً عن الطريق المسدود الذي وصلت اليه التنمية فيها.

ـ ومثل هذا التوجه هو الكفيل بإقامة قاعدة تكنولوجية ملائمة، باعتبار أن هذه القاعدة لا بد من أن تنشأ محلياً لأنها ليست متيسرة بالضرورة لدى الدول الرأسمالية المتقدمة. ونحن لا نريد أن ننقاد الى حلقة مفرغة من نوع جديد: البدء بالناس أو البدء بالتراكم الرأسمالي، إذ لا بد من موازنة دقيقة بين الجانبين. وعلى العكس من طيبات الاستهلاك، فإن التوجه الى أدوات الانتاج لا يمكن أن يتم بجهد فردي من أي دولة نامية بمفردها، كما أنه لا يجد الضمان في اقتصاد يعتمد على آليات الطلب والعرض بدءاً من طرف واحد من أطراف الطلب هو الاستهلاك. ومن هنا تأتي ضرورة بناء الجهد الانمائي في اطار تكامل بين الدول النامية، وفي ظل نظام اشتراكي يبلور حسابات اقتصادية سليمة.

١٣ ـ ونحن لا نستهدف مما سبق انكار مبدأ اشباع الحاجات الأساسية. غير أن ما نود تأكيده هو أن هناك **حاجة أساسية وحيدة** للإنسان: تلك هي تنمية الخاصية التي ميزه بها الخالق عن باقي الكائنات عندما خلقه في أحسن تقويم واحترامها، ألا وهي العقل. فالقضية

---

(١٠) هذا ما أوضحناه في المذكرة الصادرة عن معهد التخطيط القومي بعنوان «حول خرافة الاستعاضة عن الواردات: دراسة في السياسة الاقتصادية مع التركيز على القطاع الخارجي،» رقم (١٢٠٦)، (تموز/ يوليو ١٩٧٧).

ليست مجرد المحافظة على البقاء عن طريق توفير ما يلزم للاستهلاك الاجتماعي والتوالد. فالطبيعة تبقي على مجتمعات عديدة نباتية وحيوانية بتوفير المطلبين. والقيمة التي تكتسبها المواد والخدمات لا تعود الى ما تحتويه من عمل نمطي في ظل عمل متكامل أو مقسم، وكنتيجة لجهد انساني منفرد، أو بالاستعانة بمواد في متناوله أو من صنعه، وإنما الى ما أعمله من فكر أحالها الى أدوات منفعة له. ومع ظهور الفكرة وتقبلها كعامل في تقريب المنافع الى البشر، تصبح حقاً مكتسباً للبشرية جمعاء لا حكراً على صاحبها. فالعقل الانساني الذي توصل الى طحن حبة القمح وتخمير دقيقها ثم تصنيعها الى رغيف خبز، أوجد منذ قديم الأزل طفرة تكنولوجية هائلة هي التي أبقت على الحياة البشرية، ثم أمدتها بفسحة من الوقت تتدبر فيها شؤوناً أخرى لها. والذي يميز النظم الرأسمالية المبنيّة على النزعة الفردية، هي أنها تسمح لا بملكية أدوات الانتاج، بل **باحتكار المعرفة**. ويعود جانب مهم من الخطأ الذي وقع فيه المخططون الى أنهم حصروا أدواتهم فيما اقتبسوه إما من الغرب أو من الشرق من أدوات لتخصيص الموارد، بينما جوهر التنمية هو تنمية الموارد أولاً، بما في ذلك الموارد البشرية وموارد المعرفة[١١].

١٤ ـ هناك منهجان سارت عليهما البشرية منذ القدم، أحدهما هو **المشاهدة**، والآخر هو **المشاركة**. وقد استغلت الحضارات القديمة المنهج الأول في حصر المعرفة في طبقة محدودة هي عادة طبقة الكهنة وما توافر لهم من علم وضعوه في خدمة الحكام. وبقدر الفجوة القائمة بين الذين يعلمون والذين لا يعلمون (وهل يستوي الاثنان؟) أمكن تسخير الأخيرين في خدمة الأولين. فإذا اضمحلت الطبقة الأولى، لسبب أو آخر، تهاوى المجتمع برمته، إلى حد أن يذهب الخيال ببعض الناس إلى ادعاء أن الفراعنة أتوا من كوكب آخر ثم رحلوا عن كوكب الأرض عندما يئسوا من أبنائه. ولذلك، فإن الاديان السماوية حصرت مبدأ المشاهدة في قدر محدود من المعجزات التي اختص بها الانبياء، وأشاعت روح المشاركة في كل ما عدا ذلك. وتجلى هذا بأبلغ صوره في الاسلام الذي وضع كتاب الله في متناول جميع البشر ينفذون من خلال كلماته إلى قنوات المشاركة سعياً في الدنيا وعملاً للآخرة. ولذلك، فإننا حينما ندعو إلى الأخذ بالنهج الاشتراكي، فنحن لا نبنيه على أساس تاريخي تطوري، وإنما نقيمه على أساس عقلاني مستمد من العوالم الموضوعية السائدة، ومن التعاليم التي ترمي إلى ما فيه خير للبشرية، ومن ثم فهو نهج وجد ليبقى.

١٥ ـ وكامتداد لمبدأ المشاركة بين أفراد المجتمع، فإن المشاركة ضرورية بين المجتمعات

---

(١١) محمد محمود الامام، «تخصيص أم تنمية الموارد،» ورقة قدمت الى: **مؤتمر الاقتصاديين العرب**، ٤، الكويت، ١٧ ـ ٢٠ آذار/ مارس ١٩٧٣، **وقائع وأبحاث الاقتصاديين العرب الرابع** ([الكويت: اتحاد الاقتصاديين العرب، د.ت.])، ج ٣، ص ٨٧٩ ـ ٩٠٢ و ٩٠٨ ـ ٩٢٣. ويلاحظ ان التمييز بين ملكية ادوات الانتاج وملكية المعرفة يتفق معنا عليه د. عبدالله عندما فرق بين اقتناء الآلات وتحصيل ما هو أهم منها، وهو المعلومية.

ذاتها. والقضية ليست في تقليص المنافذ التي يشتبه أن التبعية تنفذ منها، وانما في اقتلاع ظاهرة التبعية من جذورها. وإذا كان من المتفق عليه أن «الانسلاخ الكامل عن النظام العالمي مقصد غير عملي»، فإن الحل لا يكون بالتدني بحجم التعامل مع النظام الرأسمالي العالمي بضغط الاستيراد إلى ضرورات الانتاج التي لا مفر منها وقصر التصدير على ما يكفي ثمناً للواردات، وإنما فيما ذهب إليه د. عبد الله في الفقرة نفسها من أن التنمية المستقلة هي عملية بناء للقوة الذاتية التي تمكن القطر المحدد أو مجموعة الأقطار المتعاونة على أن تتعامل مع الخارج من موقع أقرب إلى التكافؤ وأبعد عن التبعية. ولن ينشأ التكافؤ بمجرد أن يحوز طرف ما يحتاجه الآخر، وإلا عدنا إلى تقنين التبعية من خلال مبدأ الاعتماد المتبادل Interdependence الذي يُروج له، ويستهدف أن تتيح الدول النامية ما حبتها به الطبيعة من مواد أولية ومصادر للطاقة، مقابل ما توصل اليه الغرب الصناعي من منتوجات العقل البشري، بل هو تبادل منتوجات عقل بمنتوجات عقل آخر. والمنتوجات التي نقصدها ليست مواد فقط، وإنما أنماط للحياة. ولذلك، فإن القضية التي يواجهها العالم الثالث هي، على حد تعبير أنور عبد الملك، «نهضة حضارية»[١٢]، وعلى حد تعبير المؤلف «مشروع حضاري» أو «ثورة ثقافية». وشرط الصلاحية للمشاركة ليس هو مجرد أن تكون الدول المتعاملة أعضاء في العالم الثالث، فشر أنواع التبعية هي التبعية من الدرجة الثانية، وهي التي تفشت في الآونة الأخيرة في الوطن العربي بفعل المال النفطي، وإلا كيف نفسر ربط الدول المانحة معوناتها بشهادة يصدرها صندوق النقد الدولي، وكلنا يعلم النهج الذي يريد فرضه، وطبيعة القوى التي تسيره؟ وكيف لنا أن نفسر أن تدفق المعونات (الرسمية!) إلى مصر في أعقاب حرب رمضان كان يتعثر أو يتقدم مع تعثر وتقدم مفاوضات ما سمي «بفض الاشتباك»؟ إن التحول الاشتراكي ضرورة حتمية لاطلاق قوى التقدم داخل كل قطر، وهو شرط مسبق لإقامة تكامل هادف إلى تحقيق اعتماد جماعي على النفس، يوفر قدرات التعامل المتكافىء فيما بين أطراف التكامل، وبينها وبين باقي أقاليم العالم.

لعلي قد تجاوزت الحدود المتعارف عليها للتعقيب، لكن عذري أن البحث الذي قدمه د. عبدالله أحاط بالكثير من الأبعاد، وربط بين العديد من القضايا على نحو جعله **جمع فأوعى**. وأعترف أنني اضطررت لقراءته عدة مرات قبل أن أشعر بأنني بدأت بالإلمام بأطراف الخيوط التي نسج منها ببراعة نسيجاً متكاملاً، لم يكن لغيره أن يبدعه على هذا الشكل. وكما ذكرت في البداية، فإن الذي زاد من صعوبة مهمتي أنني وجدت نفسي أتفق معه في العديد من المقدمات ومما توصل اليه من نتائج، فانحصر الخلاف في المنهج. على أنه مما يسر مهمتي في الوقت نفسه، أنني لم أشعر بحاجة إلى البحث عن منهج فلسفي بديل، إذ استطعت بلوغ النتائج نفسها من خلال منهج تجريبي مستمد من التجربة والمعاناة في ميادين التنمية

---

(١٢) أنور عبد الملك، «تنمية أم نهضة حضارية،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨)، ص ٦ - ١١. وقد أعيد نشره في: **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، ص ٢٩ - ٣٧.

والتكامل. ولعل ذلك أزاح عن كاهلي مهمة مناقشة المنهج الماركسي، بخاصة وأن هذه الندوة ليست ميداناً لمناقشته.

وأود هنا أن أشير إلى أن د. عبدالله نفسه في مؤلفه القيم عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد خصص فصلاً كاملاً (السابع، ص ١٨٧ ـ ٢٥٥) لما سماه «عناصر **لاستراتيجيات** تنمية بديلة» أورد فيه بتفصيل كبير العناصر التي لخصها في دراسته هذه، وهو تفصيل كان من الممكن لو ورد فيها أن يجنبني بعضاً من الملاحظات التي سقتها.. لكن الأهم من ذلك، أنه بدأ العناصر بما اتفقت عليه معه وهو «طريق التنمية الاشتراكية» وأن أورده هنا كمحصلة للدراسة. وعند ذاك ذكر صراحة (ص ١٩٤ ـ ١٩٥ من الطبعة الأولى لكتابه المذكور أعلاه) «وعندنا أن المدخل للاشتراكية هو الماركسية. ولكننا لا نريد في هذا المقام التدليل على صحة وجهة نظرنا، ولا إنكار صفة الاشتراكية على من يرفضون لسبب أو لآخر أن يكونوا ماركسيين. فالمثل الأعلى الاشتراكي ليس احتكاراً لأحد... وبالتالي، فإن مدى انطباق هذا القانون أو ذاك، واسلوب انطباقه، يختلفان من مجتمع لآخر، ومن حقبة لأخرى. وربما كانت هذه الحقيقة هي الأساس الموضوعي الذي يكمن وراء بعض الخلافات الفكرية بين **التيارات الماركسية المختلفة**». وهكذا فإنه سبق أن منحني اجازة أن أكون اشتراكياً غير ماركسي، كما منح الاجازة نفسها لميثاق العمل الوطني المصري (ص ١٩١ ـ ١٩٢). فإذا كان قد مال لهذا الاختيار في كتابه بتفصيلاته، فكان الارجح أن ينحو المنحى نفسه في دراسة مقدمة لمثل هذه الندوة. وفي يقيني أن تباين المقاربات إذا أدى إلى النتائج نفسها، فإنما يكسبها جدارة وصلابة، بما يجعلها تستحق منا في هذه الندوة تقديراً خاصاً.

تعقيب ٢

عادل حسين (*)

تنقسم الورقة في ظني إلى موضوعين أساسيين:

الموضوع الأول: يمثل اضافة وتطويراً للافكار التي نشرها منذ النصف الثاني للسبعينات عن التنمية البديلة. والموضوع الثاني: كان شرحاً للأسس النظرية التي استند اليها الكاتب باعتبار أن هذه الأسس أوصلته إلى ما وصل اليه في اضافاته وتطويراته.

وعن المجال الاول، أي نقد ما تحقق من تنمية في العالم الثالث، فإنني أتفق إلى حد كبير مع ما جاء في الورقة، ومن هذا المنظور فإنني معه في التفرقة بين التنمية الخبيثة باعتبارها تنمية تابعة، وبين التنمية الطيبة أي التنمية المستقلة. اتفق معه في رفض الاولى، وفي الدعوة الى الثانية. وقد وصل الكاتب إلى تحديدات واضحة لمسألة الاعتماد على النفس واشباع الحاجات الأساسية، وربط ذلك بمواقف من تبديد الموارد وحفظ البيئة، وما يترتب على ذلك من رؤية متميزة للاختيارات التكنولوجية ولنمط الاستهلاك ونمط التكدس في المدن الكبيرة.. الخ. وكل هذا نتفق فيه بشكل عام.

ولكن تنشأ خلافاتي وتتسع حين ننتقل إلى المجال الآخر الذي طرقته الورقة، أي حين حاولت أن تشرح الأسس والتحليلات النظرية، وقد أحسست هنا أن المراحل المختلفة في فكر اسماعيل صبري، لم تتفاعل معاً بشكل كامل ولم تصل بالتالي إلى مركب أو مزيج واحد، إذ ما زال ممكناً أن نلمح في الورقة نوعاً من التجاور أو التراكم لأفكار المراحل المختلفة. ويمكن ببساطة فرز الجديد عن القديم، فما زال لكل كيانه الخاص، وبالتالي، لم تثبت الورقة أوجه التناقض وعدم الاتساق بين النتائج الجديدة عن التنمية البديلة، وبين عدد من المقدمات والعقائد الماركسية، بل حاولت الورقة أن تقول إنه لا تناقض، وحاولت أن

(*) مفكر عربي من مصر، ورئيس تحرير جريدة «الشعب،» مصر.

تستخدم المقدمات والعقائد الماركسية في البرهان على جدوى وحيثيات التنمية البديلة. وكل هذا نختلف فيه، وأعتقد انه يتطلب وقفة مراجعة ونقد. باختصار، يمكن أن نقول إننا نتفق مع إضافات د. اسماعيل صبري عبد الله عن التنمية البديلة باعتبارها برنامجاً للعمل، ونختلف مع الحيثيات النظرية التي قدمها لتبرير ذلك.

ولا يتسع المجال لتبيان أوجه الخلاف كلها، أي لاثبات ما قلناه عن تعارض النتائج مع الافكار الماركسية للدكتور اسماعيل صبري عبد الله، ولكن نشير بسرعة إلى بعض ما نعنيه:

١ ـ فالحديث عن فكر ماركس كان يتضمن قدراً من الاعتراف بأنه من نتاج الحضارة الغربية، ولكن دون الاشارة إلى أن ماركس نفسه لم يكن متنبهاً لذلك، فقد كان الرجل يتصور أنه يتحدث باسم البشرية كلها، وكان يعتقد أن نتائج التجربة التي حصل عليها من دراسة المجتمع الاوروبي خلال مرحلة معينة من تاريخه تصلح لتفسير التاريخ البشري كله. وحتى بالنسبة لنتائج ماركس عن دراسة المجتمع الغربي الرأسمالي، بدا لي أن د. اسماعيل صبري عبد الله لا يرى أنها ينبغي أن تخضع لمراجعة شاملة في ضوء ما دل عليه التطور الفعلي للمجتمع الاوروبي خلال المائة سنة الاخيرة.

٢ ـ وبعيداً عن أوروبا وماركس، لا أدرى لما لم تتطرق الورقة إلى أي اشارة إلى التجارب التي رفعت شعارات الاشتراكية والماركسية اللينينية، عند تقويم ما تحقق من تجارب تنموية؟ ومن علاقات دولية؟ ما دمنا بصدد محاولة «مستقلة» لاستخلاص العبر استعداداً لمستقبل أفضل. لماذا لا نبحث ما حدث في هذه التجارب الاشتراكية (اضافة إلى بحثنا فيما حدث في التجارب الرأسمالية) عند الكلام عن علاقات التبعية؟ وعن التعامل غير المتكافىء، وعن تبديد الموارد وتخريب البيئة، وعن ارتباط الصناعة بالقيادات العسكرية، وعن الطغيان والاستبداد السياسي؟. لا أعتقد أن هناك من يرى أن التجارب الاشتراكية قد قدمت في هذه المجالات وغيرها اجابات ممتازة ونهائية. إذن لماذا نتجنب الحديث عن ذلك من أجل اكتشافات جديدة؟

٣ ـ وإذا كان الامر كذلك، فلماذا هذا الربط «الحتمي» بين مفهوم التنمية المستقلة وبين مفهوم الاشتراكية؟ وهل ما زال تقرير مثل هذه الأمور يخضع لمجرد الاستنباط من مقدمات مشكوك في صحتها، فيقال مثلاً ان: «التنمية المستقلة كانت في جوهرها خروجاً عن مجرى الرأسمالية، ونضالاً ضد الهيمنة الرأسمالية العالمية وتطورها في الداخل كرأسمالية تابعة. وسد باب التنمية الرأسمالية يعني بالضرورة التوجه نحو الاشتراكية. ففي رأينا لا يوجد في النهاية طريق ثالث بين تصفية استغلال الانسان للانسان والابقاء عليه في صورة أو أخرى».

لماذا لا يوجد مثل هذا الطريق الثالث الذي قد يخفف من الاستغلال دون أن ينفيه تماماً؟! ثم ما هو هذا الاستغلال الذي يشار اليه أصلاً؟. هل هو المفهوم التقليدي في (رأس المال) والذي أعتقد أنه يحتاج إلى مراجعة جذرية؟ وهل ثبت أن علاقات الاستغلال (وفق

هذا المفهوم) قد انتفت فيما يسمى بتجارب اشتراكية؟

ثم ما هي هذه الاشتراكية أصلاً، والتي يقال لنا انها حتمية؟ إن الورقة نفسها تعترف، انها في موضوع الاشتراكية أمام أمر يتعذر تماماً أن نحدده: «بعيد عن ذهننا تماماً ادعاء القدرة على رسم الملامح النظرية للاشتراكية الخالصة في صورتها المجردة التي تقبل تطبيقات متعددة». وقد حاولت الورقة رغم هذا أن تقدم بعض التحديد، ولكن كان ما قدمته منحصراً كله في الجوانب الاقتصادية على خلاف ما سبق تأكيده من اتساع النظرة للتنمية والحياة بحيث تشمل ما هو غير اقتصادي، إلى جانب استيعابها للجوانب الكمية والاقتصادية.

٤ ـ هذا الحديث عن الاشتراكية، وهذا التركيز على الجوانب الاقتصادية، هما من بقايا أفكار الستينات، والتي لم تتنبه الورقة إلى تعارضها مع الاضافات الجديدة حول المضمون المستهدف للتنمية، واستمرار هذه الافكار كان طبيعياً أن يستبقي معه مقولات الطريق غير الرأسمالي، فأثبتت الورقة أن ما تقصده من تنمية مستقلة، هو معادل لما كان يقال في الماضي عن الطريق غير الرأسمالي. ولو كان هذا صحيحاً، لكانت الورقة قد ظلمت نفسها، فهي كأنها تقول: إنها لم تقدم جديداً (وهذا غير صحيح)، أو كأنها تقول: إنها لم تكن تتعرض لمفهوم مجهّل كما يعلن عنوانها (وهذا أيضاً غير صحيح)، فالمفهوم يحتاج بالفعل إلى تحديد وتوضيح، ولم تكن المشكلة مجرد اختيار مصطلح أو مفهوم معروف سلفاً.

ويؤسفني أن أقول إن العودة إلى مقولة الطريق غير الرأسمالي. وإلى الحديث غير النقدي عن الاشتراكية، أدى إلى تكرار غير نقدي للشروط السياسية والاجتماعية المطلوبة لتحقيق التقدم المنشود.

٥ ـ والحقيقة أن الورقة كانت قد بدأت بتعريف للتنمية المستقلة، وأعتقد أنه أوضح وأرحب وأعمق من هذا الحديث المجهّل عن الاشتراكية. قال د. اسماعيل صبري عبد الله: «التنمية المستقلة هي الاعتماد على النفس». وهذا في رأيي جوهر التنمية المستقلة فعلاً، ولكن ما هو معنى الاعتماد على النفس؟ أرجو هنا أن لا نبالغ في التركيز على الجوانب الاقتصادية، فالاعتماد على تنمية الموارد المحلية مسألة مهمة، والاعتماد على الانتاج المحلي في تلبية قسم كبير من الحاجات الرئيسية، مسألة لا خلاف فيها، ولكن هذا ومثله لا يعتبر جوهر الاعتماد على النفس، فجوهر الاعتماد على النفس يكمن أولاً في القدرة على التفكير والاداء بشكل مستقل، أي يكمن في الاعتماد على العقول العربية والقلوب والارادات العربية.

يبدأ كل شيء بقدرتنا على أن ننشيء فكرنا الخاص، وعلى أن نخط سياستنا، ونخوض القتال الضروري والنضال. وقد عرضت صياغة في هذا الاتجاه في ورقتي المقدمة في هذه الندوة. وأعتقد أن هذا الطرح قد يختلف إلى حد ما عن التفصيل الوارد في بحث د. اسماعيل صبري عبد الله حول مفهوم الاعتماد على النفس. وإذا أخذنا بما أقترحه، أعتقد أن اختيار طريقنا المستقل لن يكون ببساطة الاختيار بين الرأسمالية والاشتراكية. فالإطار الحضاري المتكامل الذي أفاض د. اسماعيل صبري عبد الله في شرح أهميته، يجعل تحديد

الاختيارات أكثر صعوبة، والتنظيم الاقتصادي ـ الاجتماعي الملائم للأمة العربية الإسلامية يمكن جداً (بل ينبغي) أن يختلف عن التنظيم الذي أنشأته التجربة السوفياتية قدر اختلافه عن النموذج الامريكي أو الانكليزي، وكل هذه التجارب والنماذج الناجحة، هي بالمناسبة تجارب للتنمية المستقلة (بفكر وإرادة مستقلة) في ظروف تاريخية وجغرافية متباينة، وبالمناسبة أيضاً، أعتقد أن تجربة الهند تمضي خطوة خطوة في اتجاه تعظيم استقلالها في اطار شروط تختلف عن التي وضعتها الورقة كحتميات، ولعل هذا يتطلب تعديل بعض التعميمات القاسية التي حاولت أن تحدد الورقة بها معالم العالم الثالث.

٦ ـ يقودنا هذا أخيراً، إلى «الدوافع التي تحمل الناس على البذل والتضحية من أجل تنمية مستقلة». وهذه قضية محورية تجعل التنمية المستقلة هدفاً ممكناً أو حلماً مستحيلاً. وقد أعادت الورقة بحق مقولة إن الانسان لا يحيا بالخبز وحده، وكان طبيعياً أن يترتب على التذكير بهذا استنتاج، انه ليس من أجل الخبز وحده يكافح الانسان ويستشهد، ولذا، اتحفظ على من يقول ان «الدافع الاساسي الذي يضمن استمرار العمل من أجل تنمية مستقلة هو شعور الناس بأنهم المستفيدون من جهود التنمية (ليس الغرب الرأسمالي والأقليات الحاكمة)». لا شك أن هذا شرط من الشروط الضرورية، ولكنه لن يكون الدافع الاساسي لقبول الاستشهاد، فالوعد بنصيب مادي أكبر لا يغري كثيراً من يذهب إلى الموت؛ إن مثل هذا الوعد كان يدفع الناس لقبول الشهادة والتعذيب أيام كان جزءاً من عقيدة متكاملة عن حتميات التاريخ والتحكم في الحاضر والمستقبل، فما هي العقيدة النابعة من وجداننا والقادرة على تعبئة أمتنا الآن من أجل النهضة والتنمية المستقلة؟

المُناقشَات

١ ـ مصباح العريبي

لا اتفق مع د. اسماعيل صبري عبد الله حينما يقرن التنمية المستقلة بما يعتبره مرادفاً لها وهو الاشتراكية. وعدم اتفاقي معه ينطلق من رفضي لعدد من الأحكام القيمية التي قدمت واستعرضت على أنها شروط موضوعية هامة لتحقيق التنمية المستقلة. وأرى ـ مؤيداً في ذلك الاستاذ عادل حسين ـ أن كل تنمية ناجحة هي تنمية مستقلة، فاستقلال التجربة يأتي من منظور مدى ما حققته تنموياً، وليس على أساس ما ينبغي أن يكون قد توافر لها من شروط. ثم أننا نتعامل مع واقع عربي ينبغي ألا نصرف النظر عنه ونحن نحاول دراسة المعطيات والامكانيات لتنمية عربية مستقلة.

ويتصل بذلك ما قيل حول ربط الحضارة الغربية بالرأسمالية، والحديث عن الاشتراكية على أنها البديل لآثام تلك الحضارة وفواجعها. فيقول الكاتب «فكل خطوة يخطوها أي مجتمع بإرادته أو دون وعي على طريق الرأسمالية هي نفي لجانب من حضارته». وما الاشتراكية إلا وليدة الحضارة الغربية أليست هي الوجه الثاني للعملة نفسها. إن الاختلاف هو اختلاف في الدرجة وليس في المضمون. فالاشتراكية حركة انسانية غربية نشأت ونمت كبديل للنظام الرأسمالي في الوعاء الحضاري نفسه والمحتوى نفسه. فقبول الاشتراكية هو قبول للحضارة الغربية بكل مقوماتها.

ولي ملاحظة أخرى حول ما جاء في الحديث عن الاعتماد على النفس والتنمية الطيبة، من أن يكون الوفاء بالحاجات الاساسية شرطاً لتعبئة الجهود الشعبية من أجل التنمية، وانه ينبغي فصل الحاجات عن الرغبات للحد من الاستهلاك. والفصل بين الرغبات والحاجات ليس أمراً سهلاً فما يمكن أن يسمى بحاجة في مكان وزمان معين يمكن أن يوصف بأنه رغبة في ظروف مغايرة، هذا إذا أمكن هذا الفصل ابتداء. ولقد ناقشه الاقتصاديون مدة طويلة

من الرقي بالاستعانة بالعلوم الانسانية الاخرى ولا سيما علم النفس ولم تكن النتائج مشجعة، فحاجات الانسان تتطور بتطور الظروف الاجتماعية والبيئة.

٢ ـ باقر النجار

تحدث د. اسماعيل صبري عبدالله عن النماذج الرأسمالية للتنمية في العالم الثالث: فوصفها بأنها: «تنمية مشوهة أو خبيثة» رغم تحقيقها في بعض الحالات لفائض تجاري ورغم تحول النظام نحو الديمقراطية، إلا أن التكلفة الاجتماعية لهذا النمط التنموي كانت باهظة. وكذلك يمكن هذا القول بالنسبة للتنمية في اطارها الاشتراكي (تعقيب الاستاذ عادل حسين)، فهي رغم انجازاتها الاقتصادية الطيبة، كانت تكلفتها الاجتماعية عالية وخصوصاً في إطارها السياسي. فالانماط «الاشتراكية»، وخصوصاً في المنطقة العربية، أفرزت لنا أنظمة سياسية اتوقراطية مارست كبتاً على الانسان العربي ونفياً لوجوده، وهي في ذلك لا تختلف عن الانظمة اليمينية الاخرى في المنطقة العربية والعالم الثالث. وإذا كان الوضع كذلك ـ أي عجز هذه الانماط عن تحقيق مطالب وحاجات سكان العالم الثالث ـ فما هو السبب وما هو الحل؟ هل السبب يعود وكما يقول البعض إلى اغتراب الانماط التنموية في اطارها الغربي عن بنية مجتمعات العالم الثالث، وانها ـ أي هذه الانماط ـ جاءت أساساً لتلبية حاجات المجتمعات الغربية، وان عملية النقل الميكانيكي لهذه التجارب في العالم الثالث لم تساهم في سد الفجوة بينها وبين منظومة العالم المتطور بل بالعكس كرست من واقعها المتخلف؟

وإذا كان الوضع كذلك فما هو الحل؟ هل الحل ـ وخصوصاً في المنطقة العربية ـ في المشروع التراثي؟ علماً بأن المشروع التنموي البديل في اطاره التراثي غير واضح المعالم، ووجهات النظر حوله شديدة الاختلاف بين رموزه التقليدية ورموزه المحدثة.

٣ ـ سعد الدين ابراهيم

مع موافقتي على توجهات الورقة، ومباركتي لها، فإنني توقفت كثيراً، لا أمام الرؤية المبهرة للدكتور اسماعيل حول التنمية المستقلة، ولكن أمام امكانية تحويل هذه الرؤية إلى واقع. فالكاتب، يواجهنا بثلاث «لاءات». فهو يؤكد انه:

ـ **لا** توجد حالة واحدة لأي بلد أو قطر في عالمنا المعاصر ينطبق عليه نموذج «التنمية المستقلة» كما صاغه سيادته.

ـ **لا** توجد نظرية خالصة **للاشتراكية** في عالمنا المعاصر، ويرضى هو عنها.

ـ **لا** يمكن احداث «تنمية مستقلة» **بالطريق الرأسمالي**.

هذه «اللاءات» الثلاث تضعنا في مأزق حقيقي مفهومياً وعملياً. فإذا لم تكن هناك نظرية اشتراكية مقبولة عنده، وإذا كان يرفض الطريق الرأسمالي، فكيف سنحدث «التنمية

المستقلة» بغير نظرية مقبولة، ومن غير الطريق الرأسمالي المرفوض؟ اليست هذه دائرة مقفلة منطقياً؟

وأهم من ذلك ألا يوحي **عدم وجود حالة واحدة** «للتنمية المستقلة» ـ كما صاغها د. اسماعيل صبري عبد الله ـ في عالم الامس القريب، أو في عالم اليوم، بأننا ربما نبحث عن «**فردوس موعود**» لا سابقة له؟ أي أن الدائرة المقفلة منطقياً أصبحت أيضاً مقفلة امبريقياً؟

ربما في تأكيد د. اسماعيل صبري عبد الله على «**اعادة فتح باب الاجتهاد**» ما يشجعني على عرض بعض الافكار البديلة، راجياً أن أسمع رد فعل سيادته عليها.

١ ـ دعني أقدم **تعريفاً عاماً للتنمية**، بأنها تلك **العملية** المجتمعية المقصودة لتعظيم فرص الحياة، **وتعظيم فرص المساواة** للأغلبية في المجتمع.

٢ ـ والتنمية «**المستقلة**» هي تلك التي تنجز العملية السابقة «**بالاعتماد على الذات**» أي بتعبئة الموارد **المادية والبشرية والروحية** في الداخل، وتقليص الاعتماد على الخارج إلى أدنى حد ممكن. أي أن التنمية المستقلة تنطوي على **تقليص الاستغلال وتعظيم الاستقلال**.

٣ ـ اننا نعيش في **نظام عالمي**، وليس فقط **نظام عالمي رأسمالي**. في النظام العالمي هذا توجد «قوة رأسمالية»، و«قوة اشتراكية»، وقوى أخرى. وأن هذه القوى جميعا متشابكة في علاقات كثيفة من التعامل والتبادل والتعاون والتنافس والصراع.

٤ ـ إن الذي له الغلبة حالياً هو «القوة الرأسمالية»، وبسبب هذه القوة فهي تحصل على أفضل الشروط في تعاملها مع القوى الاخرى.

٥ ـ إن قوة أي بلد في النظام العالمي هي نتاج لقوة **قاعدتها الانتاجية**، وان قوة هذه القاعدة تتحدد بدرجة **اتساعها وتنوعها وكفاءتها**.

٦ ـ إن تقوية هذه القاعدة الانتاجية يمكن أن تتم بطرق ووسائل متعددة، اشتراكية أو رأسمالية أو تعاونية أو أي خليط من هذه جميعاً، وليس حتماً بالطريق الاشتراكي وحده (رغم **تفضيلي** الشخصي لذلك).

٧ ـ إن مؤشرات «التنمية المستقلة» **اجرائياً** هي: ١ ـ في حدها الادنى اشباع **الحاجات الاساسية** بموارد محلية، وتوسيع إطار هذه الحاجات تدريجياً مع نمو الموارد المحلية، ٢ ـ انعدام أو تقلص **المديونية الخارجية**، ٣ ـ **استقلالية القرار السياسي الوطني**.

٨ ـ حيث أن هذه المؤشرات الاجرائية تفترض «**النسبية**»، فإن التقدم المضطرد في كل مؤشر، يعني أننا في الطريق السليم «**للتنمية المستقلة**».

ولا يهمني في هذه الحالة ما إذا كانت «العربة» التي تحركني على هذا الطريق ذات لافتة «اشتراكية»، أو لافتة «رأسمالية»، أو أي لافتة أخرى. المهم أن تتحرك هذه العربة لتمضي قدماً في اشباع حاجات اساسية (متزايدة)، وبلا ديون خارجية، وباستقلال في اتخاذ القرار

السياسي الخارجي. خلاصة القول إن التنمية المستقلة بهذا المعنى المحدد، تنطوي على **تحسين مطرد في شروط التعامل والتبادل في النظام العالمي**، نحو مزيد من التكافؤ والمساواة. وفي تعقيبي المكتوب في ورقة د. صايغ مزيد من التفصيل لبعض هذه الخواطر.

٤ ـ عبد الخالق عبد الله

هناك حاجة لأن يتوصل المهتمون بقضايا التنمية إلى الاتفاق على المصطلحات الرئيسية والفرعية، وإلى توحيد المفاهيم وتعريفات المصطلحات، بما يؤدي إلى تطوير لغة مشتركة. وهذا يأتي ضمن توجه نحو ايجاد اطار مرجعي عربي لدراسة التنمية واشكالية التنمية العربية.

إن دراسة د. اسماعيل صبري عبد الله اضافت المزيد من التشويش. فمثلاً يُعرّف التنمية المستقلة بأنها الاعتماد على النفس وبأنها معركة استكمال التحرير الوطني. وهي ايضاً مشروع حضاري متمايز عن الرأسمالية إلى حد بعيد، وفي مكان آخر هي التنمية المتمحورة حول الذات. عدة تعريفات غير واضحة لمفهوم التنمية المستقلة.

السؤال هو ألا يدفع هذا إلى المزيد من الخلط والابتعاد عن الاتفاق على لغة مشتركة بين المهتمين بقضايا التنمية؟

٥ ـ منير حمارنة

طرح د. اسماعيل صبري عبدالله مشروعاً متكاملاً لقضية التنمية المستقلة. وجوهر الفكرة الخاصة بالتنمية المستقلة التي يتحدث عنها تكمن أساساً في التخلص التدريجي من استغلال الفئات المستغلة. وهذا يعني أن التنمية المستقلة يجب أساساً أن تحدث تبديلاً جوهرياً في عملية التوزيع، جنباً إلى جنب مع التطوير المستمر لتلبية الحاجات الاساسية للجماهير.

وفي البلدان التي حققت التنمية، كانت القوى التي قادت هذا العمل تتكون أساساً من تحالف سياسي واسع. فكيف يرى د. اسماعيل صبري عبد الله امكانية اعادة صياغة علاقة القوى التي من شأنها السير في تنفيذ التنمية المستقلة، هذه التنمية التي هي في جوهرها عملية تحويل كبير اقتصادياً، واجتماعياً، وتحتاج ولا شك إلى **قيادة سياسية** قادرة على وضع ذلك موضع التطبيق؟

٦ ـ نادية رمسيس فرح

هل كانت الحركة الاستعمارية الشرط الاساسي لتراكم رأس المال وظهور النظام الرأسمالي في الغرب كما ذكر د. اسماعيل صبري عبدالله؟ إن تاريخ أوروبا يبين بوضوح أن الدول التي تزعمت الحركة الاستعمارية منذ منتصف القرن السادس عشر (اسبانيا والبرتغال)،

لم تتطور إلى نظم رأسمالية من واقع استغلالها لثروات مستعمراتها، بل إن تلك الدول انتكست وتخلفت بسبب تدفق الذهب اليها مما جعلها تتقاعس عن تنمية قوى الانتاج بها.

وفي المقابل تطورت الرأسمالية في دول أخرى مثل بريطانيا، حيث ارتكزت الرأسمالية على استغلال الطبقة العاملة البريطانية. ومن الصحيح أن بريطانيا كوّنت امبراطورية عظمى، واستفادت من ثروات العالم الثالث، وأدى ذلك إلى تسارع التراكم الرأسمالي، ولكننا لا نستطيع الجزم بأن بريطانيا ما كانت لتتحول إلى الرأسمالية لو أنها لم تنجح في الاستيلاء على اجزاء عريضة من العالم الثالث. وبالتالي، لا نستطيع أن نربط بطريقة ميكانيكية وحتمية بين التطور الرأسمالي والحركة الاستعمارية، بل نستطيع استعارة كلمات د. اسماعيل صبري عبدالله بالتحدث عن الظروف التاريخية المحددة التي أدت إلى هذا الربط. ومن ثم، فإن قيام تنمية متمحورة حول الذات عن طريق التطور الرأسمالي احتمال قائم نظرياً في ظل شروط معينة لا نرى أنها تتوافر في معظم بلدان العالم **الثالث منفردة**.

وبالاشارة إلى تعقيب الاستاذ عادل حسين نرى أن ماركس لم يعمم تحليله على العالم، ودراسته عن نمط الانتاج الآسيوي، بغض النظر عن تقديرنا لهذا التحليل، تدل على أنه لم يعمم نظريته كما يقول الاستاذ عادل حسين.

٧ ـ علي نصار

يقدم د. اسماعيل صبري عبدالله بدايات وتأصيلاً لما يمكن أن نسميه مشروعاً حضارياً. وربما أوضح سيادته في مشروعه ـ ماذا لا يريد، بأكثر مما أوضح ماذا يريد. وهذا طبيعي في أي محاولة رائدة. وأنا أريد ـ لذلك ـ أن استوضح بعض الامور:

أولاً: طرح مشروع حضاري متمايز لا بد وأن يجابه بالضرورة بمقاومة من العالم الخارجي اكبر بكثير من تلك المقاومة التي تحدث ـ أو حدثت ـ في محاولات تمت للاستقلال الاقتصادي، بالمعنى البسيط وغير السليم. هل يغير ذلك من مفهوم الثورة اللازمة لذلك؟ ما هي الثورة وحجم التحديات أمامها؟ من يقود التحالفات المشار اليها في دراسته؟ وكيف ستكون التحالفات لهذا المشروع على المستوى الدولي؟

ثانياً: أطالب د. اسماعيل صبري عبد الله بنظرة مستقبلية، لها احتياجاتها من التحليل والدرس.

ـ نظرة مستقبلية للفئات الاجتماعية، ماذا يحدث لها في المستقبل مع تأثير ثورة المعلومية؟ هل تتأثر بها قوى الانتاج فقط، أم تتأثر بها أيضاً علاقات الانتاج؟ إن كان هذا صحيحاً، فما هي مترتبات ذلك على المنهج التحليلي للدكتور اسماعيل صبري عبد الله؟

ـ النظرة المستقبلية نفسها، هل لها مترتبات حالية (في الوطن العربي) للحفاظ على هويتنا أمام المستحدثات التقنية المشار اليها؟

ثالثاً: هل يوافقني د. اسماعيل صبري عبدالله عندما يقارن بين قصور المثقفين وقصور الحكومات، على أن قصور المثقفين هو بعدهم الشاسع عن البؤر التي يعيش فيها في مجتمعاتنا ما تبقى لنا من خمائر للتمايز الحضاري؟ إذا كان فلا بد أن يحدد سيادته كنه هذه البؤر ومحتواها.

٨ ـ عبد العال الصكبان

لي ثلاثة أسئلة:

ـ كيف يمكن تحقيق المشاركة الجماهيرية من خلال قنوات عمل محددة يضمن بها صدور القرار لأفضل تعبير شعبي؟

ـ كيف يرى اسلوب تدرج العلاقات العربية البينية والموقف من النظام العربي القائم؟

ـ كيف يرى الاسلوب الأمثل لعلاقات الدولة العربية الموحدة المستقبلية مع الاطار الدولي المحيط بها من حيث:

ـ العلاقات الاقتصادية،

ـ العلاقات الفكرية،

ـ العلاقات السياسية؟

٩ ـ عبد الرازق حسن

إذا كان البعض يتساءل عن حكمة الاصرار على ربط التنمية المستقلة بالاشتراكية، فأعتقد أن الأمر يرجع إلى أن الاشتراكية هي السبيل لضمان تمتع أثرياء المجتمع بفائض القيمة الذي يعمل له الناس، دون استغلال طبقة لطبقة واستئثارها بقدر كبير من هذا الفائض على حساب الآخرين. ولأنه من خلال الاشتراكية يمكن ضمان تشغيل جميع الطاقات والقوى لتحقيق الحد الاقصى من المطالب العامة، وهي القادرة على التفاعل مع التغيرات والمطالب المستمرة للجماهير. وإذا كان هناك ثغرات في المسار الاشتراكي لبعض البلدان فإن ذلك يرجع إلى خلل في العلاقات يمكن تداركه طالما انه لا توجد طبقة أو فئة تعتبر هذا الخلل في صالحها.

١٠ ـ خالد المنوبي

ملحوظة أولى على تعقيب الاستاذ عادل حسين: العلم الماركسي قابل للتجديد لكن منهجيته قمة تاريخية معاصرة. وقد جدد لينين وماو تسي تونغ بالخصوص على أساس فهم صحيح له.

أركز على المسائل المنهجية التي تعرض لها د. اسماعيل صبري عبدالله ببعض من

الاطناب وبنى عليها تحليله وهو ما يبرز اختلافات جوهرية بيننا وبينه وفي مسألة تحديد التنمية المستقلة بالذات. إن المفهوم الذي عناه ماركس، وانغلز ولينين على حد سواء، انما هو التشكيلة الاجتماعية أو الشكل الاجتماعي أو المجتمع أو العلاقات الاجتماعية للانتاج. وأتحدى أيا كان لتعريف مجتمع آخر غير المجتمع الرأسمالي العالمي في قضيتنا هذه. والشكل الاجتماعي الرأسمالي عالمي، ذلك ان القاعدة الجغرافية مكون أساسي من مكونات الشكل الاجتماعي، كما بين ذلك انغلز. والقاعدة الجغرافية للرأسمالية كشكل اجتماعي عالمية، وإن هي بترت بعد قيام الثورة السوفياتية والصينية وتوسعهما في اقطار أخرى منذ الحرب العالمية الأولى.

ونتيجة لذلك، فإن المجتمع الذي ننتمي اليه ليس المجتمع التونسي أو العربي أو الاسلامي، وانما الرأسمالي العالمي. وبالتالي، فإن الحديث عن التنمية المستقلة، ما دمنا في نطاق هذا المجتمع هو من قبيل اللغو. ثم إن الحديث عن ثورة برجوازية وطنية لاغٍ كذلك لأننا لسنا من مراكز ذلك الشكل الاجتماعي. وألغي وجود ولو محاولة للتنمية المستقلة وبالخصوص ما أشير له من روح مؤتمر باندونغ ومن محاولة البرجوازية الوطنية المزعومة عندنا بناء تنمية (لماذا؟) مستقلة (لمن وعماذا؟).

وبالتالي، فإن المسألة الحقيقة تتمثل في التمادي في الانتماء إلى المجتمع الرأسمالي أو الخروج منه إذا ما رمنا تسخير تنمية القوى الانتاجية لصالح المصالح المشتركة للمجتمع وللمشتغلين فيه ولو بقدر أكثر تواضعاً. والخروج منه، يمكن أن يحدث في حدود قطر أو أقطار أو حتى جزء من قطر طبقاً لمقولة الحلقة الاضعف اللينينية، وليس على أساس «الوطن» العربي، أو «الأمة» العربية إلا بمحض صدفة يبقى احتمالها منعدماً، الآن على الاقل.

يبقى في هذا الاطار أن الشكل الاجتماعي الرأسمالي تتعايش فيه اطلال الاشكال القديمة (وهي مكون له). وفي المنطقة العربية فإن **الاطلال** العربية الاسلامية مخصوصة، وليس من المستحيل أن تلعب دوراً في فك الطوق الرأسمالي، إلا أنها حتى الآن لعبت دوراً موضوعياً في تكريسه وتواصله. ذلك أن الايديولوجية الرأسمالية التي مضمونها الاول الاغتراب (أو الاستلاب) الاجتماعي السلعي، عرفت كيف تتحلى بمكونات تكميلية، أدخلت العنصر الاتاوي الديني، القديم بالخصوص، كأحد عناصر المشروعية المحلية لدولة رأس المال العالمية، تماماً كعالمية الشكل الاجتماعي الرأسمالي. وهو ما غاب، من جملة ما غاب، على الباحث في نظرنا المتواضع من عدم رؤية نسبة الاغتراب الاجتماعي واقتصاره على المجتمعات الطبقية حيث يقول: «ولذلك فإن الدين والفلسفة والاخلاق ضرورة **لكل مجتمع بشري** وإن تباينت من مجتمع إلى آخر ومن عصر إلى عصر».

أما الايديولوجية الاتاوية الاسلامية فهي نسبية للمجتمع الاتاوي بما لا يدع مجالاً للشك وقد تجاوزها التاريخ. وقد غاب ذلك عن الاستاذ عادل حسين.

١١ ـ دارم البصام

أعتقد أنه مطلوب استكمال الصورة والنزول الى مرحلة أقل تجريداً في التحليل، مما يتطلب من الباحث إيراد خطاب مطابق يحاول تحليل التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية في الوطن العربي ومفصلة علاقاتها، إذ دون ذلك سنكتفي بخطاب خارجي غير تاريخي وغير قابل للاختبار.

إذا ما قمنا باستكمال مثل هذه المهمة الصعبة وتعرفنا على الخريطة الاجتماعية، نصبح عندها مؤهلين، وبثقة، لاستدعاء المخاطب. بتعبير أدق، يمكننا عندها تشخيص القوى الاجتماعية المؤهلة أو الممكنة لصنع البديل ومن منظور مستقبلي.

وهذا بطبيعة الحال، يثير بدوره تساؤلات عديدة، واستكشافات لازمة ومتفاعلة لتشخيص مستويات الوعي بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، وتحليل للخطاب السياسي للقوى الوطنية العربية وتمثيلاتها المختلفة، ومدى ارتباط ذلك الخطاب بالحاجات المستشعرة وقدرته على وضع ذلك في اطره الموضوعية.

من جانب آخر، وهذا مهم تماماً، علينا أن نتدارس **الامكان الموضوعي**، لعملية التحول في الوقت الحاضر أو المستقبل المنظور في اطره القطرية والقومية والدولية.

بقي أن اتساءل، في ظل المقطع التأريخي الحالي الذي يمر به الوطن العربي، ومن منظور ربط التنمية بالتحرر، وتحقيق التنمية المستقلة، ما هو المطروح على القوى الاجتماعية؟ هل هي مطالبة بتحالف وطني لدحر قوى الاستعمار الجديد؟ ما هو موقفها من الدولة؟ وهل الدولة القطرية ما زالت قادرة على إحداث التنمية المستقلة؟ ما هي طبيعة أساليب المواجهة المطلوبة للنظام الرأسمالي العالمي؟ هل المشروع القومي العربي شرط أساسي للمواجهة؟ وما هي سمات هذا المشروع الذي نتصوره؟ هل هي مشروعات تكامل من منطلق اعادة توزيع الموارد (تنقل رؤوس اموال، تنقل عمل..)؟ وهل نفترض هنا ثبات القوى الاجتماعية المسيطرة، ونسلم بإمكانياتها واستعدادها لتحقيق هذا المشروع المفترض أم نفترض إحداث تغييرات بنائية كشرط ابتدائي لتحقيق مثل هذا المشروع؟

١٢ ـ خير الدين حسيب

أشار د. اسماعيل صبري عبد الله إلى «المشاركة الشعبية» كأحد المكونات الاساسية لـ «التنمية المستقلة». ومع تقديري للمشاركة الشعبية والديمقراطية واهتمامي بهما كقيمة وكمطلب في حد ذاته، إلا أنه يقلقني هذا الربط الشديد بينهما وبين التنمية المستقلة، والمبالغة في هذا الربط. والسؤال هو: بعد أن عرف المجتمع العربي أنماطاً استهلاكية معينة خلال العقد الاخير، فإلى أي حد يمكن أن يختار هذا المجتمع طائعاً، عند توافر المشاركة له في اتخاذ القرارات الاساسية، نمط التنمية المستقلة بما يعنيه من تغيير لنمط الاستهلاك الذي اعتادت

عليه، أو تتطلع اليه، قطاعات واسعة من هذا المجتمع؟ وهل ستكفي التوعية لجعل المجتمعات تتخلى عن الانماط الحالية الاستهلاكية لصالح الانماط الاخرى التي تتطلبها التنمية المستقلة؟ وبعبارة أخرى هل الربط الشديد بين الديمقراطية والتنمية المستقلة لازم دائماً وممكن دائماً؟

أنني واحد من المعجبين إلى حد الانبهار بالمساهمات الفكرية الاخيرة للأخ اسماعيل صبري عبد الله، ولكنني ومن أجل أن يترك المجال لهذه المساهمات الفكرية الهامة لتأخذ مداها في تأثيرها وتفاعلاتها الفكرية، فإنني أتمنى أن يخفف من الاصرار المستمر، وغير المبرر أحياناً، بإرجاعها إلى أصول ماركسية يصعب الربط بها.

١٣ ـ فؤاد بسيسو

هناك اغفال في أبحاث هذه الندوة لمدرسة معاصرة طرحت نظرية التنمية الاقتصادية في الاسلام. وحددت لها أسساً وشروطاً تنسجم ومتطلبات الشريعة الاسلامية والسلوك الذي تستلزمه، ورأت هذه المدرسة في النظرية التنموية في الاسلام، القدرة على تحقيق التنمية المستقلة، والقدرة على تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي وفق النمط غير الرأسمالي وغير الاشتراكي، وبموجب اطار نظري يمس قضية معالجة فائض القيمة وأسس توزيع المنافع المشتقة من الثروة المجتمعية بصورة عادلة، فما هو رأي استاذنا الفاضل في دور نظرية التنمية الاقتصادية في الاسلام، في تحقيق التنمية المستقلة وفق المفهوم الذي يراه؟

وإن كانت مطالعاتنا جميعاً لهذه النظرية غير متعمقة، وما زالت في مهدها ولا تمكننا من الحكم بأمانة عليها، فأرجو أن تستحوذ هذه النظرية على المزيد من اهتمامات دراسات التنمية المستقلة في العالم النامي في مرحلة لاحقة، وذلك لنتحرر من الاطار الفكري الذي يتعامل مع بديلين فقط، البديل الرأسمالي والبديل الاشتراكي بخاصة إذا أردنا ـ وكما أشار د. اسماعيل صبري عبد الله ـ الابداع وعدم المحاكاة وتجنب تقليد القردة واشتقاق البناء المتناسب مع مقومات شخصيتنا وهويتنا الجماعية والتمحور حول الذات الذي حقق النجاح لتجارب العديد من المجتمعات.

١٤ ـ اسماعيل صبري عبد الله يرد

لم أسع الى أن اقدم مفاهيم مستقرة نخرج عليها متفقين ثم ننساها لحظة تفرقنا كما يفعل القادة العرب في مؤتمرات القمة، ولكنني أردت أن أفتح باباً للنقاش لن يقفل بنهاية هذه الندوة. وأرجو أن يستمر الحوار والجدل لأنه من خلال الحوار والمناقشة يتأتى التقارب في المفاهيم على أساس موضوعي وعلمي، وليس على أساس من الرغبة في مجرد التوافق في حد ذاته، لأنه من الخلاف في الرأي تكتشف الحقيقة وليس من الاتفاق في الرأي. ولو أتفق البشر جميعاً على كل الامور، لما تقدمت البشرية اطلاقاً. وأوجز ردي على النقاش في النقاط التالية:

أ ـ في المنهج

واقع الأمر أن هذه الورقة تحليل نظري مجرد، لا ينطبق مباشرة على الوطن العربي. ومحاولة الانتقال من مستوى التحليل النظري العام إلى تطبيق مباشر على مجتمع بعينه عيب خطير، سماه «شومبيتر» في كتابه الضخم الكبير **تاريخ التحليل الاقتصادي** الخطيئة الريكاردية. حيث أن ريكاردو كان يقوم بهذا التحليل النظري المجرد، ثم ينتقل مباشرة إلى طرح سياسات مترتبة عليه دون مراعاة للظروف المحددة. ويكون الزعم بتحويل هذا التحليل النظري مباشرة إلى وصفات قابلة للتطبيق في الوطن العربي، نفياً لأهم فكرة سائدة في التحليل من أوله إلى آخره. وهي أن الكشف عن طريق تطور أي مجتمع مقترن بالدراسات العميقة الوافية لكل معطياته المحددة في فترة تاريخية محددة، وليس حلاً أن تستقي مباشرة من تحليل نظري. لهذا مثلاً لم أشر إلى الاسلام، ولكنني أشرت إلى أهمية الفلسفة والعقيدة الدينية.

ب ـ دور الرأسمالية التجارية الأوروبية التاريخي

أريد أن أقول فيما يتعلق بنشأة الرأسمالية إن الرأسمالية نشأت أولاً، رأسمالية تجارية، واستفادت فعلاً من الاستكشافات الجغرافية فائدة محددة تتمثل في ان طبيعة النشاط التجاري تغيرت.

قبل الاستكشافات الجغرافية، كانت التجارة ـ ما نعنيه هنا هو «التجارة البعيدة» وليس التجارة المحلية فهي المصدر الرئيسي للتكاثر المالي ـ مع آسيا خلال الوطن العربي. وكانت مراكزها في جنوب أوروبا كما هو معروف.

بتحقيق الاستكشافات الجغرافية، لم يقتصر الأمر على استخدام طريق آخر إلى الشرق. بل لقد اكتشفت أسواق جديدة وسلع جديدة تشترى من أوروبا وتباع إلى المستوطنين في أمريكا الجنوبية والشمالية، وكذلك تزويد الجيوش المقاتلة هناك بما يلزمها من معدات. وهكذا انتقلت هذه التجارة من وضع استيراد ـ كما تفعل البرجوازية التجارية عندنا ـ إلى وضع تصدير. هذا الوضع دعاها مبكراً إلى الاهتمام بعمليات تطوير الانتاج المادي من الوضع الحرفي الذي ينتج فيه الصانع السلع متكاملة، إلى ادخال مبدأ التقسيم الفني للعمل الذي أشار اليه آدام سميث باستفاضة في «ثروة الأمم»، وكان ذلك قبل الثورة الصناعية. والمثل المشهور الذي ساقه هو: «الدبوس الذي ينتجه عامل واحد، والذي يشترك فيه عشرة». وكيف يتزايد الانتاج بتزايد العمال مع تقسيم عملية الانتاج بينهم.

ونشأت في هذه الفترة كلمة Manufacture بمعنى عمل يدوي، ولكنه لا يتم في دكان صانع حرفي، وإنما في مصنع كبير فيه عدد كبير، نسبياً، من العمال، كل عامل منهم ينتج جزءاً من السلعة. وكانت تلك هي الوسيلة لزيادة الانتاج؛ وزيادة الانتاج هذه أصبحت

ممكنة لأن التجار حولوا التكاثر المالي إلى تراكم رأسمالي، بمعنى بناء المصانع، وتطوير وسائل الانتاج. ومن المعروف الذي لا يذكره التاريخ عادة، أن «جيمس وات» كان يتمتع بتمويل من رجل أعمال انكليزي اسمه «بولسون»، ومن دون هذا التمويل ما كان ليستطيع أن يستمر في التجارب ويصل إلى الآلة البخارية. فارتباط الثورة الصناعية بهذه الطبقة التجارية هو الذي مهد لعملية الثورة الصناعية، أو تطويع طاقة البخار بالذات. ومثل اسبانيا والبرتغال هام للغاية في هذا المقام. اسبانيا والبرتغال كلتاهما توهمتا أن الثروة هي الذهب والفضة، وأن هذا يغنيهما عن الانتاج. وبلغ الحمق «بفيليب الثاني» انه طرد أكثر القوى انتاجية من اسبانيا، وهم العرب المدجنون، أي الذين بقوا في ظل حكم الملكة «ايزابيلا»، كما طرد اليهود. وكلا الفريقين كانا من أهل العلم والفكر ومن أهل الصناعات.

لماذا نما التصنيع في انكلترا وفي فرنسا، ذلك لأن الدول التي لم يكن لديها مصادر ذهب وفضة، كانت وسيلتها الوحيدة للحصول عليهما هي أن تزيد الانتاج المادي وتبيعه «للباشوات»، وتأخذ منهم الذهب. وهكذا تقدمت انكلترا وفرنسا، وتخلفت اسبانيا والبرتغال، وسرعان ما انتزعت انكلترا وفرنسا مستعمرات اسبانيا والبرتغال في مواقع كثيرة من العالم. هذا التفسير مهم، لأن هناك خلطاً شائعاً بين التكاثر المالي والتراكم الرأسمالي، وهذا شبيه بما حصل عندنا في الحقبة النفطية.

ج ـ الحاجات الأساسية

اثير موضوع الاحتياجات الأساسية، هنا مرتين، أثير من حيث أن ماكنمارا استخدمه، واثير من ناحية التفرقة بين الحاجات والرغبات ـ ولي بحث خاص عن موضوع الحاجات والرغبات ـ وكلمة الرغبات مهذبة لأن الكلمة العربية الأصلية هي الشهوات، والعرب فرقوا بين الحاجة والشهوة. وهذه التفرقة ليست في الكم، بل في النوع. فالحاجات كلها أساسية، ولا يغني اشباع حاجة منها عن اشباع الحاجة الأخرى.

فمثلاً الحاجة إلى الغذاء تظل قائمة حتى ولو كانت حاجة الاسكان قد حلت بأن سكن الانسان في قصر، فهذا لا يغنيه عن انه يحتاج إلى الغذاء. هذا في حين أن الرغبات أو الشهوات تتعلق بموضوع اشباع الحاجات أو وسائل اشباع حاجة معينة، وهي تتنوع وتتعدد وتكثر وتقل في ظروف تاريخية مختلفة ـ أنا لم أدخل في هذا المقام بالتفصيل ـ بالقطع الانسان مثلاً في حاجة إلى الغذاء، وهو يزهد من الغذاء الرتيب والمتكرر ويحب تنويع ما يأكل، ومن علامات الحضارات الزاهية تقدم فن الطبخ فيها. هذا وارد، وأيضاً الحاجة إلى السكن يمكن أن نتصورها في الحد الأدنى حجرة من ستة أمتار مربعة، مثل وحدة الإسكان لكل فرد في دراسات الأمم المتحدة. وإذا وفرنا هذا ابتداء، فالانسان سيتطلع إلى سكن أفضل. هذا طبيعي، ولكن الافراط في اشباع الحاجات يؤدي الى الضرر بالمجتمع وبالفرد وبالبيئة الطبيعية. فمثلاً استهلاك المجتمع الأمريكي، بما يتضمنه من نسبة عالية من التبديد

للموارد، لو طبقناه على العالم كله لانهارت الانساق البيئية الرئيسية التي تحفظ حياة الانسان. ويكون الاضرار بالمجتمع من حيث أن إفراط البعض يكون على حساب البعض الآخر. كذلك أحياناً يضر الإفراط بالإنسان نفسه. فالإفراط في الغذاء مثلاً، سبب أساسي من أسباب أمراض القلب والدورة الدموية وتصلب الشرايين والسكر وما يتصل بذلك.

ففي كل مجتمع في فترة تاريخية معينة، الاشياء التي تشبع هذه الحاجات وحجم الاستهلاك منها، مفروض أن تتحدد عند الحد الذي يحقق التوازن بين رغبات الأفراد، وإمكانات المجتمع وضرورات المحافظة على البيئة (أي الموارد الطبيعية المتيسرة للمجتمع)، وليس المقصود قطعاً تنميط إشباع الحاجات. كذلك، فإن اختيار الأشياء التي تشبع الحاجات الاساسية هو بالقطع اختيار شعبي، هو اختيار يتم على أساس المشاركة الشعبية، وليس اختياراً سلطوياً. وفكرة الأختيار السلطوي تتنافى تماماً مع المفهوم العام الذي يحكم هذه الورقة.

ويتصل بهذه النقطة أيضاً، ما تفضل به د. خير الدين حسيب. أنا هنا باحث يكتب بحثه، ولست رجل السياسة الذي يغير المجتمع. والمفروض أن عملية تغيير المجتمع لها مؤسساتها: الأحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات إلى آخره. وعلى هذه الأحزاب والجماعات اذا كانت تريد فعلاً التنمية المستقلة أن تنشر بين الجماهير الوعي بضرر انماط الاستهلاك الوافدة علينا وخطرها. واعتقد أن هذه الفرصة حلت، فبعد انتهاء الحقبة النفطية، وفي وجه الأزمة العالمية، والامكانات الاقتصادية المتيسرة لمعظم الأقطار العربية، أصبح استمرار الهوس الاستهلاكي مستحيلاً، لأنه إما أن يؤدي إلى عدم استقرار اجتماعي وسياسي وهزات عنيفة، وإما أن يواجه. ولن تكون المواجهة إلا بالشكل الديمقراطي، أي من خلال العمل السياسي الذي يقنع الجماهير بذلك، والذي تمارسه أساساً الأحزاب الممثلة لهذه الجماهير، ولا يصدر من موقع السلطة فقط، لأنه لو صدر من موقع السلطة فهو مرفوض. وهو أيضاً سيتفق مع طبيعة هذه السلطة فيقتر على الغالبية، ويترك الأقلية تسرف ما شاء لها الاسراف.

في موضوع الاحتياجات الاساسية: أنا أنظر إليه في الورقة نظرة ثانية، ابتداءً من أن الانسان هو العنصر الفاعل في عملية الانتاج. فتوفير الحاجات الاساسية للإنسان هو توفير لقدرة العمل. وإذا اعتبرنا من الحاجات الاساسية للإنسان: التعليم، والمعرفة بوجه عام، وتيسير المعلومات له، بمعنى رفع انتاجية العمل، تصبح الحاجات الاساسية وسيلة لزيادة الانتاج ورفع الانتاجية. وهذا هو الاساس الوحيد لدعم القاعدة الأنتاجية في المجتمع، وزيادة قوته الاقتصادية.

أخيراً مفهومي عن الحاجات، انها حاجات مادية وحاجات غير مادية، وأن الحاجات غير المادية لا تقل أهمية عن الحاجات المادية. بل ربما اكتسبت في دول العالم الثالث الفقيرة أهمية أكبر من بعض الشهوات المادية. والواقع، أنه كلما كان الحكم قليل الشعبية، ويعتمد

على القمع، ويحظر على الناس الاشتغال بالسياسة، كلما حاول أن يلهيهم بالاستهلاك، ولا يستطيع تغيير نمط الاستهلاك إلا حكم ديمقراطي شعبي حقيقي. فهذه هي القضية في مجموع تراكماتها وأوجهها المختلفة. وهذا بالقطع تحليل بعيد كل البعد عن كلام ماكنمارا الذي كان أقرب لما يسمى سياسة رفاه welfare من الدرجة الثالثة، بمعنى أنها عنده شيء لا بد من توفيره حتى تتفادى القلاقل السياسية والاجتماعية. وأكبر دليل على ذلك، ان ماكنمارا كان يتصور أن الشركات متعدية الجنسيات هي أقدر الناس على توفير مستلزمات الاحتياجات الاساسية لشعوب العالم الثالث.

د ـ الطبيعة الرأسمالية للنظام العالمي والاختيار الاشتراكي

لماذا أتكلم عن النظام العالمي على أنه نظام رأسمالي فقط؟ لسبب بسيط هو أن النظام العالمي مكون من حركة اشخاص، وحركة سلع، وحركة رؤوس أموال. نحسب مساهمة الدول الاشتراكية في كل منها: حركة الاشخاص محدودة. فالدول الاشتراكية لا تستقبل عمالة وافدة، وقل أن تبعث بعمالها إلى الخارج. مساهمة المجموعة الاشتراكية في التجارة الدولية لا تتجاوز ١٠ بالمائة. مساهمتها في تجارة العالم الثالث كالآتي: العالم الثالث يستورد منها ٩ بالمائة من وارداته ويصدر لها ٣ بالمائة فقط من صادراته. في حدود هذا التعامل هناك بالقطع عنصر استغلالي، لأنه يتم على أساس ما يسمى الاسعار العالمية. والاسعار العالمية ناتجة من سوق تسيطر عليه الرأسمالية، فهي أسعار محددة من قبل الشركات الرأسمالية الكبرى. وهذه النقطة ناقشت فيها السوفيات كثيراً عندما كنا نتعامل معهم على نطاق واسع. وفي داخل مجلس المعونة الاقتصادية، توصلوا إلى نظام لحساب الأسعار، لا يهمل الاسعار العالمية تماماً، ولا يطبقها تماماً. ويعاد النظر فيها دورياً بمناسبة إعداد كل خطة خمسية، حيث مواعيد بدء الخطط الخمسية موحدة. وهم يأخذون تطور الأسعار العالمية لكل سلعة خلال السنوات الخمس السابقة، في محاولة بدائية في تقديري للتفرقة بين السعر السائد في السوق، وبين القيمة الحقيقية.

لم أتكلم عن الاتحاد السوفياتي ولا عن الصين ولا عن دول أوروبا الشرقية، لأن هذا الموضوع كان خارج الورقة تماماً. الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الاشتراكية، دول أوروبية تساهم بالحضارة الأوروبية ومرتبطة بها. وهذه النقطة هامة. وأنا ممن يقولون: أولاً، إن الحضارة تظل بعداً قائماً مهما تغيرت انماط الانتاج، ثانياً، تلك دول اشتراكية مصنعة بالفعل، ثالثاً، هذه الدول لم تكن مستعمرات، ولم تعرف التنمية الخبيثة، أو التنمية المشوهة التي تشكل المشكلة الرئيسية لدول العالم الثالث.

لم يكن وارداً أن أتكلم عما يجري في الاتحاد السوفياتي في ورقتي. فلا مناسبة لمثل هذا الحديث حيث أنني لم أقدم الاتحاد السوفياتي كنموذج للتنمية المستقلة، حتى أخذت على الدراسات التي تمت عن الاشتراكية، أنها لم تقدم حتى الآن نظرية «خالصة للاشتراكية».

هناك كثير من المؤلفات عن كيف يدار الاقتصاد السوفياتي، وأخذت على هذه المؤلفات أنها، بصفة عامة، لا تميز في التجربة السوفياتية بين ما هو تاريخي وحضاري مرتبط بتاريخ روسيا ومجموعة الشعوب التي تكون الاتحاد السوفياتي وبين ما هو عارض مرتبط بظروف الثورة البلشفية والأوضاع القاسية التي عاناها الاتحاد السوفياتي (حرب التدخل من ١٤ دولة، الحرب الأهلية، الحصار الاقتصادي الكامل الذي فرض عليه لسنوات طويلة، الولايات المتحدة لم تعترف بالاتحاد السوفياتي إلا في عام ١٩٣٤، وكان السبب في اعترافها صفقة نفط قام بها روكفلر)، وبين ما هو من صميم الاشتراكية. وبالتالي، لم يكن الاتحاد السوفياتي موضوعاً لكلامي.

أما رأيي فيما يجري في الأوضاع الداخلية في الاتحاد السوفياتي فهو مكتوب في مجلة **الطليعة** في عام ١٩٧٠، في العدد الذي صدر بمناسبة الذكرى المئوية لمولد «لينين». وقد قلت فيه بالنص الواضح والصريح، إن تطور علاقات الانتاج داخل المجتمع السوفياتي، متمثلة في أساليب التخطيط وإدارة الاقتصاد وإدارة المشروعات الانتاجية، أصبحت متخلفة بالنسبة للنمو الضخم الذي حدث في قوى الانتاج في الاقتصاد السوفياتي. وأنه لا بد من تطوير هذه الاساليب في اتجاه توسيع الديمقراطية. مثلاً الانتقال من نظام المدير المسؤول عن المصنع، وهو نظام فرضته أصلاً ظروف الحرب، والنقص الشديد في السلع وفي الكفاءات الإدارية إلى إدارة ذاتية أو إدارة مشتركة. وعدت وذكرت هذا أيضاً في كتابي عن القطاع العام.

وبالنسبة لماركس والماركسية أذكر أنه في الذكرى المئوية لوفاة ماركس، قال مؤرخ الماني: «إن أعداء ماركس لم يسيئوا اليه كما أساء اليه أصدقاؤه ومن يدّعون الانتماء اليه». وهذا صحيح. فكثير من الافكار التي حسبت على ماركس تتناقض مع تفكيره. وماركس لم يدّعي.. العالمية. وفي الورقة نص واضح يغني عن التعليق في هذا الشأن.

أما عن الطريق اللارأسمالي فقد كتبت عنه في المقال السابق الاشارة اليه في **الطليعة** فقد كان عنوان ذلك المقال «اللينينية وأزمة الماركسية الراهنة». وقلت وقتها إن هذا المفهوم لا معنى له، وأن لينين استخدمه في حالة واحدة وهي منغوليا، لظروفها الخاصة، حيث لم يكن بها برجوازية أصلاً، وكانت لها علاقاتها الخاصة بالاتحاد السوفياتي مما مكّنها من أن تتفادى المرحلة الرأسمالية. وقلت إن طريق أي مجتمع لا يتحدد بالنفي، وإنما يتحدد بالإثبات. هو لارأسمالي، فماذا يكون؟

أما عن مفهوم العقيدة، وأهمية الايمان في خوض المعارك، فهذا ضروري لأن الانسان ليس عقلاً وجسداً فقط، بل له بعداً ثالثاً، بعد وجداني روحاني ممكن أن تملأه العقيدة الدينية في معظم الأحوال، ويمكن أن تملأه فلسفة أو ايديولوجيا. ولكن بالقطع من دون أن يؤمن الانسان بما يعمل، ولو عمل فقط لمصالحه الآنية، أو حتى لمصلحته هو الخاصة فقط، ولم يكن له اطار مرجعي، فلا يمكن أن يستمر وأن ينتج. المجتمع الذي يعيش على هذا النحو مصيره إلى التفكك. وتفكك المجتمعات وضياعها وتدميرها ظاهرة موجودة. لأنه لا

قدرية للتقدم أو للتطور. وفيما يتعلق بالمشروع التراثي، أنا لم أتعرض بصفة خاصة للوطن العربي، بل اذكر مسألة متعلقة بالعالم الثالث ككل.

في النهاية أود أن أؤكد انني لا أختار لأحد، أنا أبحث وأفكر وأطرح رأياً. وهذا الرأي من حقي أن أقوله، وليس من حقي أن أفرضه على أي إنسان. ولكن أمانة الفكر في مثل هذا الجمع كانت تقتضي أن أطرح فكري كاملاً، وأن أقول عالياً المرجع المنهجي الذي اتبعته في التحليل. ما ليس اشتراكية، وما ليس رأسمالية أنا شخصياً لا أعرفه وأود أن يوجد في يوم من الأيام. ولا أصادر على قدرة الفكر الانساني على أن يكتشف أوضاعاً أخرى، لكنني أعتقد أن سبب اللبس هنا هو أننا نجسد الرأسمالية في أمريكا، ونجسد الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي، وبالتالي نرفض كلتيهما. وهناك فرق كبير جداً بين عدم الانحياز بين الدولتين العظميين، وبين الاختيار بين الرأسمالية والاشتراكية، وكما قلت الرأسمالية الخالصة لم توجد في أي مكان، وكذلك الاشتراكية الخالصة. وأضفت أن محتوى الاشتراكية يتغير من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان، وانه يبقى في الجوهر مفهوم الاستغلال وعدم الاستغلال. الاستغلال ليس مقولة اخترعها ماركس يمكن أن نرجع للفكرة عند من سماه أسلافنا المعلم الأول: أرسطو. في كل مرة يحصل فيها انسان، بلا عمل، على دخل هو نابع من عمل انسان آخر، هناك ظاهرة استغلال ترجع بالقطع إلى سيطرة الملكية الرأسمالية. ملكية وسائل الانتاج، تساعد على الاستغلال. ولكنها ليست بالضرورة الشكل الوحيد للاستغلال، لأن المجتمع ينتج أكثر مما يستهلك عادة. هذا الفائض يتوزع توزيعاً غير متكافىء، ومعنى التوزيع غير المتكافىء، أن هناك من يعمل ولا يحصل على كل مقابل عمله، ومن لا يعمل ويحصل على جزء من الفائض الاقتصادي.

هـ ـ عن الواقعية

المستوى الذي كتبت فيه هذه الورقة، هو مستوى الفهم النظري، الذي يمكن أن يعطي رؤية استراتيجية. وحين تتضح الرؤية الاستراتيجية يمكن أن نبدأ في بحث ما هو ممكن منها اليوم وما هو غير ممكن. فالقضية هي بأي مقياس تقول هذا ممكن وهذا غير ممكن، وهذا جيد وهذا غير جيد. في أصول الفقه تعلمنا قاعدة جميلة جداً اسمها الحكم على شيء فرع عن تصوره. فإذا لم يكن في ذهننا صورة نريد أن نصل اليها، كيف يمكن أن نميز الضار من النافع فيما يمكن أن نوافق عليه من اجراءات تكتيكية الآن، وفي المدى المتوسط، وفي المدى الطويل، إلى أن نصل إلى المدى الطويل جداً، الذي هو المدى الاستراتيجي؟ ففي المستوى الذي نتكلم فيه هو المستوى الذي يتعلق بالمفهوم الاستراتيجي الطويل الأمد جداً. وبالقطع الطريق إلى تطبيقه ليست طريقاً سهلة ومعبدة. وإن كل تغيير اجتماعي، ستكون فيه اجراءات كمية ستصل إلى تغيير نوعي، وسيكون فيه صراع قوى اجتماعية حول هذه المفاهيم. ستتم نجاحات، كما ستقع اخفاقات، يمكن أن تتقدم، ويمكن أن تقع ردة على هذا التقدم. وأنا بيّنت في كلامي عن التنمية المستقلة أنها مرحلة انتقال إلى الاشتراكية، وقلت لا يعني ذلك بحال أن تبني طريق التنمية المستقلة سيؤدي بالضرورة إلى

الوصول إلى الاشتراكية. وأن احتمالات الردة ستظل قائمة، لأن فترة الانتقال تلك أو مرحلة التنمية المستقلة كما ذكرت في الورقة تشهد تعايش عدة أنماط انتاج معاً، وعدد كبير منها ضروري لتوفير الاحتياجات الأساسية للجماهير، ولا يمكن البدء في تصفيته دون وجود بديل له اكثر تقدماً. وبالتالي، القوى الاجتماعية غير متجانسة كما أن الخصم أو العدو الخارجي، العدو الأمبريالي، سيحاول طبعاً بكل ما يمكن ضرب مثل هذه التجارب. ذلك لأن واقع أوضاع بلدان العالم الثالث هو أن الامبريالية ليست قوى خارجية، بل هي طرف في علاقات الانتاج الداخلية، لأنها تقاسمنا الفائض الاقتصادي الذي نحققه. وبالتالي، فهي تدافع عن موقعها في داخل مجتمعنا كذلك. لكن متى صحت الرؤية الطويلة الأمد واتضحت، فكل السياسات والتكتيكات والاجراءات الاصلاحية متصورة، ويتضح الممكن وغير الممكن. ومن الوارد هنا أن نذكر لينين وقوله: «السياسة هي فن الممكن، شريطة ألا نفقد من الرؤية المتطلبات الاستراتيجية». أما التسليم بالممكن فقط، فتلك سياسة الواقعيين الذين يستسلمون للأمر الواقع، والفرق بين الثوري، والواقعي يكمن هنا. فكلاهما يجب أن يعرف الواقع جيداً، ولكن الواقعي يعرفه لكي يستسلم له، والثوري يعرفه لكي يغيّره، ولا تستطيع أن تغير مالا تعرف. فيجب أن نبدأ من الواقع، ومن الواقع العميق، وليس من الواقع السطحي الذي يسيطر على الكتب ووسائل الاعلام والصحافة، والذي يعيش فيه أغلبنا بحكم ظروف العمل. وواقع مجتمعنا العميق ما زال يحتاج إلى كثير من الدراسات من ناحيتنا ولهذا، وفي الوقت الذي أتكلم فيه بهذا المستوى، أنا أساند مطالب دول العالم الثالث في تعديل شروط التبادل وما سموه «النظام الدولي الجديد». وفي كل هذه المعارك لا نكتفي بموقف التأييد، بل نلعب فيها دوراً، ونكتب عنها، وندافع، ونصوغ مشروعات، ونساند مجموعة السبعة والسبعين، وعدم الانحياز، ولكن دون أن نفقد الرؤية الطويلة الأجل. طبعاً لم أقدم مشروعاً حضارياً عربياً متكاملاً. ومن أنا حتى أتفرد بتقديم هذا. إنه لمن الغرور والغباء في الوقت نفسه، أن يتصور أحد انه قادر وحده على أن يعمل خطة Blue print، ولكن أقصى ما يمكن هو التوافق الفكري.

و ـ قضية المشاركة الشعبية

طبيعة المشاركة الشعبية في الواقع ليست مجرد تعلق بالديمقراطية، ولكنها الضمان الوحيد لأمرين: كفاءة الاداء، والحد من أي اتجاهات قمعية يمكن أن تفرزها أي عملية تحول اجتماعي. فأي عملية تحول اجتماعي بحماسة القائمين بها، وما يمكن أن يقعوا فيه من شطط، تفتح الباب لعمليات قمع، ثم إذا عزل هؤلاء القادة عن جماهيرهم، فتبدأ مشكلة تأمين الثورة، وتأمين النظام، وكل الامور المعروفة لنا جميعاً. المشاركة الشعبية هي أكبر ضمان ضد الردة. تصور المشاركة الشعبية ليس عسيراً للغاية، بل ان له مفاتيح. فمثلاً لو أن القوى التقدمية عندنا في الوطن العربي بدل أن تركز كل جهودها ونضالها وكتاباتها وكل تفكيرها عن الدولة والسلطة والوصول إلى السلطة، كما لو كانت الدولة هي الاداة الوحيدة والمثلى القادرة

على تغيير مجتمعاتنا، لو أعطيت تلك القوى جزءاً من جهودها لعمليات النشاط الاقتصادي والاجتماعي المحلية وغيرها ستخلق النواة الأولى أو النوى لعمليات المشاركة الشعبية. لو قامت الاحزاب السياسية فعلاً بادراك أهمية هذه المشاركة ستتحول إلى مشاركة فعلية. حيث أنه من الوارد أن تبدأ ممارسات المشاركة واقعياً دون انتظار تقنينها دستورياً أو تشريعياً. عبد الناصر أخذ بمبدأ الإدارة المشتركة لشركات القطاع العام بجعل نصف اعضاء مجلس الادارة تعينهم الدولة، والنصف الآخر ينتخبهم مجموع العاملين. وهي صيغة كانت جيدة وفيها شيء من التجديد ما بين المدير الواحد عند السوفيات، وما بين الادارة الذاتية في يوغسلافيا. التجربة لم تأخذ كل الابعاد التي كانت تبشر بها، لأنها كانت تجربة محدودة من المشاركة الشعبية، وليست منهجاً عاماً سائداً في البلاد كلها، كما أن القوى السياسية المنظمة (وهي الاتحاد الاشتراكي في ذلك الوقت)، كانت تحكمها اكثر مما تنفخ فيها روح المبادرة، وروح الاهتمام بالمشاكل العامة. وفي الوحدات الانتاجية التي عرفت لفترة معينة تشكيل «لجان الانتاج» التي شاركت في صناعة القرارات، زاد فيها الانتاج، وكثر انتظام العمال، وقلت نسبة الغياب، إلى آخره. أيضاً إذا كانت المشاركة الشعبية فكرة جديدة بالنسبة للوطن العربي المعاصر، فإن لها مظاهر هامة في كثير من بلدان آسيا. وعلى أي حال، كل شيء من الامور التي ذكرتها فيما يتعلق بالتنمية المستقلة صعب وربما أصعب من المشاركة الشعبية نفسها. لو أمكننا نحن كمفكرين ومثقفين تحقيق استقلالنا الفكري إزاء الفكر الغربي وخصوصاً الفكر الغربي المتعلق بنا، وأن نفكر لأنفسنا، وأن نفكر بين جماهيرنا، وأن نحاول أن نفهم مجتمعاتنا، لانفتحت طرق كثيرة أمامنا.

ولكن اختيار الطريق أمر هام وعاجل. ليس أمامنا فسحة كبيرة من الوقت لكي نجرب طرقاً متعددة، فظروف الأزمة العالمية، ونقل الرأسمالية لأعباء كثيرة من أعباء الازمة إلى دول العالم الثالث، والاتجاه العدواني الذي نشأ نتيجة للأزمة في الدول الغربية، يريد أن يصفي حسابات الرأسمالية مع العالم الثالث. ومن أهم المناطق التي يركز عليها الاستعمار، الوطن العربي. وأظن الأحوال الراهنة للوطن العربي تغني عن التعليق، ولكن ما أريد أن أضيفه هنا هو التحذير. لا يجوز أن نتوهم أننا وصلنا إلى قاع الهاوية، بل الأرجح أن تسوء الأوضاع أكثر من ذلك. نحن نطالب بالوحدة وسنواجه بتفتت الأقطار القائمة. نحن نطالب بتنمية مستقلة، وسنجد حتى التنمية التابعة تتوقف. الوطن العربي في خطر، ويجب أن نسرع في التفكير، وفي الاختيار، وفي الاتفاق على أمور واضحة نستطيع أن نرد بها للعرب شيئاً من المكانة في هذا العالم، ويمكن أن تفتح الطريق إلى تنمية عربية مستقلة.